



Daiber Collection II  
Nos. 10.











بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد المفتقر الى الطاف ربه الخفية عصام الدين

بن محمد حقا مفسرة الجلية ان احسن ما يزد به النعم الوفية ويدفع

به البلية في البكرة والعشبة الحمد لله لو اهب العظية اي كل عظمة او

او العظية المعروفة التي نزلت فيها السورة في تناسب فقرها الحمد والصلوة

اشد تناسبا ولا يخرج الحمد بذلك عن ان يكون على النعمة الواصلة الى

الشاك لان كل ما هو نيتا من العطايا فهو نعيم مسلمي البرايا والصلوة

على خير البرية اي جميع البرايا والبرية المعروفة التي عرفت تفصيل

التي على السلام عليها من الانس والجن والملئكة الكرام اذ ما عداها

خارج عن ان يكون له في سلك التفضيل الانتظام وعلى ان الثبات

الذي احد معين الال فلا يلزم على المعنى الالهال باقية ابراهيم حسن

لا يخفى على ارباب الكمال ولو قال وعلى ان العلية كان احسن سبكا

واعلى منزلة عند اصحاب المروية ذوى النفوس الزكية اي للملحة قال

الله تعالى قد افلح من زكيا وزكاه النفس يستلزم زكاء الفعل

بالطريق الاولى اما بعد اما هذه الحجة التاكيد لا تفصيل المجموع الثابت

والاولى ايضا مما اشبهت الرضى وان المشهور هو الثاني ومن قصص

نقصه على الثاني فقد صار عاينا لتكلفت لا تجد لها عاينا فان معاني

الاستعارة اراد الاستعارة المصحة والاستعارة بالكناية والاعتناء

التخييلية واراد بقوله وما سلفت يتعلو بها اقسام تلك المعاني وقيل

ك

بالحق الوافية المأد بها الوفاء بالحق  
لي يادع الله تعالى من عبادة الصالحين  
تالاجين لانه ولا اذن سميت ولا  
خطر بالسر قطا وقد اهدى بها  
النعم بخدمته في قوله تعالى ولئن  
شكرتم لازيدنكم لان الحمد المذكور  
ههنا هو الحمد المسمى بشكره  
على الانعام

الكلام صفة الملك وان كان الموصوف  
منه واللفظ لان معناه جمع يكون  
اسم جنس وقال حسن الزيارى  
وصيهم بالكلام رعاية للشعبي

الغناء في جواب انا ومن قولها علة لا  
ياردت والقادى اردت زيادة حسن

كما ينطق عنه غبارة فيما بعد ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة

للاستعارات فلا وجه للجمع وان ليس للاستعارة بالكناية اقساما

وان لم يتحقق الاقربى للاستعارة بالكناية فتأمل قد ذكرت في الكتب

مفصلة عسيرة الضبط اراد بالكتب ما يشمل ما عرّفه باليزيد

فيما بعد ايضا والاولى غير مضبوطة للاعلى مضبوطة او بحجة سرية

الضبط فليحل قوله مضبوطة على سرية الضبط ليظهر التعادل

فاردت ذكرها بحجة مضبوطة على وجه نظوب كتب المتقدمين

اي على وجه دل عليه كتبهم دلالة صريحة على ما يفيد التعيين عن

الدلالة بالنطق ودل عليه زبى المتأخرين الزبى على وزن علم

الكلام وعلى وزن عتق جمع زبى بالفتح بمعنى الكتاب والثاني

انصب بالكتب لفظا ومعنى وان كان الاول اعم فخصت فريده

عوايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة الثمينة التي تحفظ في ظرف

على حدة ولا تختلط بالذلالي لشعرها واضافها الى العوايد من

اضافة الصفة الى الموصوف اي عوايد الفريدة ولا يخفى حسن اضافة

الفريدة الى العوايد في هذه الكتاب ولو قال فريدة فوايد كان احسن

لحيتو معاني الاستعارات واقسامها وقراينها كان ادرج

الترشيح في القيلين قليلا ولم يلتفت اليه لان الاهتمام بدون

الاهتمام بما ذكره وجعله داخلا في تحقيق اقسام الاستعارة لا انما

ذكر تحقيق الاستعارة الموشحة يا به ذكر القيلين مع الالبحث عن

ايضا شين عن الكتب فيما بعد اي صيانة  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين  
ايضا بالكتب ما هو اعم من كتب المتقدمين

ايضا طالع  
بغير ذلك فقرة  
الاولى بالكتابة  
الفترة بالكتابة



قوله في الاول...  
منه...  
ان يكون...  
سند

من جهة تحقيق الاستعارة واقسامها في ثلثة عقود لا يختص من  
نظم القليل في العقود وان الاستعداد ان كل عقد لواحد من تلك  
الثلثة وان على الترتيب المذكور والاول عقد دون الثاني

الرسالة تحققت الاستعارة واقسامها وقرينة ما فاسوها من كونه  
بالبيع واقسام المجاز ووضح من انواع المجاز الا ان يقال اختصارا لثلاث

الفرق بين المقرب بالمعنى الذي ذكره في تعريفهم مع ان تقسيم  
ذلك المقرب الى التمثيل كاهو مقتضى ظاهر كلامهم دليل على ان المقرب

مطلق المجاز وداعي الى صرف الكلمة الى ما هو مع الكلام لحفظ التعريف  
عن استعمال اللفظ الغير الظاهر للدلالة على المعنى فيها اعني الكلمة

المستعملة في غير ما وضعت له اسقطت عن التعريف قيد في اصطلاح  
به الخطاب مع انه ذكر غير ذلك لادخال الصلوة المستعملة بحسب الملة

في العمل الشرع على ما ذكره غيرنا وفيه نظر ولا يخرج الصلوة المستعملة  
بحسب ما في الدعاء لانها مستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع

مع انها ليست بمجاز فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح به الخطاب  
لانها مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب وهو عرف

اللفظ على ما تقول لا غنى قيد الحسية المشعور بها في التعريف عنها  
لعلاقة بالفتح واما لكس في الامور الحسية قال في الصحاح هي بالكس

علاقة

متعلق بالمستعملة



علاقة الحب واحترز به عن الغلط فانه ليس بحقيقة ولا مجاز كان  
يقال سربوا في مقام استعمال الفرس الكتاب ولا يخفى انه يعني عنه

استدراك القرينة لان القرينة ما نصبه للتكملة للدلالة على قصده  
وليس مع الغلط نصب دال على قصده مع قرينة صفة لعلاقة اي

لعلاقة كائنة مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست هي  
نوايع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز ولك ان تجعل قوله مع

قرينة حال امن المستكن في المستعملة والقرينة ما يفصح عن المراد لا  
بالوضع مانعة عن ارادة اخراج به الكناية لانها وان كانت مع قرينة

لكنها ليست بمائعة عن ارادة الموضوع له لان الفرق بينهما وبين  
المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز كذا قالوا بغيرهم

وفي بحث لا تها يصح فيها ارادة المعنى الموضوع له لا الدالة بل يتوصل  
الى الانتقال الى المراد فيها القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع

لذاته وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له معا ولكن ليست فيها قرينة  
علام ارادة مطلقا فيكون ارادة الانتقال فيما بين لفظي يمكن ان يثبت

مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لانه متلا جائئ اسد بر من ليس  
في مع الاسد الا لرمح الذي يمنع ان يكون المقصود لذاته السبع

الخصوص ولا يمنع ان يقصد الانتقال الى الشايع ولا يثبت المجاز  
غير ان الكناية في شئ من الاستعمالان ويمكن ان يجاب على ما وجد

اعلم ان علماء حمص والعراق المصنفين للبحر  
في خمسة عشر من الاستعارة وان كان بعض  
الاقسام مستعملة الا في استعمال السب  
في السب الثاني على كس كس البحر الثالث الكل  
للبحر كالاصابع للامال والربع على كس  
لذات الخاسل للرفق للارز الساس  
على السابغ احد المشايخ من في صفة  
او غيرها للآخر كالاسد الشجاع التاسع  
المطلق للمقيد كاليوم ليوم القيمة التاسع  
على كس المشغف العاشق الخاص للعالم والحاد  
عشر الثاني عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر الثالث عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر الرابع عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر الخامس عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر السادس عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر السابع عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر الثامن عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر التاسع عشر حذف الضاق نحو وال  
عشر العشرون حذف الضاق نحو وال

الموضوع له  
المراد به  
المراد به  
المراد به



ارادة الانتقال في جاني اسد يرمى ليس ايمان الاسد محققا بجلال  
 جبان الكلب فان جبان الكلب موجود فيمن ان يراد الى الضيافة  
 ان كانت علاقته المقصودة غير المشابهة فيجازر من يسمي بالاسد  
 لعدم تقيده بعلاقة واحدة والا فاستعارة مصرحة المشهورات  
 اللفظ المستعمل في غير الموضوع للمشابهة استعارة ولم يجد التقييد  
 في كلام غير منعه انه يناقيه ما سباني من ان الاستعارة المكنية عند  
 الكشاف المشبهة بالمضمر في النفس المشار اليه بالتحليل المستعمل  
 في المشبه فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت للمشابهة  
 مع انها ليست استعارة مصرحة بل مكنية الفريدة الثانية ان كان  
 المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق اسم الجنس في عرف  
 النحاة يساوي النكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول السامة  
 والاسد ونظايرها فلا يصح ارادته في هذا المقام لشمول الاستعارة  
 الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة الا العلم الشخصي وعدم شمولها  
 المشتقات وتعمل صاحب رسالة الوصية اسم الجنس مقابلا لاصلة  
 والمشتق فلا يصح ارادته ايضا وان كان اقرب من الاول فكل اسم  
 الجنس في عرف هذه الفئة كل يقابل المشتق لكن قولهم العلم لا يسمي  
 لما قاله الجنسية لاقتضاء الشخصية فيها استاذاه يدل على ان اسم  
 الجنس عندهم ما يقابل الشخص والا فالمشتق ايضا ينافي الجنسية  
 ولا يخفى ان قول اي اسما غير مشتق يتناول العلم الشخصي كما اذا راد

اعلم ان الفرق بين اسم الجنس كاسد  
 وعلم الجنس كاسامة اسم الجنس  
 موضوع الحقيقة من غير اعتبار حضورها  
 في الذهن وعلم الجنس موضوع الحقيقة  
 باعتبار حضورها في الذهن فقط

فانما استعارة الازد اسم الجنس

اي  
 لا يستعار  
 لغيره  
 الجاني  
 لا يستعار

والخالف في الاعلام الشخصية  
 في سبيل الجاني لا في سبيل الجاني خارج  
 انما هو في سبيل الجاني  
 انما هو في سبيل الجاني

اي اسما كليا غير مشتق ويخرج عنه العلم الشخصي المشترك  
 بصفته مع انه يستعار الا ان يراد اسما كليا حقيقة او حكما وح  
 يتناول العلم الجاهل المشترك بصفته فانه في حكم الكلي عندهم ويخرج  
 ح عنه الاعلام الشخصية الغير المشتركة ولا يخفى انه كلف جلا  
 سيما في مقام التفسير ومع ذلك يخرج عن حجاته مشتق علم مع  
 الاستعارة فيه اصلية ويدخل في مفهوم التبعية فالاستعارة  
 اصلية يعرف وجا اصلها بعد معرفة تبعيةها والافقية جازاها  
 في اللفظ المذكور اي المشتق والحرف فانهما بقيا بقوله والابعد جازاها  
 في المصدر ان كان المستعار مشتقا وذلك لانه اذا اراد استعارة  
 قتل المفهوم ضرب تشبيه مفهوما ضرب مفهوما قتل في شدة  
 التأثير شبه الضرب بالقتل ويستعار القتل ويستق منه قتل فيسقا  
 قتل بعبارة استعارة القتل هكذا باقي المشتقات وعلى القوم ذلك  
 بما فيه خفاء ولا تنفي تلك الرسالة بحقيقة لكن نحن نبيته لك ما  
 هو من مواهب الواهب قريب الى الافهام فانه قريب المسلك غير بعيد  
 الملام وهو ان المشتقات موضوعة بوضعيها وجمع المادة والهيئة  
 فاذا كانت في استعارتها لا تتغير معانها بالهيئة فلا وجب لاستعارة  
 الهيئة ولا استعارة في انما هي باعتبار موادها فيستعار مصدرها  
 ليستعار موادها بعبارة استعارة المصدر وكذا اذا استعير الفعل باعتبار  
 الزمان كما يبرهن عن المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع فيستعار له ضرب قالا

وان لم يكن اسم الجنس كالنمل وما يشتق منه والخوف قول احد  
 يكون الاستعارة تبعية في المشتقات بغير تردد

اي  
 لا يستعار  
 لغيره  
 الجاني  
 لا يستعار



ارادة الانتقال في جاني اسد يرمى ليس اتيان الاسد حقيقة بل  
 جبان الكلب فان جبان الكلب موجود فيجوز ان يراد الى الضيافة  
 ان كانت علاقة المقصودة غير المشابهة فجاز مرسل يستعمل  
 لعدم تقييد بمعلقة واحدة والا فاستعارة مصححة المشهور ان  
 اللفظ المستعمل في غير الموضوع للمشابهة استعارة ولم يجد التقييد باللفظ  
 في كلام غيره مع انه يناقيه ما سباني من ان الاستعارة للمكنية عند  
 الكشف المشبهة به المضمر في النفس المشار اليه بالتحليل المستعمل  
 في المشبة فانه يصدق عليه الكثرة المستعملة في غير ما وضعت للمشابهة  
 مع انها ليست استعارة مصححة بل مكنية الفريدة الثانية ان كان  
 المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق اسم الجنس في عرف  
 النحاة يساوق النكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول الاسماء  
 والاسد ونظايرها فلا يصح ارادة في هذا المقام لشمول الاستعارة  
 الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة الا العلم الشخصي وعدم شمولها  
 المشتقات وتعمل صاحب رسالة الوضعية اسم الجنس متابلا للاصل  
 والمشتق فلا يصح ارادة ايضا وان كان اقرب من الاول فعمل اسم  
 الجنس في عرف هذا الفن كى يقابل المشتق لكن قولهم العلم لا يشترط  
 لما قلنا الجنسية لاقتضاء الشخصية فيها ما ينافي يدل على ان اسم  
 الجنس عندهم ما يقابل الشخص والا فالمشتق ايضا ينافي الجنسية  
 ولا يخفى ان قولنا اسما غير مشتق يتناول العلم الشخصي كانه لا

اعلم ان الفرق بين اسم الجنس واسم المكنية  
 وعلم الجنس كاسم اسم الجنس  
 موضع الحقيقة من غير اعتبار حضورها  
 في الذهن وعلم الجنس موضع الحقيقة  
 باعتبار حضورها في الذهن فقط

فانماشارة الوان اسم الجنس

اي  
 لا يستعمل  
 لصفة  
 الجانبي  
 لا يشترط

والحق في الاعلام الشخصية في الاشياء  
 هم اقرب اليها من لان الغير الحاد خارج  
 بقيد غير المشتق كما ان الشارح بقوله  
 وقع في الحقيقة

اي اسما كليا غير مشتق وخجج عنه العلم الشخصي المشترك  
 بصفته مع انه يستعار الا ان يراد اسما كليا حقيقة او حكما وخجج  
 يتناول العلم الجانبي المشترك بصفته فانه في حكم الكلي عندهم وخجج  
 ح عنه الاعلام الشخصية الغير المشتركة ولا يخفى انه كلف جدا  
 سيما في مقام التفسير ومع ذلك خجج عنه عوجاهم مشتق علم  
 ان الاستعارة فيه اصلية ويدخل في مفهوم التبعية فالاستعارة  
 اصلية يعرف وجا اصلها بعد معرفة تبعيةها والاقضية جازاها  
 في اللفظ المذكور اي المشتق والحرف فانها بقيا بقوله والابعد جازاها  
 في المصدر ان كان المستعار مشتقا وذلك لانه اذا اراد استعارة  
 قتل لمفهوم ضرب تشبيه مفهوما ضرب بمفهوما قتل في شدة  
 التأثير شبه الضرب بالقتل ويستعار له القتل ويشق منه قتل فيسقا  
 قتل تبعية استعارة القتل فكذلك باقي المشتقات وعلى العموم ذلك  
 بما فيه غناء ولا تفي تلك الرسالة بحقيقة لكن نحن نبيته لك ما  
 هو من مواهب الواهب قريب الى الاقارب ما خافه قريب المسلك غير بعيد  
 المرام وهو ان المشتقات موضوعة بوضعين وضع للمادة والهيئة  
 فاذا كانت في استعارتها لا تتغير معانيها المادية فلا وجب لاستعارة  
 الهيئة والاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها فيستعار مصدرها  
 ليستعار موادها تبعية استعارة المصدر وكذا اذا استعير الفعل باعتبار  
 الزمان كما يدور عن المستقبل بلا تقييد في تحقق الوقوع فيستعار له ضرب فالأ

وان لم يكن اسم الجنس كالفعل وما يشق منه والحرف قول واحد  
 يكون الاستعارة تبعية في المشتقات

اي اقرب في المستقبل  
 يكون تبعية في الهيئة  
 يكون تبعية في المادة





فيما يتبعه استعارة التورية وليست بتبعية استعارة المصدر بل  
 اللفظ بتمامه مستعار بتبعية استعارة الجذر وان اردت تحسنا  
 تركناه لضيق المقام لا لضعف بالكلام فعليك برسالتنا الفارسية  
 المعمولة في تحقيق المجازات قال في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة  
 في الفعل انما يتصور بتبعية المصدر ولا يجري في النسبة الداخلة في مفعول  
 الاستعارة تبعاً على قياس الحرف فان معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الاستعارة  
 تبعاً لان مطلق النسبة ليست بمعنى يصلح لان يجعل وجه الشبه في الاستعارة  
 بخلاف متعلقات معاني الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال شتى  
 ثم ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد  
 مثلاً بالقتل ويستعار له اسم ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب فيراشد يدا  
 والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلاً تحقّق الوعد  
 فيستعمل فيضرب فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موجود في كل  
 واحد من بغير معاني ليدل الاخر فيصاح التشبيه لذلك كذا افاده الحق  
 الشريف لكن ذكر العلامة الحق عضد الملة والدين في الغرر الفريدة  
 ان الفعل يدل على النسبة ويستعمل على حدنا وازمانا في الاكثر والاستعارة  
 منصورة في كل واحد من الثمانية في النسبة كزعم الامير الجند وفي الزمان كذا  
 اصحاب الجنة وفي الحدث كخوفهم بعد ابائهم هذه كلامه تأمل  
 فان في اشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة دون  
 النسبة في التورية المستقبل بلقط الماضي للزمان فافهم امره بالمثل لتمام

قوله ولا يجري في التورية في الاستعارة بل في التورية  
 مقدر كذا قيل ان اجزاء الفعل ثلثة الحالت  
 والزمان والنسبة فاستعارة باعتبار  
 احد الجانبين الاولين كونهما مستقلين  
 بالمفعول يتصور ان يكون تبعية الفعل  
 واما استعارة باعتبار الجانب الثالث  
 وهو النسبة فلا يتصور ان يكون تبعية  
 لانه غير مستقل بالمفعول ولا يجري الا  
 فيه الاتية متعلقة ومتعلق النسبة  
 التي هي من مفعول الفعل هو متعلق  
 النسبة لا المصدر فلا يصح ان يقال  
 من قولنا انما يتصور تبعية المصدر فافهم  
 عنه ولا يجري في النسبة اهـ

القول  
 في بيان جارية النسبة في الاستعارة

بمناسبة الزعم الجند والاستعارة بغير تشبيه

القول بالاستعارة النسبية في هزم الامير الجند فقولنا في اصحاب الجنة  
 فانه كما يفهم تشبيهاً الزعم الى الامير نسبة الزمان المستقبل بنسبة  
 الزمان في الزمان الماضي والاستعارة فكون الاستعارة في احدى الصور  
 للنسبة دون الاخرى تفرقة من غير فارق ولم يلتفت الى ما هو اهم من  
 ذلك من ان الحق من قولين ايها ونحن نقول الحق ما ذكره الشريف الحق  
 لكن لما ذكره اما الاول فلاك العقل موضوع للنسبة الى الفاعل مجازياً كان  
 او حقيقياً قلنا ليس في هزم الامير الجند مجاز لغوي واما الثاني فلان  
 لنسبة الفعل انواعاً نسبة الى الفاعل وهي نسبة مخصوصة كما ان لا  
 نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة الى المكان الى غير ذلك وكل  
 منها نوع مخصوص له لوازم مخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبار  
 لكن هذه المناقشة مع العلامة ليست الا في المثال وهو قوله هزم الامير  
 الجند للاستعارة في النسبة اما لقطع التظهن فالحق مع العلامة لان  
 الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية كخاضب وهي مشتركة بصنات  
 يصلح لان يشبه بها كالجواب وقد يوضع للنسبة الاخبارية وهي  
 مشتركة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل من احدهما الى الاخر  
 كاستعارة رجم الله لارجحه واستعارة هذا فليتبوء مقعده في قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليتبوء مقعده من النار  
 لنسبة الاستقبالية الخبرية فانه بمعنى يتبوء مقعده من النار صريح به  
 في شرح الحديث وفي متعلق الحرف ان كان حرفاً وما كان متعلق معنى

اي استعارة  
 المستعارة اصحاب  
 على ان الزمان الجند







من ترتيبها بانه <sup>أي القريظة</sup> تصغير لان القريظة حاصلة من حذر واقتبان الاظفار فيها الحقيقة لها أي ليسه  
مجازا فقوم صورة <sup>أي القريظة</sup> بشيئة بالاظفار فيها واستعمال اللفظ لتحصيل القريظة ملكية  
خبر <sup>أي القريظة</sup> عن طريق المستقيم القريظة الرابعة الاستعارة ان تقوله بما يلائم <sup>أي القريظة</sup> من الاقتران  
شيء من المستعار والمستعاره فمطلقة المراء بما يلائم الاقتران بما سوى  
القريظة والاقريظة بما يلائم المستعار فلا يوجد استعارة مطلقا لا يقال  
الاستعارة باعتبار القريظة لا يقتصر بما يلائم المستعار بل يقتصر بما يصير  
مستعارا له باقتران القريظة لانه نقول الاستعارة انما يتحقق بالقريظة بالمنفعة عن  
ارادة الموصوف له ولما لم يستعار له القريظة للمعينة فالاستعارة باعتبار القريظة  
المعينة متفرقة بما يلائم المستعار فلا بد من التبييد بخواريت اسد الاولى  
تقييده بالوصف بالحيكلايتوهم ان الاطلاق مشروط بابتداء القريظة  
وان اقترنت بما يلائم المستعاره ثم تحت خواريت اسد المريد على وزن  
علم الشعاع المشرق بعضها ببعض جهة أو اللب كغيب جمعها اظفاره لم تقلم <sup>أي القريظة</sup> بجمع ظفر  
من التعليل بمعنى القطع جعل قوله ليد ترشحا لان اللب يلائم المشبه ومن  
خواصه وكذا اظفاره لم تقلم تشايت <sup>أي القريظة</sup> تجر يد لان الوصف بعلم تعليل الاظفار  
انما يعاد فيهما هو من شأنه تعليل الاظفار وهو الانسان لانه نقول  
علم تعليل الاظفار كناية عن القوة على ما في حواشي الكشاف فامل وان  
اقترنت بما يلائم المستعار له مجتمعة لتجريد ها عن بعض مبالغ في  
الاستعارة لانه صواب بل ذكر ملايم المشبه ابعده عن وعوى الاتحاذ الذي  
في الاستعارة ومنه يشاء والمبالغة نحو خواريت اسد اشكى السلي

وقد يجتمع الترشيع والتجريد كما في قوله لذي اسد فكل السلاح مقتطف  
له ليله اخفاره لم تقم اى عند اسد تمام السلاح كثير اللحم والمقتطف <sup>اي كثر اللحم</sup>  
اسم مفعول من التقذيف بالناف والذل للجمه مبالغة القذف بمعنى الرمي كان  
رمى بالجم فالتقسيم اعتباري والترشيع ابلغ لاشتماله على تحقيق  
المبالغة في التشييع اسناد الابلغية الى الترشيح مجاز من قيل الاسناد  
الى السبب والافلا بلغ من البلاغة هو الكلام او من المبالغة هو المنكلم  
والاطلاق ابلغ من التجريد وقد اشترنا الى وجه فتنه وجع التجريد  
والترشيح في مرتبة الاطلاق لتسا قطرها تبعارضها واعتبار  
الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يقد قيرته للمصرحة  
تجريد الخور ليت اسد اى رمى ولا قيرته المكينة ترشيحا والام يوجد  
استعارة مطلقة ويستفاد من كلامه ان لولم يشترط زيادة التجريد  
والترشيح على تمام الاستعارة لكان التجيلية ترشيحا وليس كذلك <sup>والمست</sup>  
مطلقا لانه الترشيح ذكر ملايم المستعار منه في المكينة المشبه على مذهب

والترشيح على تمام الاستعارة كان التحيلية ترشياً وليس كذلك والمستعار مضمون  
مطلقاً لأن الترشيح ذكر ملايم المستعار من في المكنية المشبه على مذهب  
السكاكي نعم يكون كذلك على مذهب المختار الفريدة الخامسة الترشيح  
يحوز ان يكون باقيا على حقيقته تابعا في الذكر للغير عن الشيء باللفظ  
الاستعارة ومنزها للاستعارة لا ينص بـ الانقوص كما نقل لفظ  
المشبه مع روي الى المشبه ويحوز ان يكون مستعار من ملايم للمستعار  
منه للملايم المستعار له ويكون ترشيح الاستعارة بحج وانه غير من ملايم  
المشبه بل لفظ ان الا

يجوز ان يكون باقيا على حقيقة نابعا في الذكر للغير عن الشيء بل يلفظ  
 الاستعارة ومزجها للاستعارة لا يصدق به الاقوي بغيره كانه نقل لفظ  
 المشبه مع رديفه الى المشبه ويجوز ان يكون مستعار من ملائم المستعار  
 منه ملائم المستعار له ويكون ترشيح الاستعارة مجزاة عنه عن ملائم  
 المستعار له بل يلفظ موضوع الملائم المستعار وهو لا يخفى ان هذا لا يحصل بكون  
 الموضوع بحسب اللفظ ومجزى بحسب المعنى  
 هذا انشادة التزييف القيم  
 تخلص من غم  
 التسمي وتوهمها مع  
 ادعاء اتحادها مع  
 وهو لونه ايضا لا يكتفى  
 للشيء به الادعاء  
 من معناه وهو المثل  
 التميز لعلها مستعار  
 لفظ التميز في قولنا انش  
 التميز الحقيقي ايضا فيكون  
 المشبه به الارعاى كسرى  
 المشبه الحقيقي والتسمي  
 كان فيه نظر وهو ان التسمي في الاستعارة  
 في المكتبة اشبه على مزجها التسمي فلا  
 يصدق ان نقل لفظ التسمي مع رديفه الى  
 المشبه بل لفظ ان الامر بالكل نعم بكونه ذلك  
 اختار وهو التسمي  
 اخرى ما  
 بعبارة



فقط ملازم المستعار من مستعار الترخيص بذلك التعبير  
 على وجه الاستعارة كان او على وجه المجاز المثل املا ملازم  
 اول القيد المشترك بين المشب والمشبدة وانه يحتمل مثل ذلك  
 في التجريد بان يكون باقيا على حقيقة او مجازا على ملازم المشب به  
 في جميع التجريد والتخصيص ويحتمل الوجهين بل الوجه قول تعالى قوله تعالى  
 واعتصموا بحبل الله حيث استعار الحبل للعهد بالمشابة العهد  
 بالحبل في كونه وسيلة لربط شئ بشئ وذكر الاعتصام وهو التمسك  
 بالحبل في شئ اياها باقيا على معناه او مستعالا للوثوق بالعهد او مجازا  
 من سلا في الوثوق بالعهد بعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازا  
 بمرتين او في الوثوق كانه قيل ثقوا بعهد الله وح كل من الترخيص  
 والاستعارة ترشيح للآخر فامل ولا يخفى ان الترخيص المعرب ذكر  
 ملازم المشب به بعد شموله لذكر ملازم المشب به فقط ملازم المشب به  
 وكان اخذ مما ذكره المحقق في شرحه للتخصيص ان استنبطت من كلام  
 صاحب الكشاف انه قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية وكملازم  
 المشب به فقط ملازم المشب به مما ذكر في قوله تعالى ينقصون عهد  
 الله وسنذكر تفصيله وما عليه فيما سنذكر في الاستعارة  
 التخييلية الفريدة السادسة المجاز المركب وهو المركب المستعمل في  
 غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة كالمفرد في كونه مائة  
 عن ارادة الموضع لا يصدق التعريف على مجموع واعتصموا بحبل الله على



والمنفاد منه كلامهم انه النبعة التي انفرد  
 في الزمان يعني استعمال اللفظ في الوقت  
 وعنه استعارة مركبة لا بد الزمان يبرر  
 اجزاء الكلام جميعه فكانه الاستعارة  
 في جميع اجزاء الكلام والتي انفرد  
 في الحديث ليست استعارة مركبة  
 لا بد من اللفظ الكلام حتى يكون  
 مركبة فلي هذا استعارة  
 واخصوا موازنا نبعة ليست  
 في الاشياء المستعمل  
 مركبة لولا في الحديث واستعارة  
 هو انه يمد مركبة لولا في  
 الزمان فيسهل الا الكلام كذا كما  
 قال ان في بقوله والحاصل ان  
 هذه استعارة ما خربت منه  
 كلامه ان في صفة  
 هي استعارة تمثيلية بل هو  
 من حيث المجموع  
 الاحتمالين لانه اذا استعمل جزء من الاجزاء المركب في غير ما وضع له فقد  
 استعمل مجموع في غير ما وضع لان الموضوع للمجموع مجموع امور وضع  
 له الاجزاء وفي تسمية المجموع المركب استعارة مركبة قطرية في تسميتها  
 استعارة كالا يخفى على من ليس في معرفة الفن كالمستعمل من الفني  
 وكذا يصدق على مجموع قولنا رحمه الله اي في الجنة مع ان في جعله مجازا كما  
 قطر والحاصل ان المجاز المركب يخص بالتمثيلية والخبر المستعمل في لانه  
 فائدة الخبر والانشاء المستعمل في الخبر ولا يشبه ما يجوز في احد النظم  
 ان كانت علاقة غير المشابة فلا يسمى استعارة في حواشيه وبطل  
 يسمى مجازا من سلا لعدم تميزهم بذلك هذا والشبهة خبر بقوله  
 المجاز المركب وما يميزها اعتراض بالواو ويوم في التسمية بالاستعارة  
 انه يسمى باسم اخر يكاد يوهم انه يسمى تشبيها بغير ضمنية الاستعارة  
 مع انه لا يسمى باسم بل بما في القوم واعترفوا عليهم الشايع الحق  
 في شرحه التخصيص بان المجازات المركبة كثيرة كالاخبارات المستعملة في الادب  
 فلا وجه لخصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ونحن نقول في جوابه لا يجوز  
 في شئ من الاجزاء التمثيلية من حيث هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة  
 من كونها حقائق او مجازات او مختلفات بل في مجموع بخلاف غيرهما من المركبات  
 فان التجوز فيها سائر لها من التجوز في اجزاءها فليتم ما قلنا في ذلك  
 التجوز واكتفوا عن بيان بيان التجوز في مفرد وهيئة المركب التجوزي  
 او الانشاء في موضوع النوع من النبة في تجوزها باستعمالها في النوع



لا خفيصير المركب مجازا بتعبية ذلك التجوز بخلاف التمثيل نعم  
 يتجه ان التجوز في الهيئة التي لم يدخل في شئ من الاقسام  
 فانه ان يتجوز في الكلمة المستعملة في التعريف وتجعل شاملا لها  
 واقا ان يتوكل بسانها بالمقايضة فان قلت انما يتدفع بهذا  
 ما ذكره من المركبات المقصودة بها افادة لان الجذر فان قلت حفظت  
 التورية ولا يجوز ان يفهمه افادة علمت تلك حفظت التورية ولا يجوز  
 في شئ من اجزاءه فوكفوك تقدم رجلا وتوخر احيى بعينه قلت لعله  
 عندهم من قيل المسلم من سلم المسلمون من لسان ويدا فيهم يوزي  
 المسلمين فانه يراى ان هذا الشخص ليس بمسلم لكن من غير الكلام  
 ولا يصير اللفظ مجازا واللفظ في هذا المقام حاشية بقى عنهما ما  
 لكن يكون شرجا جامعاً لحواشي رعايته الحق مكتوب وهي هذه اجزاء  
 هذه المركبة للسمع استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل في تشريح وجه الشبه  
 الا انها ليس في شئ منها على افتراء تجوز باعتبار هذا الجواز المتعلق  
 بجوارى بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فلما في  
 المثال المذكور واما الثاني فلما لو اعتبر في الكلام المذكور عن التقديم والتأخر  
 والرجل بلفظ مجازي نحو كما في قوله ختم الله على قلوبهم اذ جعل الختم استعارة  
 لاحداث هيئة ما نفذ من حلول الحق فيها وجعل الكلام استعارة تمثيلية  
 بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة او مقدرة هذا الكلام  
 والايستعارة تمثيلية لا شتمالة على التمثيل بمعنى التشبيه وخلف التمثيل

في مقام الكلام  
 في حق كذا يوزي له  
 في حق كذا يوزي له  
 في حق كذا يوزي له

المن حفظ التورية في بيان

بها مع ان الاستعارة بدون التمثيل لان فضل التشبيه تشبيه المركب حتى كان  
 ما عداه من التشبيه في نظر البليغ كدور هذه الاستعارة مشارفها ان اجمع فادرس  
 البلاغة حتى لا يكاد يرتضي من ذاق حلوة البيان ولو بطرف الساكن ان  
 يحل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة التي يمكن ويجل  
 على ان الامكان ليكون المنظور للبليغ هذا التشبيه العظيم الشأن وحقيقة  
 ان يؤخذ امور متعددة من التشبيه ويجمع في الحاضر وكذا من التشبيه  
 ويجعل المجموعات مشاركين في مجموع من يشهد بان  
 اردت مزيد التفصيل فلا تطلب من هذا المختصر القليل وارجع  
 الى مقام اعد هو مثله لا الى كلام عدا لا يجاز من فضله وفي حق  
 كما ان الاستعارة للصرحة قد تكون مركبة يجوز ان تكون الاستعارة  
 للمكنية ايضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروها  
 وفي نوعها في الكلام قد تم كتب على هذه الحاشية ظفرت بعد حين  
 من الدهر يوقعها في كلام الله تعالى على ما ذكر العلامة التتارني  
 في قوله تعالى فمن حو عليه كلمة العذاب افاضت تتقدم في التماس  
 في سورة التوبة ومن حواشيه في هذا المقام اذا قيل انبت الربيع  
 البقل وقصده تشبيه البنس الغير القاعلي بالبنس القاعلي فاستعمل  
 المركب للوضع بالوضع النوع الثاني في القول فلا شك ان مجاز مركب  
 والعلاقة فيه للشابية وصرح بالولادة التتارني في شرح الاصول  
 بانها استعارة تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتوخر احيى ولي

انبت الربيع البقل ده كبري  
 اولدي فاعل حقيقة ده فعلك  
 كندم تحقق تلتنه تشبه ده مانه  
 لفه قصدا اولدي انبت فاعل  
 مجازي اولدي انبت فاعل  
 ده فاعل حقيق سنده نهاده مراد اولدي









لكن مشتملها فان المتبقي في هذا المنة هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام  
 تشبيه بالشيء مرموز اليه باضافة الاضافات والتشبيهات كقولنا  
 زيد في جواب من قال من يشبه عروا مع انه ليس هناك استعارة بالكتابة  
 فاحرجه بقوله ودل عليه اي على ذلك التشبيه بذكر ما يخص التشبيه لا يشمل  
 مثل يتفقون عند الله اذ اريد بالتفصيص ابطال العهد فانه لم يدل على  
 التشبيه فيه بذكر ما يخص التشبيه بل بذكر ما يخص التشبيه بل بذكر ما يخص التشبيه  
 الا ان يكلف بما ارجوه لا يخفى على مثلك وفي شمول البيان للاستعارة  
 بالكتابة على مذهب السكاكي نظرا لان مبنى الكلام في مذهب علي قاسي  
 التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة فليس الدلالة بذكر ما يخص التشبيه  
 على التشبيه بل على عوى تقرر الاتحاح بحيث لا يقصد بالدعوى ويجوز  
 الثبوت ويعبر عنه باسم التشبيه وكذا في شمول الاستعارة بالكتابة على  
 المذهب المختار اذ الدلالة بذكر ما يخص التشبيه على لغة المستعار للتشبيه لا على  
 التشبيه فالاولى ان يقال اذا لم يذكر شي من اركان التشبيه سري التشبيه وذكر  
 منه ما يخص التشبيه بكان هناك استعارة بالكتابة لكن اضطربت اقوالهم  
 في اختلاف اقوالهم من قولهم اضطربت خبر القوم بمعنى اختلفت كما فهم وكذا  
 بمعنى اختلفت اقوالهم كما هو مع ما في الاضطراب لعدم اختلاف قول  
 السلف والاولى ان يقول اضطربت اقوالهم الى ثلاثة حتى يبين قولهم ولتفهم  
 لها فريدة مبدلة بفريدة اخرى اي مجعولا لا يلبس بفريدة اخرى وكذا قد  
 والافضل تجد التذييل بهذا المعنى في اللغة لبيان ان هل يجب ان يكون التشبيه  
 في

فوتلف

وبعد لم يشين لخطا وجه قوله

مولا قلاصه لا تاكلوا من ثماره

فقد فرقة اقدم

في صورة الاستعارة بالكتابة مذكورا بلفظه اي بلفظه الموضوع له ام لا  
 ذهب السلف يردد من تقدم السكاكي وهو في الحقيقة من تقدمه  
 من ابناءه واقرباءه كانه يسمى اهل العلم لما فيه سلفا لا لهم ابناء التعليم الى ان  
 المستعار بالكتابة لفظ التشبيه المستعار للتشبيه في النفس المرموز اليه بذكر لا  
 من غير تقدير في نظم الكلام وذكر لا من غير تقدير على قصده من عرض الكلام  
 ولا بعد فيه عند من شاهد الاشارة الى المعاني العرفية وحد في مجازاتها  
 المرفوعة وهكذا المذهب الثالث الذي جعل التشبيه المسمى في النفس المذلول  
 عليه بذكر لا من التشبيه مبني على جعل التشبيه معني عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام  
 وجو تسميتها استعارة بالكتابة او مكنية اي استعارة مكنية لان الاسم  
 هو الجوز لاجر ذلك مكنية ظاهرا لانها استعارة بالمعنى المصطلح ومبني بالكتابة  
 بمعنى اللغة اي القاء ذلك ان لا تجاوز اللغة فافهم ومن وجوه تبيين هذا التشبيه  
 ان الاستعارة اقرب الى القبيح لان كلاما هو لفظ التشبيه المستعار  
 للتشبيه وكذا شاهد التوبة ان الى ذهب صاحب الكشف لا الى غيره ولو احتمالا  
 فتقيم الظرف القصر والتعريف عن صاحب المذهب بصاحب الكشف وتوير  
 لشاره ولا يخفى ان ما سبق يستلزم كونه المختار فالاولى بقوله وهو المختار لا يفرغ  
 ويمكن ان يعتذر لترك التعريف بان القصور وان مختار الجبرور وفي التعريف  
 يستلزم ان المختار بناء على الدليل وكثير من كلام السكاكي يميل الى ان مذهب هذا مذهب السلف  
 مذهب الشايع الحق في شرح التخصيص الى ان مذهب هذا مذهب السلف  
 الابية عن ذلك عن ظاهرها لكن الحق ان عبارة اظهر في كون مذهبها هو  
 ان يكون مذهب السلف متعلق بصرف السكاكي



المشهور من مذهب فلان قال الفريضة الثانية يشعظها كل من السكاي <sup>أي كلام السكاي</sup> بأنها  
 أي الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به <sup>أي السكاي</sup> وعاءاته أي المشبه  
 عية أي المشبه به ولا خفاء في أن تسميتها استعارة بالكناية أو مكنية غير  
 ظاهرة وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة ولغزارة البقية إليها جعل  
 في غيرها استعارة بالكناية وجعلها أي جعل البقية أي جعله القوم تبعية  
 في غيرها أي المكنية على عكس ما ذكر القوم في مثل نطق الحال من أن نطق  
 استعارة لذلك والحال قرينة ويرد عليه ما من الرداوس الورد وأن لفظ  
 المشبه لم يستعمل إلا في معنى فلا يكون استعارة إذا لاستعارة عنه مطلقا  
 قسم من الجاز وهذا البراد على تفسيره الاستعارة بالكناية وهذه شبهة قوية  
 لهم حول دفعها أحد بما يليق أن يصح إليه ونحن دفعناها في رتبة المثل  
 بالفارسية في الاستعارة وقوله وهو ظاهر والله فاصح بأن نطق مستعار  
 للامر الوهمي فيكون استعارة والاستعارة الظاهرة بالانصب عطف نطق  
 في الفعل لا يكون الاتية قلزمه القول بالاستعارة المتبعة البراد على رتبة البقية  
 إلى الكناية عن تعيلا للأقسام وتيقها إلى الضبط كما صرح في الكلام نشأ  
 على ترتيب اللف وحاصل البراد أنك لم تستغن بالرد عن اعتبار البقية  
 لأنك جعلت الفعل استعارة للامر الوهمي ليم ما ذكره في الاستعارة التخييلية  
 وهذا البراد مما لم يذب عن السكاي ويمكن دفعه بوجوه من أحدها أنه  
 يترضى على القوم بأنهم لو قبلوا الاعتبار في التبعة لصارت استعارة  
 بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لأنهم يجعلون الاستعارة التخييلية

أشبات

أشبات لازم المشبه بالمشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعظ كلامه بأنه أي السكاي  
 يرد لها أي الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهب بل من ينظر في  
 كلامه يعرف أنه كلامه مع القوم وثابت بما أنه جعل الاستعارة التخييلية  
 للصورة الوهمية ليكون حقيقة باسم الاستعارة في النهاية قبل سرد  
 التبعة فلم أن يعدل عن القول به مصلحة الرد المذكور لأن النطق في كثير  
 من رعاية تسمية المناسبة في إطلاق الاستعارة ولا يخفى أن المناسب مجازات في حقيقة  
 رد التبعة أن يذكر بعد تحقيق معنى التخييلية عنه فأن مبنى الرد عليه  
 كما لا يخفى الفريضة الثالثة ذهب الخطيب أي الدمشقي إلى أنها التبيين للضم  
 في المنسوح لا وجه تسميتها استعارة وإن كان كونها كناية غير مخفي ونتجه  
 أيضا ذكر لازم المشبه كما يرد من التبيين إلى الاستعارة والاستعارة يبلغ  
 فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة وإذا عرفت الأقوال الثلاثة  
 فاستمع فلنا تحقيق رابع أرجو أن يكون ما نحن بمراسم إعطاه ما نحن وهو  
 أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه الملقوب فكما يجعل المشبه  
 مشبها به مبالغة في كماله في وجه التشبيه حتى يستحق أن يسمى بالمشبه  
 كقولهم وبد الصباغ بوجه الخليفة كان غيرة وجه الخليفة حين يندح حيث  
 شبهه من الصباغ بوجه الخليفة كذا في استعارة اسم المشبه للمشبه به فيكون  
 غاية في الباطن في كمال المشبه في وجه التشبيه كما في أظفار البقية فأنراد بالبقية  
 السبع ويجعل الكلام كناية عن تحقق الموت بالاربية فنسبت البقية أظفارها  
 بفلان بمعنى نسبت السبع أظفاره به كناية عن موته لا محالة ورج لا يجوز



في اضافة الاشارة الى المنة ولا اشكال في جعل المنة استعارة  
 ووجه تسميتها استعارة بالكناية في اعادة الموضوع الفريدة الرابعة  
 في ان التشبيه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بل غفلا المشبه كما  
 في صورة الاستعارة المرحية وانما الكلام في جواب ذكره بل غفلا الموضوع له والحق  
 عدم الوجوب لجواز ان يشبه شيئا بامرئ ويستعمل الغفلا احدهما فيروى  
 له لوانم الاخر قد اجتمع المرحية والكناية مثله قوله تعالى فاذا قرأوا القرآن  
 الجوع والخوف يستأمن من هذا لبيان انه اختلف في جواز ذكر المشبه بغفلا لفظه  
 ولم نقول عليه بل قال الشارح المحقق في شرح التلخيص الذي يلج من كلامه  
 القوم في هذه الآية هو ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تهيئة والاخرى  
 مكينة فاق تشبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من اثر الفزع من حيث  
 الاشتمال باللباس فاستعمل اسماء ومن حيث الكهنة بالضم للابشيع  
 فيكون استعارة موحدة نظرا الى الاول ومكينة نظرا الى الثاني ويكون الاذاعة  
 تحيلا وتحقق ذلك البيان ان الاستعارة بالكناية ان كانت تشير بامضه  
 النفس فلا مانع من كون المشبه في التشبيه مذكورا مجازا وان كانت المشبه بالمرء  
 اليه المستعار المشبه فلا مانع من ان يكون المشبه مجازا وان كانت المشبه  
 للاستعارة المشبه بكماله هو من هب التكاليف فصحته تدور على صحة الاستعارة من  
 المستعير فان صحته صحيح والا فلا العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية  
 وما يذكر زيادة عليها من ملابسات المشبه في قوله تعالى محالب المنة نشبت بثلا  
 فان الخالب في قرينة الاستعارة وهو جمع غنم كسليم وفتح الهم انما يعني

قوله فاستعمل اسماء  
 ان يجوز ان يكون اللسان متعيا على قوله تعالى  
 من خاف مقام ربه ونهى عبداً لما  
 يمان



من اللفظ من قوله فاستعمل اسماء  
 ١٧

لا يجمع ما اذا كان او ما شيا او هو لا يصيد من الطير والظفر لا يصيد وتشبه  
 كسبح بمعنى تعلق بن يادة على القينة وفيه حسنة فريد الغزالي الاولى ذهب السلف  
 سوى صاحب الكشاف الى ان الامر الذي اثبت المشبه من خواص المشبه مستعمل  
 في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات بعدم البيان الترشيح والتحيلية وليس كلام  
 السلف فيما اوردنا في التحيلية وايضا لا يقع على عموم قوله وبسموته استعارة  
 تحيلية فيجب تخصيص الاسم الانيق الاستعارة الابد وتسميته استعارة لانه  
 استعمل ذلك الاثبات من التشبه المشبه والتحيلية لا تفي بثبوت المشبه او عاذا  
 مع المشبه وقولنا المجاز في الاثبات بمعنى المجاز في الاثبات اي في ثبات ذلك  
 الخاصة للمشبه وقع من السلف ببياننا لان يسمى مثل هذا المجازا في الاثبات ووجه  
 التسمية ليس موجبا للتسمية حتى يتجوه ان المراد على القينة ايضا يشار كرها  
 في كونه مستعار محيلا ويجوز ان يكون بغير انكسار الكنى عنه عنها واليه ذهب الخطيب  
 الفريدي الثاني يجوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحيلية في بعض المواضع  
 للملابس المشبه كما في قوله تعالى يتفقدون عهدي الله حيث استعمل الجمل العهد  
 على سبيل الكناية والتفقد لا يطله قال صاحب الكشاف شاع استعمال التفقد  
 في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجمل على سبيل الاستعارة لما فيه  
 من اثبات الوصلة بين المتعاهدين قال شارح المحقق للتلخيص وقلاستقلا  
 منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تحيلية بل قد  
 يكون استعارة تحيلية كما استعارة التفقد لا يطله العهد هذا كلامه فلا يترتب  
 مجرد التعبير عن ملابسات المشبه بما وضع للملابس المشبه ويجزى ان يكون التحيل





بأشياء التقص الحقيق في الآية أيضا فجعلها مستعارة لا بطل المراد غير  
 التقات الى هذا الاحتمال يشعرا بأنه ما يمكن ذلك لا يلتفت الى غير هذا  
 نشاء ما ذكر في الفريدة الرابعة ولا يخفى أنه في رتبة ضعيفة يستعمل كونه  
 معتبرة عند البلغاء فتقول يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشاف ان التقص  
 بعد اثبات العهد كتابه عن ابطاله كما ان نشب مخالف النية كتابه عن اللون  
 وان يكون مراده شاع استعمال التقص في مقام افادة ابطال العهد واظهر ابطال  
 العهد ولا يخفى ان جعل الريبة مطلقا التحليل اقرب الى الضبط فخره انفس بالآية  
 الفريدة الثالثة جواز السكاي جعل الاستعارة التحيلية مستعملة في مراد في قوله  
 السكاي شبيه بغيره الحقيقي ولم يفت عن غيبه على نسبة الجيوب اليه بان يكون من  
 صفة فعلية أو صفة اسمية لا يطلع ان يفت عن غيبه على نسبة الجيوب اليه بان يكون من  
 الجيوب دون الترجيح والتعيين ويستعمل استعارة وهو ظاهر على  
 تحيلية لانه مما جاز استعمال المشبه في المشبه به ولا يخفى انه تقص اي  
 خرج عن سواء الطريق وانفراد عن كل رفيع وهو في السلوك لا يلبق  
 وذلك لان المادة هي جعل اللفظ تابعا للمعنى فجعل المعنى تابعا للفظ  
 خرج عن اقسام السكاي عدل عما عليه طبيعة المعنى من اثبات معنى الحقيقي  
 وهو كلاب المشبه بالمشبه اليه ان الحكم نوعهم صورة وجهية واستعار  
 اللفظ باللام المشبه به ولا يترك داع اليه كما ترى سوى طلب استعمال  
 لفظ الاستعارة المتعارضة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ذكره الفريدة  
 الثانية المتعارضة في رتبة المكينة انه اذا لم يكن للمشب له ذكر في رتبة  
 راد في المشبه به فانه كان باقيا على معناه الحقيقي وقدرت مشاوه وفيه

بما هو مستعمل في المادة وابتا بياهم ان  
 السكاي جعل اللفظ

بج

بجس لهما ان ان يكون ذلك فبما انما يشع استعمال اللفظ لا وفي المشبه به في  
 المشبه لهما انما لم يكن فاته الذي دل عليه سور عبارة الكشاف حيث قال شاع استعمال  
 التقص في ابطال العهد وجه ما ذكر ان الاولى رعاية اسم الاستعارة اذا لم يفت  
 جانب المعنى ويصار فيه ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد والممكن كلفه او لم  
 ان خلوه من الريبة عن الضعف مطلقا بدعواه وكان اثباته الاستعارة تحيلية  
 لا تقوم صورة بشيئا اياها على ما هو مذهب السكاي لانه تقص كالمبالغة  
 اي كالمبالغة للمنية على معناه الحقيقي او كالمبالغة للمنية في قوله على تقدير  
 الى ما هو اليك فطبعك بالرد والاستسلام عليك وان كان لك فيك يشبه لك اللفظ  
 المذكور كما استعار لذلك التابع على طريق التصريح فالاحتمالات في رتبة المكينة  
 عنده اربعة كون الجميع حقيقة والانقسام الى الحقيقية والتحيلية ولك  
 ان تزيد اقسام الاحتمالات بما هيستاه لك غيرة الى ان حصل لك  
 الاستقلال فعليا بالاعراض وعليك بالاقبال والحمد لله على حال  
 الفريدة الخامسة كما يستعمل ما زاد على رتبة المصحة من ملايمات المشبه  
 فترشها كذلك بعد ما زاد على رتبة المكينة من الملايمات ترشها لهما  
 لكون الترتيب موضوعا المفهوم مشترك بينهما وهو ما يلزم المستعار  
 ويفتقر الاستعارة او المفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه والجار والمترسل  
 ايضا لان الاشتراك خلاف الاصل لثب من غير ضرورة ولا ضرورة هنا  
 فكل مخصص ذلك المفهوم بسروية القناء اليك ولا يخفى ان لا معنى لقوله  
 ما زاد على رتبة المصحة لان ذكر الملايم المشبه به لا يصلح ان يكون رتبة المصحة

ان الذي ذكره من ان الريبة

مفتوح

والا فبما ان الاستعارة المصحة والتحيلية  
 وكون الجميع استعارة تحيلية

وهو ما يلزم المشبه به في ان الاستعارة  
 او التشبيه بالمعنى مشترك بينهما وبين  
 التشبيه









والله ان لا يجعل الكاف زائفة ويبين لها الزائفة على ان يجعل في الكفاية فكان نفي شيء  
 مثل تكاد عوى بالبينة ووجه الكفاية ان نفي الشيء نفي لازمه لان نفي اللوزم يستلزم نفي  
 الملزوم كما يقال ليس لاي زبد اخ فاخوزيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاي زبد من اخ هو زبد  
 عند اللوزم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزبد اخ اذ لو كان لاي زبد لكان كذلك الا ان اخ هو زبد  
 نبت ان يكون مثل البنية والمراد مثل هذا اذ لو كان مثل كان فهو مثل هذا الفقيه ان موجود  
 منه زاده على  
 الحنية

وبسم الله الرحمن الرحيم نستعين

لحمد لله الذي خلق الانسان عليه البيان وجعله ذريعة الى معرفة دقائق القرآن  
 والصلوة والسلام على من يخرج عن ادراك مقامات عقول العقائل وكل عن بيان  
 حاله المستحق البلاء وعلى آله واصحابه الوصلين الى الله الواحد الذي لا تغد  
 فيه بطريق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه بما بعد فهمه من  
 على الشرح المنسوب الى المولى الكريم والاستاذ الخفيم مولانا عماما هادي بن ابراهيم  
 بن محمد ادخل الله جنة النعم على رسالة الاستعانة للمولى المحقق والجزيل الموفق مولانا  
 ابى القاسم الشيرازي سمي قدس طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جبرها تواب اقدام  
 الفقراء وغبار كماله العلماء المعترفون بالجزيل والتقصير وقصور بساعة عن  
 هذا الامر العظيم القلة البضاعة سيما في هذه الصناعة الا انكر لرحمة الله اعرف  
 قدره قلم يتعد طوره الا بالاحسان والخوان والجلان جمل على الناس بفضل الله الزمان حين  
 بن محمد الزبير بن عتيق عنهما الملك الباري لولاه الاعتراف بالجد شمس الملة والدين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي خلق الانسان عليه البيان وجعله ذريعة الى معرفة دقائق القرآن  
 والصلوة والسلام على من يخرج عن ادراك مقامات عقول العقائل وكل عن بيان  
 حاله المستحق البلاء وعلى آله واصحابه الوصلين الى الله الواحد الذي لا تغد  
 فيه بطريق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه بما بعد فهمه من  
 على الشرح المنسوب الى المولى الكريم والاستاذ الخفيم مولانا عماما هادي بن ابراهيم  
 بن محمد ادخل الله جنة النعم على رسالة الاستعانة للمولى المحقق والجزيل الموفق مولانا  
 ابى القاسم الشيرازي سمي قدس طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جبرها تواب اقدام  
 الفقراء وغبار كماله العلماء المعترفون بالجزيل والتقصير وقصور بساعة عن  
 هذا الامر العظيم القلة البضاعة سيما في هذه الصناعة الا انكر لرحمة الله اعرف  
 قدره قلم يتعد طوره الا بالاحسان والخوان والجلان جمل على الناس بفضل الله الزمان حين  
 بن محمد الزبير بن عتيق عنهما الملك الباري لولاه الاعتراف بالجد شمس الملة والدين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي خلق الانسان عليه البيان وجعله ذريعة الى معرفة دقائق القرآن  
 والصلوة والسلام على من يخرج عن ادراك مقامات عقول العقائل وكل عن بيان  
 حاله المستحق البلاء وعلى آله واصحابه الوصلين الى الله الواحد الذي لا تغد  
 فيه بطريق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه بما بعد فهمه من  
 على الشرح المنسوب الى المولى الكريم والاستاذ الخفيم مولانا عماما هادي بن ابراهيم  
 بن محمد ادخل الله جنة النعم على رسالة الاستعانة للمولى المحقق والجزيل الموفق مولانا  
 ابى القاسم الشيرازي سمي قدس طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جبرها تواب اقدام  
 الفقراء وغبار كماله العلماء المعترفون بالجزيل والتقصير وقصور بساعة عن  
 هذا الامر العظيم القلة البضاعة سيما في هذه الصناعة الا انكر لرحمة الله اعرف  
 قدره قلم يتعد طوره الا بالاحسان والخوان والجلان جمل على الناس بفضل الله الزمان حين  
 بن محمد الزبير بن عتيق عنهما الملك الباري لولاه الاعتراف بالجد شمس الملة والدين

محمد وورقة الله السلامة وحفظه عن موجبات التثنية يوم القيمة انه وفي الجنا  
 واليه الاية يقول قولاً عن اعتقاد وجوب النجاة عن هول يوم التثنية عن غير  
 المتكلم الى المظهر الذي هو العبد المتقن للاستعفاف اذ في ذكر الجبورية والا  
 هضم نفسه واعتناق الجحيم وقصور بضاعة عما هو بصدده في الباب فيض  
 ويحط به بالبال ان اللام الداخلة على المظهر للوضع موضع المقصود للمظهر  
 لان ذلك الضمير ان كان لغائب فلا بد من تقديم ذكره في الجمل والمعرف باللام  
 الموضع موضع الضمير المتقدم ذكره في الجملة متقدم ذكره في الجملة فيكون للبعد  
 وان كان لمكانه او مخاطب وهما متعينة عند الخاطب تبيين الامرين في قوله يخرج الآ  
 اذ لم يكن في البدء الا امير واحد واللام في العبد الخاطي ومثلهما وليد هب  
 عليك ان الفصل بين التسمية والحمد بشئ لا يتخلو عن سواد الادب الا ان يقلل  
 ان الفصل بين الاجتناب بما يدل على الترخيب في الجملة وقع مقولاً لهذا  
 القول الفاضل الى الخاطي ربه اللطف الاحسان برقى وطف الله احسان العباد  
 بايصال المنافع البرية برقى واختار من بين اسماء الحسنى التي ايماء الى ادع  
 مستقل بامر بل يحتاج الى تسمية ربه احياح الاطفال استنوا الى الاطفال ووصف  
 الاطفال بالحقيقة مع انه كما يقتصر الى الحقيقة وهي التعم الباطنة يقتصر الى الحقيقة  
 لما حق واعراضا عما ظهر او شدة حاجته هنا الى انتم الحقيقة التي من جملها الاقلال  
 على التاليف حقهما اي احاط بهما اعادة تامة مغفرة اي تشره للذنوبهما وفي اعتق  
 بكثرة ذنوبهما وانها احاطت بهما من كل جانب وهذا الاعتراف في حق الرب لا يتخلو  
 سواد الادب الا ان يقال غلب نفسه عليها ودعى سيوف ذنوبه اليه الجلية الحق



يقول المولى في قوله تعالى وما سجدنا اظلاما  
بلوقد انزلنا من السماء ماء فاصطفاك  
نعميم النعم بسبب كونه من ماء

ما بين الخفية والجلية من صفة الضباق وجملة المقرة مع انها من الامور الخفية  
بجلاء الاثر لترتب عليها فكانت طلب مقرة عظيمة ظاهرة الاثر الوفية بمالك الوفاء  
والمراد الوفاء بالحاجات بل بما وعده الله تعالى مع عباد الصالحين مما لا عين  
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر ببال بشر قط وقد اخذ زيادة النعم بالحد  
من قوله تعالى ولبيك شكرتم لا تزيدكم لان الحمد المذكور هنا هو الحمد المطلق للشكر  
لوقوعه على الانعام ويدفع به البلية اي اخذ من قوله تعالى ولبيك شكرتم ان عذابي لشدة  
ولا يخفى ما بين النعم والبلية من الضباق وكذا في البكرة والعشبة الماد بها الذم نظرا  
ليزداد او يدفع على سبيل التنازع ويحتمل ان يكونا ظرفين للحد فان معمول المصداق  
وان لم يخبر ان يتقدم عليه سيما اذا كان معقبا باللام الا ان يجوز ان كان ظرفا  
كقوله تعالى فلما بلغ مواسي وتقدیر العامل بقدرته مؤخره كانت مستغنى عنه  
وج كما يحتمل ان اللام محتملان التخصيص بالوقتين المعروفين نشرهما  
واجتماع ملائكة الليل والنهار ورفع اعمال العباد فيها لجلد لاهب العظيمة  
بجلية خبر ان وليس فيها عائد الى الاسم لانها محتوية كما في خبر ضمير الشان  
وقوله صعل افضل ما قلت انا والنيبون من قبل لانه الا الله واللام في الجمل  
لما للجنس او للاستغراق والاول يستلزم الثاني لا يقال ترتب الحكم على  
المشتق يدل على علية المأخذ فيفيد ان جمع المحامد ثابتة له تعالى بسبب انفا  
مع انه ليس كذلك لانه تعالى كما يستحق الحمد على الفواضل يستحقه على النقصا  
لانا نقول لم يجعل لانعام علة لشرف جميع المحامد له تعالى بل جعله للعباد بانه  
جميع المحامد ثابتة له تعالى فتراعلم ان اسماء الله تعالى توقيفية عندنا

جاء من مشتقة تعليل  
مشتق منها على  
اذا هو

اطلاقها



اعني ان اطلاق عليه موقوف على الاذن من الشارع وما سجدنا اظلاما  
الواهب عليه اعني تعالى فمن يوثق به بل المسموع هو الواهب بصفة  
المبالغة اي كل عطية فاللام للاستغراق او العطية المعهودة التي  
نزلت فيها السورة اي سورة الكوثر وروح يكون اللام للعهد الخا  
سبق الذكر حقيقة او تقدير او الاشارة الى الخاص كما في وصف  
للمنادي واسم الاشارة يا ايها الرجل وهذا كبرل او علم المخاطب  
بمدح قوله ركب الامير من غير سبق ذكره اذ لم يكن في البلدة  
الامير واحد وقوله لمن دخل الدار غلق الباب وهما ليس كذلك  
لذلك ولانه لا يلزم مقام الحمد فانه كما يقتضي استغراق العطايا  
في اي حين كونه اللام للعهد الخا اي تناسب فقرة الحمد والصلوة لفقرة  
في النشر بمنزلة نصف البيت في الظن مثلا الحمد لواهب العطية فقرة و  
والصلوة على خير البرية فقرة اخرى اشدة تناسب وجز زيادة شدة  
التناسب ان بين فقرتي الحمد والصلوة شدة التناسب بسبب ان فاصليهما  
متساويان في الوزن والتقنية وفقرتهاها كانتهما متساويان في قدر  
الحروف فاذا كان اللام للعهد كانت العطية عبارة عن الكوثر الذي يخص  
بسيد البشر فيحصل بذلك مناسبة اخرى بينهما من حيث المعنى او يكون  
بعض دواعي التخصيص مذكورة في فقرة الحمد فيزداد بذلك شدة التناسب  
بينهما ولا يخفى الحمد بذلك اي بكونه اللام للعهد عن ان يكون على النعمة  
اي على انعامه على انه ذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول

بكونه رتبة بالذات بالعبادة هي  
العبادة للوجود بالذات  
وفيه بحث او يشترط  
في العهد الخا اي مح  
حاشية  
قال الشارح في شرح العقائد الكوثر  
في الآية عند الاكثر ان الخبر بالمبالغة في  
ومن حمله على الماد قال انه اسم فم  
ومن حمله على الماد قال انه اسم فم  
كثرة الاله على من امره  
في كنه الحديث  
الى مد يقتضي الفرقان  
انما صحت من اصطلاحات  
وهي نوحان صفة وهي ثلث  
بعد هاء ساكنة نحو لقا وكريه  
مخارج في قوله تعالى ان  
في قوله تعالى ان  
منه انما هو من الناحية في هذا  
التمام مناه اللغوي كما هو المتبادر له  
عنه





التمتع للشكور عليها إلى الشاكر مسلتي البرايا لم يقل بغيرنا مع الله المقام  
يقضي ذلك رعاية للتسبح وللانفان من المتكلم إلى الغيبة ولنا  
ان يقول الله ان الضمير المضاف اليه في قولنا نبينا عبارة عن  
القبليين لان الاصح انه مرسل اليهما فقط فالله ان مسلتي البرايا  
عمارة عن الملك ومسلتي الانس والجن فلا تنفان الا ان يقال بالانتم  
في الاول والتخصيص في الثاني ثم انه لم يذكر الموصوف ولم يقل الله الوهاب  
العطية تثيرها على قوة الاحتصاص به وانه مما لا يذهب الوهم الى موصوف  
غيره وسلكه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الطريقة فاقصر على وضعه  
بما انبج في جميع كالاته فحينما نشانه فقال والصلوة على خير البرية قال العلماء  
الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه ولعل تركه من عناية لتناسب  
الغفران اي جميع البرايا يوم ان لا الاستغفار بمعنى كل الخلق وليس كذلك  
وكان اولى به الى انه خير من جميع البرايا كما انه خير من كل البرية وفيه تأمل فالله  
ان يقول اي كل برية كما قال اي كل عطية ويجوز ان يكون الالام للاستغفار المعنى  
كما في جميع الامير الصاغة فيقول المعنى اليها اراده الشهد بلهم العهد والبرية المعروفة  
على ان يكون الالام للعهد الخارج من الانس والجن والملك الكرام قدم الانس  
لشرفهم واخر الملك الجن ووصفهم بالكرام مع ان الموصوف مفر من اللقب رعاية  
للسبح وجبروا لما حصل من التقدير في حقهم بتقديم المفعول عليهم بقوله ههنا  
حاشية هي هنا حمد الشاكر ان حسن الى قوله الحمد الوهاب العطية وصلاته صلوة  
المن الا انه في المتن عطف بحمد الوهاب العطية وفي الشرح انقلب الى العطف

على قوله

على قوله ان احسن انشئ ما نقل ويجوز عطف الصلوة على اسم ان اعلى  
اللفظ او المحل وعطف الخبر على الخبر كذلك فيكون ان داخلة على جملة الصلوة  
ايضا ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة على خبر ان لا يقال لا يجوز ذلك لا  
الصلوة ليست احسن ما يزد به التمتع الوفية ويدفع به البلية مع انه يلزم  
ذلك من العطف على الخبر لانا نقول الصلوة من افراد الحمد لان فيها اعترافا  
بانتماءهم لله صلى الله عليه وسلم اليها ومحسن به علينا ووجه تناسب فقرنا  
الحمد والصلوة اكل التناسب من جهة انهما احسن ما يزد به العطايا ويلتزم  
بالبلد لا يقال يزد عليه ان يكون ح من عطف الخاص على العام ونكتة المشهور  
لا تمتشي هنا فكيف يصح العطف على خبر ان لانا نقول يحصل بهذه العطف  
الخروج عن عرصة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وكفى به بكنة وعلى الاعاد  
كلية على نداء على الشيعة لعن الله عليهم في البكرة والعشيرة فانهم يكرهونه الفصل  
بين عليه السلام وبين الربكامة على اذهي احد معني الال والاصواب ان يقول  
احد معاني الال لان الال يطلق على اثني عشر معنى من اراد الاطلاق فيها فليخرج  
الى انما موس لا يقال مراده احد معني الال المناسيين للتمام لانا نقول المعاني  
المناسبة ايضا اكثر من اثنين كما ذكر في القاموس من ان ال الرجل يطلق على التبا  
وعلى اوليائه وعلى اهل بيته ان اهل النبي صلى الله عليه وسلم اولاد وبنات  
وصهره وهو على رضى الله عنه اونساده واليه والذين هم الله وقال الشافعي  
رحمة الله عليه صلى الله عليه وسلم مؤمنوا هم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم  
الزكاة فلا يلزم على المعنوا لاهمال ان اعمال الاصحاب رضى الله عنهم مع ان

والرجال





ذاب المؤلفين ذكرهم مع الأول بل فيه اى في تفسير الال بالاتباع ايها من البرهان وهو اشارة الى  
 معروف المعنى القريب او المعاني القريبة للال ظاهرة وظاهرة مما ذكرنا في الفصول  
 حسنة ان موجب لعدم الاصحاب بل احدهم الامة ولو قال وعلى الال العلية بدل ايضا انفسه من الشان  
 قوله ذوى النفوس الزكية ويجتمل احتمالا بعيدا ان يكون المعنى ولو زاد قوله العلية  
 بعد قوله وعلى الال حتى يصير فقرة الال من زيادة فقرة في ويزول طولها المزمع كان  
 احسن سبكا في تفسير بذلك فقرة الال مناسبة لسائر الفقرات المقابلة وان  
 كانتا فقرتين كما في الاحتمال البعيد وقد اشار بتوليد سبكا الى استعارة مكشبة  
 وتخييلة حيث شبه في نفس فقرة الال بالجواهر المذابة فان السبك هو اذا اتمها  
 لها السبك الذي هو من لوانه المشبه فالتشبيه استعارة مكشبة وانما لا يسمي  
 للشبه تخيلية وعلى ما ذكرنا لا يوجب يكون اشارة الى علو الرتبة السلام على الرتبة  
 الانبياء اخذ من قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس فينبغي ان يسميهم من ام  
 سائر الانبياء كما ان عليه السلام فيمن انبياءهم وح يناسب فقرة الصلوة عليه  
 وعلى الال تشبها تناسب الرواية اي التام من الزكية اي الملتزم لا يخفى ان الال فاقه للواقع  
 في الخطب وغيره القليل المعلوم وضوح المعانيها محتاجة الى تعريف للتعريف الذي  
 وهو الذي يشتمل على الخلق والخلق والعباد وجميع ما اشتمل هذه الاشياء  
 ماله الى الفصل بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى وليس المقصود به تحصيل  
 صورة غير حاصله كما في التعريفات الحقيقية بل المقصد الاشارة الى الصورة  
 وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع باراد  
 الصورة المشار اليه والزكية ليست بموضوع للفتحة والذليل الذي اورد  
 لا يدل على ذلك بل على خلافه والال ان يكون الحكم لغوا لا معنى لقد  
 افاد

على ان لا يحد تعريف الزكية بل هو تشبيه لادنى  
 على ان لا يحد تعريف الزكية بل هو تشبيه لادنى  
 النفوس الزكية اعني المضائق بعد تقييده بالآلة  
 اي النفوس القليلة بالزكية فلا يشك ان ذلك  
 للمضائق موصوف بالزكية والذليل لا يكون  
 فان الال لا يحد  
 ان تعريف الخلق هو بيان ما وضع كقول  
 لحيية في جواب انما هو في الال اسما لحيين  
 المقترن والنفسي هو تعريف لفظ بالمتضاد  
 ان تعريفه كائنا ان المتضاد الال فان الال  
 اشهر من المتضاد رحمه الله عليه

والان  
 في ذلك  
 لا يدل على ذلك بل على خلافه والال ان يكون الحكم لغوا لا معنى لقد  
 افاد

افاد

افاد من القول بان تعريفه باللائمة انما يتشبه في التعريفات المعنوية دون  
 النفسية بل النفوس الزكية هي الظاهرة عن الكد وذل البشيرة والناحية المتبركة  
 عن حفيضة النفسان الى اوج الكمال وزكاء النفس يستلزم العقل جوب  
 يقال انه ملحق بالال بربوب القوة العقلية واهل ملحقهم بربوب القوة العقلية  
 فالجواب بما ترى وفي بعض النسخ زكاء العقل وله وجه ايضا فان زكاء قولها  
 فان النفس سلطان القوى والثامن على دين ملوكهم والعقل قوة من قولها  
 عند المتكلم واتحادها انما هو على مذهب الحكيم ولا يذهب عليك ان قوله  
 وزكاء النفس يستلزم زكاء العقل لا يلزم تفسيره السابق للزكية اذ لا معنى  
 لغرض العقل فينبغي ان يجعل الزكاء هنا على معناه الحقيقي وهو التمام او الطهارة  
 فقد ارجى الله تعالى الحق على سائر من حيث لا يشعروا علم ان اليقضاء وحى  
 فسر الزكية في تفسيره بالانماء بالعلم والعمل والانماء بالعلم اشارة الى تكامل القوة  
 العقلية والانماء بالعمل اشارة الى تكامل القوة العقلية فعلى هذا يكون النفوس الزكية  
 هي النامية المتوقفة او الظاهرة من الجهل والاعمال الصالحة بالعلم والعمل والافاد  
 لاحاجة الى حديث الاستلزام الذي ذكره الشارح اما ان يكون هو من الظروف  
 الزمانية المبينة المقطوعة عن الاضافة اي بعد احوال الصلوة ذهب العلامة  
 للفتاوى في شرح التلخيص الى ان جزء من الشرط وليس كذلك بل هو  
 من الجزء قد انقضى لينصلي بين اذنى الشرط والجزاء لكلهم تواليها  
 واليه ذهب النجاة وهو الوجه لان اللزوم بيان ان التاكيف للمصدر  
 باحد لازمه لوقوع شئها الا ان التاكيف لازمه لوقوع شئ ما بعد الحد  
 وهو كالتاكيد اعني التاكيد

النفس يستلزم زكاء

في كلامه

الافاد بكسر ياءه اي ان يكون هو ظرفا وهو بوجه

بوجه

في كلامه





اذ لا يحق ان التاكيد انما يلزم تعيم الشرح لا بتخصيصه ولان المناسبات  
 لملاحظة تصدير التائيد بالجملة ان يجعل بعد حرف الجاء ووجه ما ذهب اليه المتأخرين  
 ان فعله الى ان الايمان بكلمة اما انما وقع بعد الايمان بالجملة والصلوة والمناسبات  
 ان يجعل بعد جزء من الشرح اما هذه اي الواقعة في اوائل الكتب وغيرها التي لم  
 يسبق عليها مجمل لا تفنيد ولا تفصيل من حيث تكرارها ففقدت تفصيلها وتفصيل  
 ذلك الجمل مجرد التاكيد اي تأكيد الجزاء فانك اذا اردت تأكيد زيد منطلق  
 مثلا نقول انما زيد منطلق فان حاصل معناه ان انطلاق زيد لانم لوقوع  
 شئ ما والمزوم متعلق بالواقع فكذلك الدائم قال المتأخرين في اخر علم البديع  
 نقلا عن ابن اثير الذي اجمع عليه المحققون في علماء الديان ان فصل الخطاب  
 هو اما بعد لان المتكلم يفصح كلامه في كل امرئ بشأن بذكر الله تعالى ومجمله  
 فان ارد ان يخرج منه الى غرضه فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله اما بعد انتهى  
 كلامه فلا يفصح قول الشرح فانه كجرح التاكيد لانها يفيد التاكيد وفصل  
 الخطاب معا بل هوام حتى قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اوائل الكتب  
 لمقصود منها مجرّد الفصل بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام و  
 وايد ذلك بان متبادر من عبارة الكشف في سورة هود ويمكن ان يجازى  
 بان الحاصل الذي يفهم من قول الجرح والتاكيد اضافي بالنسبة الى تفصيل الجمل واليه  
 اشار بقوله لا تفصيل الجمل فلا ينافي في قاعدتها معنى اخر مع التاكيد كلفه  
 الخطاب والمجازان الا انه ينبغي ان الاهتمام بكونها للفصل الخطاب اشد في الآخرة  
 بكونها للتاكيد بدليل ما نقلنا في الجرح وفصل الخطاب والجرح في الآخرة

ويكون ان يقال ان ذلك لعدم استغناء فصل  
 الخطاب لانه جزء منه اذ فصل الخطاب بتمامه  
 مجزئ اما بعد بخلاف التاكيد فانه حاصل منه  
 بالاستغناء له على ما لا يخفى فذكر ما هو مستثنى  
 للاعتداد دون غيره  
 وقد ذكرنا ذلك في ان التاء الاولى لما كانت في الوقت  
 فغيره واما الجواب اما اردت قلنا الثانية يمكن  
 فالجواب ولا ينبغي فحين ان يكون زيد متكلم  
 لا يخفى على العاقل

وهو قد مر في بعض النسخ  
 الخطا في وصاحب الكشاف

اعني

اعني شجرة كونها لفصل الخطاب عن ذكره تذكر ما هو الخلق بالجملة الإضافي  
 والا قول ايضا اي كما اثبت القوم حتى الرضي الثانية وليس المعنى كما اثبت الرضي  
 الثانية كما توهم ومن قصر نظره على الثانية ونفى الاولى فلا بد له في ان مجمل ما عرفت  
 ما عرفت على انه التفصيل الجمل بارتكاب تكلفات فقد صدق في عدم قول الشارح  
 فقد صار ذلك القاصد النظر عايناً اي شقياً او قاصداً اذا جاء العاين بكلامه  
 للمعنيين لان كتاب تكلفات حيث قدما اخرى عدلنا لما المذكورة وقد مر  
 وجعله ووقف عطف وقد مر مجمل حتى يستقيم تفصيله بهما لا تجد لها اي تلك التكلفات  
 عايناً مراداً او قاصداً والحاصل ان لما المذكورة في اوائل الكتب ومخبرها لم يرد بهالذ  
 انما التفصيل الجمل وعدلها محذوف فذلك القاصد النظر جمل كلامهم على ما هو بعيد  
 بما مر عن مرامهم فان معاني الاستعارة في الجواب ومعلومها هذه لارادت  
 والقاء في اردت ان تذكر بتوسط بعد بين اما والقاء كاف للفصل بينهما ولا يجوز  
 الفصل بينهما باكثر من جزء من اجزاء الجزاء فان كان ذلك اجزاء الفصل  
 الشرح فلا يجوز تقديم الشئ من اجزاء الجزاء على القاء كما لا يخفى فالاولى في هذه  
 ان في قوله فان على حرف الجزاء ليؤذن من قول الامر بالعلية ولا يستوي ذلك  
 الى انجزء وان قوله فاردت بقرينة عليه كما توهم فان ذلك معنى مستحيل لا بد  
 اليه الا من له عقل خفيف وحاصل المعنى اما بعد فاردت ذكر معاني الاستعارة  
 واقسامها وقرينتها سهرت القبط لانها قد ذكرت في الكتب عبارة القبط  
 وهذا المعنى مما يتلقاه العقول بالقبول ارد الاستعارة للفرجة اي ارد بالمعاني  
 او بالاستعارة ان كانت الاضافية وان كانت عبارة الشرح فيما يتعلق

اعني تفصيل الجمل

ويجوز ان يكون من قبيل

ويجوز ان يكون من قبيل الاستعارة





اقول فيه فخر الاضافة البياينة على ما هو المشهور  
في النحويين بان يكون بين المضاف والمضاف اليه  
عوم وخصوص من وجه وهو ان ليس  
بذلك المعاني اعم مطلقا من الاستعارات

هذا هو قول الحق في الاستعارة يأتي عن الثاني كما ينص على عبارة فيما  
لجميع الاضافة بياينة لا لامية وايضا النقط المشتركة لا تعد اعتبارا باعتبار  
دلالة على كل واحد من معانيه فلزم وجبا اعتبار ذلك التقيد الاعتباري او نقول  
اللام للجنس وهي بطل الجمعية وان ليس للاستعارة بالكناية اقسام فيلزم اضافة  
الاقسام الى تلك المعاني لا يقتضي ان يكون كل معنى قاسم بالكنية لصحة ما ثبتت  
الاقسام لبعضها على ان لا ينقسم لغيرها اقسام فانها تنقسم الى المطلقة والجمعية  
كانت اقسام المقصود اليها الاخرى الى المقصود اولى في آخر العقد الثالث الى انفسها المكنية  
والجمعية الى الاقسام الثمانية الا ان يريد ان ليس لها اقسام مذكورة في كتب النجوم  
وكا ان لا اقسام للاستعارة بالكناية على رغم ذلك لا اقسام للاستعارة التخييلية  
وان لم يتحقق اي من ذلك في كتب النجوم الاقرية المكنية فيه ان اضافة القرابين الى  
الاستعارة لا توجب ان يدرك كل معنى فيمنه بل يكفي لصحة الاضافة اليها ان يدرك  
قربة بعض تلك المعاني لاحتياج قربة الى التحقيق فان الاضافة لادنى ملازمة  
شايع واما جمع القربة فهو اعتبارا بالواد او كما تسمى ما قبلها او باعتبار  
تقليب القربة على الترخيم كما سيأتي فان الجمع كثير يطلق على ما فوق الواحد قائل  
كان وجه ما اشبه اليه في الموضع الثالث والاولى ان يقول بدل عتبة القبط عتبة  
مقبوضة لادنى مقبوضة لان قوله مقبوضة يدعي ويقتضي ان يقول مقبوضة  
ليعاد له لا يفتي ما في هذا النسخ من ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب النقط  
لان عتبة مقبوضة يحتمل تعذر القبط وتقسيم وكذا مقبوضة يحتمل ان يكون

تأمل لعل وجه الاستعارة بياينة لا لامية  
اعني كون الاضافة بياينة لا لامية  
ان يرد بها النقط بل يرد المعنى

لعل وجه التامل ان هذه القول لا يفتي  
هنا لان الاستعارة هي استعارة  
في نفسها اعني مركب من الحرف والنحو

يقول في ان الموضع الاول والاول للجمع الثاني  
والثالث والاستعارة بالكناية اقسام  
تدبر مع

ضبط

ضبطه بوزن وال تعذر وبما تفسره وان يكون بوزن تقسم وحصول سرورة  
مع ان الاوجه المشوقة الثاني فلما صح بعبارة القبط ثم اختار في الثاني  
مقبوضة لاختصار الكلام وعدم لبس الملام وكاتبه على ذلك بقوله كل  
قوله مقبوضة على سرية القبط حيث ان كيب الشاغل في الثاني فقط ولم يقل او  
او لعل عتبة القبط على مقبوضة ليعبر بالتعادل اي التقابل في اشارة  
الى ان التقابل حاصل قبل التاويل وانما يظهر به والاقبال ليعتاد لامن قيل ان  
الصفة الى الوصف وانما لم يقل في اضافة الصفة الى الوصف واد القيل للذين  
على الطريقة المعروفة في اضافة الصفة الى الوصف لان المشهور فيها ان يجعل  
المعاني نفس المضاف اليه كافي فخرجت وقضية وهما لم يجعل القيل صفة  
للعوائد بل قدر الجار وحيل الفرق مستخرصة للعوائد ويجعل ان يكون في اضافة  
الى الصفة والمعنى فظنتم قرايد عائدة الى من كتب النجوم اي ما خوزة منها لا  
ان يكون قوله قرايد عوائد مركبا وصفا لا اضافيا اي هو عوائد كالفردانية  
بالتفسير على انهما ايضا من اضافة المشبهة الى المشبه كجبن الماء فاستفاد  
كلام الشن ان اضافة كل مشبه الى المشبه من اضافة الصفة الى الوصف التي  
تحفظ في ظرف على حدة صفة كاشفة عن وجه تسميتها بالظرف ويجعل ان يكون  
وجه تسمية الظرف لظهورها كانه في هذه العصور ووجلة الدهر وانها في هذه البقعة  
والاقليم وانها تنفرد في الصدق ولا تخلط باللاذلي هي جميع لؤلؤ وهي الدرة كريمة  
كانت اوصفيرة والفرقة هي الكبيرة منها كذا في القاموس الا ان اللادبا لا يفتي  
الدر العيار بقرينة عدم خلط الفرقة بها ولا يفتي حسن اضافة الى القوي ووجه

وكذا صرح الشاغل الشاغل بقوله  
فاجعل امة في مقابلة عتبة القبط  
كالمص فلهذا هو

وان لم يكن حاصل قبل التاويل فقال  
اي بعبارة الشاغل  
ليعاد لا وهو

الزائد



الحسن ان العوائد جمع عابدة وهي من العود وهو الرجوع والاشياء المذكورة في  
 الكتاب المشيرة بالقرآن غوايد من المتقدمين والمؤخرين الى المصن كان حسن  
 اما لفظ فالحصول المجتنب بين الغايد والغايد واما معنى فلكه الفائدة ما  
 اكتسب من علم او مال وهذه المسائل مكتسبة من القوم والظاهر ان المصن ذكر  
 العوائد ههنا لنفسه بانها ليست هي من القوم واليه ارجع الشارح بقوله  
 ولا يخفى حسن اضافة الغايد الى العوائد في هذا الكتاب فالعوائد ليس بالثبة  
 الى هذا الغرض من ذكر لغايد فان الاخذ من القياس ما خوفنا في تعريف الفائدة  
 بالهي اعم منه ومن المخرج في لفظ الفائدة فانها نص في المأخوذ من الغير بل على  
 ايمان الشارح اليه بقوله في هذا الكتاب لتحقيق معاني الاستعارة الحاجة الى التحقيق  
 للاختلاف فيها وهي معاني المكنية والتخييلية المختلفان في العقدين الآخرين واما من  
 المرحمة فلا يحتاج الى التحقيق فظهر وهاو عدم الاختلاف فيها فعلى هذا لا يورد  
 انه لم يحقق جميع معانيها واقسامها لم يحقق صراحة الاقسام المرحمة في العقد  
 الاول واوحى في اخر العقد الثالث الى انقسام المكنية والتخييلية الى المطلقة والمركبة  
 والمركبة وقاربها الى الحاجة الى التحقيق وتلك ليست الا فرقة للمكنية وتختصمها  
 في العقد الثالث وقد ظهر عما ذكرته وجه قوله فيما بعد والاول حق دون الثاني  
 كانه ادب الشرح جواب سؤال مقدر تقديره ان لم يذكر المصن الشرح مع  
 القرائن ههنا مع انه ذكرها في عنوان العقد الثالث فاجاب بما ترى تغليباً  
 للقرينة على الشرح فذكرها بلطف القرائن فيكون الشرح مذكوراً في العنوان  
 لا يقال لا يرد الشرح المكنية في قوله ما وجه وجيه لان كلامه من كلامات المستأمن  
 منه

منه واما ادراج ترشيح المكنية في الزينة وتغليبها على غيرها فلا يرد له لا يرد منها من ملأ  
 في تحقيق الاستعارة لم ترشدها من خلاصات المستعارة لانا نقول كلامنا  
 في ترشيح المكنية لانه ذكر في عنوان العقد الثالث قرينة المكنية وترشيحها وترشدها  
 هنا على ذكر القرائن فورد عليه الاعتراض بالاعتراض هنا على القرائن دون  
 هناك فاجاب بالتغليب فلا يكون الترشيح المنسوج في الزينة بالتغليب وترشدها  
 ولا ينافي قوله وجعله داخل في تحقيق اقسام الاستعارة لانه اراد بتلك الاقسام  
 اقسام المكنية المسمى اليها في اخر العقد الثالث تأمل لان الاهتمام اه لا يخفى حسن  
 هذا الوجه الاتري ان اعتبار الترشيح وقسيمه الى الاطلاق والتجديد انما يكون  
 بعد تمام الاستعارة كما ينبغي دون الاهتمام بما ذكره في العنوان فلذا لم يذكر  
 الترشيح فيه وجعله داخله اشارة الى تعريف جواب مقدر كانه قال لا يقال  
 انما ذكر الترشيح ههنا مع ما ذكره في العقد الثالث مع القرائن لانه جعله داخله  
 في تحقيق اقسام الاستعارة المكنية لانه اى الترشيح انما ذكره في الزينة الخامسة  
 في العقد الثالث لتحقيق قسمها الذي هو الاستعارة لا يرد فيكون ذكره هناك  
 وسيلة الى تحقيق الاستعارة المكنية فلا ينافي ان يذكر ههنا مع القرائن لانه  
 مقصود بالبع والمقصود بالبع لا يرد من الاشياء المحصورة فيها الكتابان  
 لانا نقول يا باه اى ذلك الجمل ذكره القرائن يعني ذلك الجواب مقصود  
 بذكر القرائن لان ذلك الجواب كما يقتضي عدم ذكر الترشيح يقتضي عدم ذكر  
 القرائن واما اولاً فلا بحث عن القرائن من جهة تحقيق الاستعارة المكنية  
 اذ لا يتم ولا يحقق الاستعارة المكنية الا بقرينتها واما ثانياً فلا بحث







عنها تحقيق اقسامها اي اقسام الاستعارة المكتبة التي هي المطلقة والتم  
والجدة لانه اذا توفرت تحقيق الاستعارة على القيمة في الطريق الاولى  
يتوقف تحقيق اقسامها وافرادها عليها فيقتضي ذلك الجواب ان لا يكون  
القرابين هنا المزدوجين الوجهين معاً قد يكون ذلك الجواب من غير ان  
الاباء المذكور بحث لان ذكر القيمة ليس بجواب اتم بل القيمة في ذكرها  
انها استعارة تحيلية ومعنى من معنى الاستعارة بخلاف التفسير فان ذكر  
بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها الذي هو المرشح وايضا الجواب المذكور  
مصحح لترك التفسير لا موجب فلا يقتضي بالقرابين ولا يقتضي وجه قسم القرابين  
في القود العقل بكونه العيان القلادة ووجه الحسن انه يشبه مباحث كتاب العقود  
في ان كلامها مشتمل على التفصيل ثم استهين اسم المشبه بالمشبه استعار  
مستحقة وذكر القرابين التي هي من ملائحات المستعار من ترشيحها والتم التفسير  
الذي هو من ملائحات القرابين لها ترشيح على ترشيح لان المقصود في الرسالة  
ويكون التفسير على طبق الاجمال فاسواها كالجواز للكل المذكور بالتبع والمذكور  
بالتبع لا يلاحظ في العنوان اوضح وجه الاوضح كونه التفسير مطابقا للاجمال  
لان الاجمال السابق انما هو الاقسام وما يجب التنبه عليه ان المراد بالتم  
النوع اللغوي دون الاصطلاحي ولا يجوز ادواته هي ما لا يجب  
ان يكون بل في قوله وانواع الجواز جنسا لها لا عنصرا عاما وان  
يكون تميز بعضها عن البعض بالفصل لا بالاختصاص والتميز بين الذاتيات  
والعرضيات اصعب من خرد القناديقين اللغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك

ونما لا يقول معجزة التميز من الذاتيات  
والعرضيات انما هو في الملاهيان الحقيقية  
دون الاعتبارية وما نحن فيه اعتباري  
مهم

وايضا

تجوز في شوك  
سوق اليد من شوك  
والفرد

وايضا تورد لئلا يتبادر الوجود الى الاقسام الاولية يدل على ان المراد من النوع اللغوي  
لان جعل اقسام الاقسام اقسامها جاز في الجملة ولا يجوز جعل اقسام الانواع  
للمنطقية الحقيقية انواعا لان اقسام تلك الانواع اصناف لداعي ذكر الكلمة واللا  
الى تقيم آخر مطلق الجواز وهو التقيم الى المفرد والمركب بل الوجه الاوضح هذا  
والاضافة في داعي ذكر الكلمة ببيان في تعريفهم ذكرها في تعريفهم لا يقتضي تقييد  
للمعنى المعرف ههنا بالافرد بل يقتضي احدا للامرين اما التقييد المذكور وتبديل الكلمة  
باللغة ويمكن ان يدفع بالغاية الى التفسير الى التفسير اقصا عليه ولم يذكر في تعريفه لان كونه  
الى الصنف المذكور كما هو مقتضى كلامهم في اية الاحتمال كون القسم اعم من  
للمعنى وحمل الكلمة على ما هو في قول هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ذكر  
الشاح ظهروا بقرينة اظهر ذكر الكلمة في التعريف ووضعوا المقدم موضع الضمير عند  
التقسيم لان وضع المقدم موضع الضمير يقتضي كونه المناسب هنا ان يكون تلك الكلمة  
مغايرة للقسم المعرف في كون اتحاد القسم والمعنى مقتضى ظاهر كلامهم بحث  
لان صرحوا بالتقسيم للمعنى بالقرينتين المذكورتين الى انهم من المعنى اهلون وفي  
الكلمة في التعريف الى الاعم القوي المتبادر بقرينة التقسيم الى التفسير لحفظ القرين  
عند كون ذكر الكلمة في تعريفهم داعيا الى تقييد المعنى بالمعنى وفيه ان لم يذكر المعنى هنا  
التقسيم الموجب للمعنى الكلمة عن ظاهرها على انه سيذكر الجواز للمركب في القرينة  
السادسة فلا حاجة الى تقييد المعنى بالمعنى لذلك الغرض بل التقييد بالمعنى  
للاشارة الى تقيم آخر وفيه نظر لانها داخل في الكلمة المستعملة في غير ما  
وضعت ولا يفسر تاخولها في الكلمة المستعملة فيها وضعت فلا بد من

التي هي في تقييد المعنى بالمعنى

المراد من النوع اللغوي ان المراد من النوع اللغوي  
مطلق الجواز بالكلية المستعملة في غير ما وضعت وفي  
اصطلاح الجواز وهو غير مستعمل في مقام التعريف  
بالتأويل في الكلمة وهو غير مستعمل في مقام التعريف  
فيما لا يقتضي بالغاية ولا يحتاج الى التأويل في  
قيد في اصطلاح الجواز في التعريف عند الاستعارة وفي  
هذا لا مرد له ويمكن ان يدفع بالغاية الى ما ذكرنا  
بالغاية اشارة الى ما ذكرنا احد جلي  
ويكون المراد من الجواز الجواز للمعنى ولا يكون دفع  
التفسير ما ذكرنا الشاح بل قال في الاشارة  
الى تقيم آخر مطلق الجواز او ما تقول من ان المعنى  
الاول ان يبين مرادهم بالجواز بالمعنى للمعنى  
رحم





222

ض  
أي لا يستعمل لفظ المنية في حق النقل والمدى إلا مجازاً أي  
إذا في معنى مجازي أو لا ينسب المنية الحقيقية للمنية بغير لفظ كان  
يقال بطلب الدليل على مقدمة الدليل بالنسبة إلى النقل والمدى  
الأنسبة مجازية لأن المنية طلب الدليل على مقدمة وقد ورد  
ما أورده الشارح أما إذا كان المنية بمعنى المنية الحقيقية

فأصله أما إذا كان المنية في قوله ولا يمنع بمعناه  
الحقيقة وهو طلب الدليل أه فلا يجزئ الإيراد المذكور لأن  
التقدير ولا يطلب الدليل بالنسبة إلى النقل والمدى  
الإيجازاً إذ المنية في غير طلب الدليل أه والنقل والمدى  
ليس بمقدمة الدليل فيكون منهما بالمنية المذكور مجازاً  
ولا يتوجب الإيراد المذكور وأما إذا كان بمعنى استعمال  
لفظ المنية فيكون التقدير ولا يستعمل لفظ المنية بالنسبة  
إلى النقل والمدى الإيجازاً إذ المنية طلب الدليل أه في يتوجب  
إيراد الشارح كذا قبل تزويج

قوله أو نسبة مناه الحقيقة لا يستعمل لفظ المنية في حق  
النقل والمدى إلا مجازاً أي إذا في معنى مجازي أو لا ينسب المنية  
للمنية بغير لفظ كان يقال بطلب الدليل على مقدمة الدليل إلى النقل  
والمدى الأنسبة مجازية لأن المنية طلب الدليل على مقدمة  
الدليل وقد ورد ما أورده الشارح إذا كان المنية بمعنى  
الحقيقة فلا يرد عن سبب الرقن اقتضى





نسخه خطی

حق استغفار و هو هلا ولا ولولا ولوما  
ما نجا جسدنا

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

هذه نسخة خطية من  
كتاب أوقاف بني بار خن





من اخرجها بقيد في الاصطلاح به التخاص في بحث اما اولاً فلا بد ان يذكر قيد  
في الاصطلاح به التخاص ولم تكن الحقيقة ملحوظة لمخرج عن التعريف بقوله  
وقرئته واما ثانياً فلا بد من ايراد من اصطلاح به التخاص العرفي الخاص بالمقابل للشرع  
والعرف العام والالتقاط الواقعة في التعريفات انما يعمل على ما بين السباد بينهما  
والتعريف بل يقول انما ترك المصنف في اصطلاح به التخاص اكتفاء بالعلاقة لا لاعتقاده  
على الحقيقة بل لا يصح ذكر الحقيقة في تعريف الجار كما سبق عن قريب والعجب من  
الشراح لما هم كيف غفل عن هذا المراف على ما نقول ليس الشارح متفرد بذلك  
ذكره شراح التلخيص ان فائدة ذلك القيد الادخال والاخلج المذكوران ويكون ان  
يقال ان مراده ان قابله ذلك القيد مخصص في الاخراج يرشدك الى ذلك رد الاول  
بقوله وفيه فخر يستقيم ان متفرد به نقل عنه مرئياً حاشية مشتملة على هذا  
السؤال والجواب قد اخلعت عليها بعد السودة لا غناء متعلق باسقاط قيد الحقيقة  
التصور برهاناً في التعريف فيه ان وان صح استعاط قيد في اصطلاح به التخاص عن  
تعريف الحقيقة لا غناء قيد الحقيقة عندنا لا يجوز ذلك في تعريف الجار ان يصير  
المعنى ان الجار هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت من حيث هي غير موضوع له  
واستعمال الجار في غير الموضوع ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه  
متعلق بالموضوع لا ينعى علاقة الا ترى ان السكاكي ترك قيد في اصطلاح به التخاص  
في تعريف الحقيقة اعتقاداً على قيد الحقيقة وذكر في تعريف الجار اهدم صحة الاعتقاد  
عليها فيه لعلاقة معتبرة نوعها عند القوم لا شخصها ولا بد من ملاحظة  
العلاقة ايضاً حتى لو وجدت العلاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازاً بل

قال لا بد من العرف العام جامعاً كشيء بحيث لا ينفك  
الواضع والعرف الخاص جامعاً معينة

علماً

من اخرجها بقيد في اصطلاح به التخاص في بحث اما اولاً فلا بد ان يذكر قيد

علماً علاقة الحب وخبرها كعلاقة الجار والحاصل انها بالحق تستعمل في المعاني  
والكس في الاعيان ليس بحقيقة مستدركة فيما نحن فيه بصدده ولا مجاز  
فيه ان لا يتم التعريف لان عدم كون القيد مجازاً لا يدل على انه مجاز عن العلاقة  
ولان فيه تشابه في المصداق فالتشابه ان يقال فانه لا علاقة بين المستعمل  
فيه وبين الموضوع لم في صورة القيد والجواب انه ليس عنه للخرز به ان  
القيد فانه يدبر من مستغن عن الدليل باعثة لمتحة الاحتراز عنه كان قيل كغيره  
اخرج القيد عن تعريف الجار وهو من افرد له لان القيد المستعمل اما ان يكون  
حقيقة او مجازاً وانه ليس بحقيقة فلا بد من ان يكون مجازاً واجب بقوله فانه  
ليس بحقيقة ولا مجازاً اي ليس مجازاً كان ان ليس بحقيقة لعدم الاعتداد به في الاستعمال  
فلا بد من الاخراج وبهذا التفسير يندفع ما يتوهم من كون الحقيقة مستدركة  
في الدليل سروراً والاحتاج الى ذلك ذلك القول يخرج عن التعريف بالعلاقة صدر  
علماً او سروراً وكانت دعاه الى ذلك عدم صدوره مثلاً عن العاقل ولا بد  
عليه ان استعمال القيد في غير ما وضعت له سروراً ليس من حيث انه غير ما وضع  
لخرج عن تعريف الجار بالحقيقة للتعريف به بناء على ما اختاره الشرح من اعتبارها  
لا بالعلاقة مقام استعمال القيد في الكتاب كان ان قال المشير في فرس بين يدك  
التخاص والمسلم فخذ هذا الكتاب سروراً فاذ وان سم ان يوصله على الكتاب  
ان كلمة مستعملة في غير ما وضعت له عن تلك الحقيقة الآتية لا علاقة بين الكتاب  
والقيد ولا قرينة ايضاً لان اشارة الى القيد الخاص بين يدي الخاص بالكلم  
وان كانت دالة على انه ليس بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرينة





ما نصبه المتكلم كما يصحح به الشارح ونصب القرينة من السامعي غير متصور يعني  
 عند اشتراط القرينة قيم المنة قيل اغناء المتأخر عن المتقدم والاعتراض برغم  
 مرجع على ان ذلك لا يغني في غاية الخفاء ومردود بان فائدة العلاقة ليست  
 في خروج المفظ الصادر عن المتكلم عما وهي اللفاظ المستعملة في غير موضع  
 قصد بدون علاقة معتبرة عند القوم مع نصب القرينة فانما لا يخرج عن التعريف  
 الا بقيد العلاقة فتعود وليس مع الغلط نصب دال على قصد منوع ايضا وكان  
 الشارح ظن المساواة بين السهو والغلط مع ان الغلط اعم مطلقا كما مر ما قصد  
 للتكلم واعلم ان نصب للتكلم وقصد مما لا يطلع عليه بخطوا قيام القرينة دليل النصب  
 والاقامة عند انتفاء المانع من النصب كالسهو فيجاء وهذا قالوا في مقامات الخلق  
 لقيام قرينة دون اقامة قرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة لا يقال ان  
 القرينة من توابع العلاقة بل عكس الاملان كلمة مع تدخل على المتبوع يقال ركب  
 الوزر مع الامير ولا بالعكس <sup>الشارح</sup> وان اريد بالتابع التوحي باعتبار ان قوله  
 مع قرينة <sup>الشارح</sup> صفة للعلاقة فتلك الصفة حاصلة في صورة العطف مع جعلها  
 اولى لا نقول اراد بالتابع هنا ما ذكره صاحب متبوعه وليدل على معنى قوله  
 المقصود الاصل انما هو المتبوع والصفة مع الموصوف كذلك بخلاف العطف في كونه  
 والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالذات ومتعلقان بما قبلهما وليس ذكر  
 المعطوف لصلة المعطوف عليه ولك ان جعل قوله اوج يتدفع تلك التبعة ولك  
 ان جعله خرا لا يستعمل والقرينة ما يفصح عن الدلالة بالوضع هذا التعريف  
 العارف بالحاج وغيره في اوائل المرفوعات وعللوا التقييد بعدم الوضع بان لا يبره

سهو حتى يحصل الاغناء بل يخرج ايضا الاغلاط  
 الصادرة عن المتكلم

ان

ان يطلق على ما وضعه بالاشياء ان قرينة عليه برمتهم اي باجمعهم الرتبة بالنظم في  
 الاصل قطعة الجمل والاصل فيه انه دفع رجل آخر <sup>الشارح</sup> بغير الجمل في عطف قيل له اعطني  
 البعير برمتهم قيل كل من دفع شيئا الى اخيه بحملته اعطاه برمتهم كذا في الصحاح وفيه  
 بحسب حاصل بحثه ان ان اريد بوجود القرينة المانعة عن ارادة في الجاز دون الكناية  
 القرينة المانعة عن ارادة بالتاكيد تلك القرينة موجودة في الكناية ايضا فلا يخرج  
 بها عن تعريف الجاز وان اريد بها القرينة المانعة عن ارادة مطلقا فهذه القرينة  
 غير موجودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف الجمل والام بصدق تعريفه  
 على فرد من افراده بل لا يتوصل به انه لو كان ارادة للعنف الحقيقي لتوصل الى الانتفاء  
 الى المراد كان ارادة واجبا لا جازما ولم يقل به احد بياك بالارادة ان الظاهر ان معنى  
 كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى آخر ان لا يحصل الانتقال منه اليه هو  
 ليس كذلك لان مقتضى من الملقب <sup>الشارح</sup> على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المادة ايضا  
 بالقرينة فعمل ان المتكلم بالانتقال منه الى المادة انما هو القرينة وهي ارادة المعنى الذي  
 الموضوع له لانه من سوء البحث اذ فيه تعلقان الخصم الجواب يفهم من كلامهم ان في الكلام  
 قرينتين والمادة منهما هي الثانية فتقول من دال القوم من قولهم ان القرينة في الكناية  
 غير مانعة عن ارادة الموضوع له القرينة الاولى فانها غير مانعة عن ارادة الموضوع  
 له بالذات بل المانعة عن ارادة بالذات انما هي الثانية بخلاف الجاز فان لقرينة واحدة  
 مانعة عن ارادة الموضوع له وكثير هذا التلاد في قافية مما يقرب من معينة لا يفهم منه  
 ان لا يكفي في الكناية القرينة الصادرة عن الحقيقة كافي الجاز بل لا بد فيها من قرينة  
 للمراد وهو محل تردد ويحتمل ان يكون مراده ان القرينة الصارفة عن الحقيقة لا تكون

ان تدبر الارادة



الامانة عنها فلا يكون قرينة الكناية الامنية للمراد وفيه يقاوم فلا مطلقا لا لالة  
وللاقتناع من غير ما في لفظ يمكن اثبت اه علة لمخار وعوان علم وجود  
القرينة المانعة عن ارادة مطلقا في الكناية لا يصح للفرق بين المجاز والكناية او ما من  
في لفظ يمكن ان يثبت مع القرينة اه اي لعدم وجودها في المجاز ايضا وقوله يمكن  
خبرها وفي زائدة ونظير اسم اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة ارادة لئلا يقال ان يقول  
اه لفظي الموضوع له في المجاز ليس مجرد مطلقا لالة ولا لا انتقال من غير  
اذ ليس المتعلق منه في الا القرينة الا ان دلالة المجاز على الموضوع له ضروري  
فيكون لفظي الحقيقي مفهوما منه ففرق بين كونه مفهوما من اللفظ وبين كونه  
مراد منه فاقترقا ايضا تأمل فيه ليس مع الاسد الا الرمي اه في الحقيقة ان  
عدم تحقق الموضوع قرينة حاله للمجاز كان الرمي قرينة مقالية لا لان البحث غير  
مضر لان القرينة الحالية كالمقالية لا تمنع ان يكون السبع مقصودا للانتقال الى  
الشجاع في ان يجاب عنه بان محته اه فاهو كناية عند الشاع وليس بعيد  
لعدم وقوعه في المجاز عليها الاخر خلا وما عليه المحققون ولنا ان يقول فعلى هذا  
يكون معنى المنع عن ارادة الموضوع في المجاز ان يكون المعنى الموضوع له متحققا فيه  
بحسب من وجبه انما اول قلادة يلزم من اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز  
في التعريفات وثانيا قلادة يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع في الحالية  
وهي في غاية الجهد وخلاف الاجماع وكذا اشار الى ذلك بقوله ويمكن اه ليس ايتا  
الاسد محققا فيه بما ان ان لتيادة لو كان متحققا كان كناية مع ان الذوق ياباه  
ولذلك لم يذهب اليه احد على انه يكون منافيا لما ذكره سابقا من ان القرينة من ارادة  
المانعة

ثبت التوهم انه لم يتحقق معناها الموضوع له  
وعلم الخاطبة ذلك يكون مجازا

المعنى



المعنى الموضوع له لانه في الكناية هي اداة المعنى الغير الموضوع بقرينة معنية له اذ لا  
هذا الرمي الذي هو القرينة المعنية له لا ارادة للقرينة عليها فان جاب الكلب وجود  
اي لا بد ان يكون له كلب جاب حتى يمكن القول على الكناية والاي يكون مجازا عند  
الشاع ان كانت علاقته غير مشابة للشرطية خبر بقوله المجاز المقول وهو  
مع خبره خبر بقوله القرينة الاولى فلا يختص بالقرينة الى العايد الى المبتدأ الاول  
للاختلاف في خبره والشان المقصود فيه تنبيه على ان وجود العلاقة غير  
بل لا بد من قصد لها كما مر فانه اذا تحقق في مادة علاقة الاستعارة  
ولجاز المرسل فالفرق بينهما بالقصد فاذا اطلق المشعر على شفة الانسان  
ولقد قصد تشبيها بامتنع الابل في اللفظ وهو استعارة وان اراد ان  
من اطلاق المعنى على المعلق كاطلاق المرسن على الزند من غير نظر الى تشبيه  
فجاء مرسل فاللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد  
يكون مجازا مرسل لا غير المشابهة فجاز مرسل والاوى ان يقال ان كانت  
علاقة المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على المجاز المرسل تعديما  
لوجود الذي هو المقصود الاصل ومنع للاختصار ببلادة واحدة  
هي المشابهة بل المرسل بين علاقات هي اربعة وعشرون وقيل ان مرسل  
ومعلق عن المبالغة والاى وان لم يكن علاقة غير المشابهة بل يكون علاقة  
اياها فاستعارة انحصار المجاز المرسل والاستعارة اذ لم يوجد مجازا بل  
علاقة المشابهة وغيره او اذا اطلق قوله والا فاستعارة ولم يقل والا فالا  
مجازا يكون علاقة مشابهة لا غير المشهور ان اللفظ الاول ان الكناية بقرينة

وحيث ان المادتين في  
المسائل المذكورة في  
الاستحقاق

في قوله المشعر على شفة الانسان

وحيث ان المادتين في





ان المتسم هو المجاز للفرد ولم نجد التقييد بالمصرفة لغة اختار من ذهب  
 الخليل وهذا التيد لازم من مذهبه لان قسم المجاز المفرد عظمه انما هو  
 الاستعارة المصرفة دون ما سواها فصح المعنى بالتقييد تبيها ان اختياره  
 مع انه ينافيه ما ساقى من الاستعارة المكنية اه خص المناقاة بكنية تلك  
 لان مكنية السكاكي ليس بجاز عند المعنى كما ساقى واما تخيلية فداخله  
 في المصرفة لان قسم المصرفة الى الحقيقية والتخيلية واما تخيلية السلف  
 فليس بجاز المشبه بالمضمر لفظ المشبه على حد والمخالف المستعمل في المشبه  
 فقديم المستعمل في المشبه على المشار اليه بالتحليل كان احسن نائل ان كان اللفظ  
 المستعار الاستعارة والمستعاره اذ كان واختار المستعار ههنا على الاستعارة  
 لانها قد يطلق على المعنى المصدرى وهو غير جائز الارادة هنا فاقى بالمصرفة  
 ليكون نصا في المقصود فساوق التكة المساوقه تطلق على كل واحد من المساوق  
 والملاذق والتوردة في المبدأ بغيرها ذكر لفظا يشتملها اسما لم يدرك علم  
 الشخص مع ان ليس باسم جنس ايضا لان مقصوده ذلك كما يحكى فيه  
 الاستعارة الاصلية مما ليس باسم جنس في عرف النحاة والعلم الشخص  
 لا يحكى فيه استعارة فضلا عن الاصلية وفيه تفصيل سيأتي وتقاثرها في الاستعارة  
 من الاعلام الجنسية والاسماء المعروفة الغير المشتقة جميع المعارف الغير المشتقة  
 فلو حمل اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية جامعا بالصفة  
 الا العلم الشخص الجامد الا اذا اشترى ذلك العلم بصفة فانه يستعار  
 استعارة اصلية وعدم شمولها اي الاستعارة الاصلية المشتقان سموها

كانت

فان الترادف هو ان يكون اللفظان متحدي  
 الرقود والمفهوم جميعا والسواء هو ان يكون  
 متحدي الارقاد ومتحدي المفهوم والمساوق  
 وهي ان يكونا متحدي الارقاد وسواء كانا متحدي  
 المفهوم ايضا او لا فمهما جئ

كانت تكة ومعونة فلو حمل اسم الجنس على عرف النحاة وهويتنا والمشتقا  
 التكة فلا يكون تعريفها مانعا ايضا فلا يصح الاداة ايضا لجريبات  
 الاستعارة الاصلية في جميع المصادر فلو حمل اسم الجنس على هذه التكة  
 لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية جامعا وان كان اقرب من الاول  
 اذ لا دخل في المانعية ههنا لكن قولهم العلم لا يستعار فيه ان هذا القول  
 غير مذكور في بحث الاستعارة الاصلية والتبعية بل هو مذكور في اوائل  
 بحث الاستعارة والمنع بذلك القول ليس الاستعارة الاصلية بل مطلق  
 الاستعارة على ما هو المشهور ويمكن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به  
 وجعل من افراد الغير المتعارفة فيكون الجنس هناك في مقابلة الشخص فقط  
 وهو لا ينافي في حمل اسم الجنس ههنا على كل ما يقابل المشتق يد على ان اسم  
 الجنس عندهم ما يقابل الشخص ان اراد به ان زيد على ان الشخص علم  
 ههنا ما يقابل الشخص فقط فلازم ذلك كيف وهو ههنا مقابل الشخص  
 والمشتق بل الحرف ايضا وان اراد به ان يدل على انه يقابل الشخص في الجملة  
 فلا ينف تا كما يستفصل ذلك عن قريب والآه اعلم انه قد خرج هذا  
 الشرط وقيم علمه مقامه فالمعنى وان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل  
 الشخص فقط فلا يستقيم تعليلهم لعدم استعارة العلم بقوله لما فاق  
 الجنسية لاقتضائه منقوض بالمشتق بل بالحرف ايضا لانها منافيان  
 للجنسية مع انه يحكى الاستعارة فيها وفيه لان الاستعارة الجارية  
 فيها هي الاستعارة التبعية والمقصود بالنفي هو الاستعارة الاصلية

الاستعارة الجنسية هي المكنية في المشبه في سطر الاستعارة

اي اذا كان المشبه في سطر الاستعارة





فلا نقض على دليلهم وتحقيق المقام ان الجنس الذي ينافي المشتق  
والعلم ويقابل لا غير الجنس الذي ينافي العلم ويقابل كما مر في المشتق  
والعلم لا يستعار ان استعارة اصلية لانها ليس باسم الجنس  
كما ان العلم لا يستعار اصلية لانها ليست باسم الجنس  
الذي يقابل العلم فقط اعم من الجنس الذي يقابل العلم والمشتق تامل  
فلا يذهب عليك ان الماد بالعلم العلم الشخص لتولم لاقتضاد  
الشخصية فان علم الجنس يستعار استعارة اصلية لعدم منافاة  
الجنسية لان كلي وقد نبرمتك مما مر فتبين يتناول العلم ان يخصه مع  
انه لا يستعار فيه ان هذا التقييم للفظ المستعار والعلم لا يستعار فحصل  
الاحتراز عن لفظ المستعار او لا فلا حاجة الى اخباره بزيادة قيد  
كلي قلته در المص حيث قل حدق من التفسير قيد كلي وزاد قوله كما  
لا يخرج الفعل والحرف ومن لم يتبين له هذه الدقة عكس الامر على انه  
ذهب بعض المحققين الجريبان الاستعارة في العلم من غير دليل  
بصفة ولا يشترطون كلية المشبه به قال القائل الرومي في عظمة  
المطول واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعم وفي اشكال والهيئة و  
وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاه انه غير عم وكما تشبه به و  
وقلت رايت عمرا فالظاهر ان استعارة لكون علاقة المشابهة انتهى  
كلام واعلم ان قولهم العلم لا يستعار كما يرد بزعمهم على التعريف المرجو  
بمعنى يرد على تفسير المص اي سماكيا غير مشتق قد هفت انفاذ لاحاجة

الى تقدير

الى تقدير اكلية فتذكر مع ان يستعار اصلية فانه في حكم الكلي عند  
اي الكلي الغير المشتق ويخرج ح عنه الاعلام الغير المشتق بالاصح  
معناه كانت جامعة او مشتقة فانه لا يخرج الاستعارة فيما على  
المشهور فكانت حرة بالاجتزاع ولا يخفى انه تكلف جدا لان  
تفسير المص كان بالاعم من ان يكون بزعم الشارح فقد ذكر الكلي  
لاجل المانعة فصار اخص فاخل بجمعية فجعل الكلي اعم من يكون  
حقيقيا او حكيا واما تفسير الشارح فليس فيه الا تكلف نعيم الكلي لان  
الكلي المذكور فيه وقد نبرمتك على ان لا يحتاج الى ان تكلف هذه  
التكلفات بناء على عدم تناول اللفظ المستعار للاعلام ومع ذلك  
التكلف يخرج عنه اي عن تفسير المص لاسم الجنس وكذا تفسير  
الشارح بقيد مقابلة المشتق نحو حاتم اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم والم  
في نحو حاتم الاعلام المشتقة للشهرة بالاول وصف وفيه لادان الاختصاص  
والوصفية قد زالا بالعلمية لما بينهما من التماثل في قال الشارح في  
اطوله نقلنا عن التتار الخ والسيد السند الماد باسم الجنس اعم  
من الحقيقي والحكي ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية ثم قال  
وفيه نظر لان الحاتم مؤول بالمتناهي في الجود فيكون مؤولا بصفة  
وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لمن له كال الجود فهو كشيء  
شيء من مفهوم مشتق فلا يصح شي من المشبه والمشبه لان تفسير التشبيه  
بينهما بالاصالة فينبغي ان يعبر التشبيه بين المصطلحين ويجعل الحاتم في حكم  
المتناهي والكمال

ق  
وفي هذا قول آخر انه من الجنس في بيان الاستعارة  
بناء على ان اكثر الاستعارات في الانسان  
لا في الكائنات من رخص جلي

الا تكلف نعيم

وانما قال هو استعارة شئ به لا الحاتم علما  
لا يستعار شيئا وقوله من له كال الجود اعم  
بعد كونه مفهوم مشتق الا ان الحاتم مؤول  
بالصفة كان استعارة كاستعارة مشتق  
بحول الله ياخي

لغيرهم مشتق



المشتق يكون ملحقاً بالاستعارة التبعية دون الأصلية انتهى كلامي والذي  
يخطئ بالان لا فرق بين العلم الجامد والعلم المشتق المشتمل بالصفة في  
الأصلية والتبعية لأنها عند الاستعارة مأولة بالصفة المشتقة وهو ما جعل  
أحداهما أصلية والأخرى تبعية تحكم تأمل ويدخل في مفهوم التبعية فينتقض  
تغيرها أيضاً فينتقض بنحو حاتم تعريف الأصلية جمعاً وتعريف التبعية منفاً ومن  
العجيب كون الاستعارة فيه أصلية مع دخولها في مفهوم التبعية فانهما متساويان  
متضادان إذ لا اشتقاق في شئ من الأعلام حين العلمية لأنها وإن كانت  
مشتقة في الأصل لكنها خرجت عن الاشتقاق بالعلمية كما أن الوصف يزول  
بها فلخرجت الاستعارة فيها من غير تأويل كإذهب السيف فلهذا هي أصلية  
وغير اخلة في مفهوم التبعية ولا اشتقاق فيها وإن كانت منقولة عن المشتق  
وإن أول الأعلام المشتقة بالصفة بتلك الصفة فالاستعارة فيها تبعية  
وداخلية في مفهومها إن اعتبر كون الاشتقاق عابداً بعد التأويل  
والتمثيل وأصلية ودخلية في مفهومها إن لم يعتبر ذلك فالاستعارة أصلية  
والاستعارة هنا تحتمل أن يكون بمعنى المستعار وإن يكون المصدر والفهم  
في قول الأبي جربانها راجع إلى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فلي الاحتمال  
الأول يكون من قبيل الاستعارة التبعية لا بد أن المصدر ليس وجه  
تبعيتها لشدة الاحتياج إليه ومن مودة وجه التبعية يوجب الأصالة ولغايتها  
أن يقول فليبين وجه الأصالة ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفي بعض النسخ  
في الأصل هذا بناء على اشتراك في التوم والأفريقي في كلام الشارح أن الاستعارة

في البيت

في البيت يكون بتبعية تشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلاً لا تبعية  
استعارة المصدر لأن إذا أريد استعارة فعل لمعروف ضرب تشبيه مفهوم  
ضرب لمعروف قبل تشبه الثابت بوجه فيه لا يدل على الذي لأن الدليل إنما  
يدل على أن الاستعارة في هذا المشتقات يكون بتبعية استعارة المصدر  
دون الضافات وعلى التوم ذلك أي كون الاستعارة بتبعية في المشتقات  
ولا تنفي هذه الرسالة تحقيقه من الأدلة تحقيقه فيرجع إلى المطول ونحوه  
ليس كذلك قريب المسلك أي قسمة بقرينة المسلك لأن معنى الطريق وكون  
أريد به المقصد بقرينة اقرب دون الطريق فيكون قوله غير بعيد المراد  
بمعناه والتأسيس خبر من التأكيد وهو أن المشتقات موضوعات موضوعات  
أه لا يخفى أن كون المشتقات موضوعات موضوعات لا يدل على أن الاستعارة  
فيها يكون بتبعية فيستعار مصدرها أي مصدر المشتقات الدال على المعنى  
المصدر المشبه للمعنى المصدر الواقع مشبهاً بالمستعار وادها أي  
ليشتق من المصدر المستعار الفعل فيحصل الاستعارة في مادة الفعل تبعاً  
لاستعارة المصدر وكذا إذا استعير الفعل والاشبه بما قبله أن يقال  
وكذا إذا لم يتغير في استعارتها معانيها للمواد فلا وجه لاستعارة المادة  
بل الاستعارة فيها إنما هي باعتبار هيئتها كشبه الضرب في المستقبل بالقرينة  
في الماضي فيرأى إلى أن الاستعارة في البيت لا ينصوب بدون تشبيه أحد  
المصدرين المقيدين بالزمانين بالآخر وتبعية هذا التشبيه يحصل المشابة  
بين معنى ضرب وضرب واستعير ضرب بمعنى يضرب هذه الاستعارة تابعة





التشبيه الواقع بين المصدرين ولا استعارة في المصدر بل ان المصدر  
 فيها حقيقة فكيف يتصور الاستعارة فيه كذا قال الشارح في اطلو ورسالة  
 الفارسية ولو سلم ان المصدر ليس بحقيقة فيها فلا حاجة الى الاستعارة  
 في المصدر بل يكفي التشبيه بين المصدرين لاستعارة المهيئة وكذا المادة بين المصدرين  
 لانهما احتيج الى الاستعارة التبعية في الافعال مثلا لاجل ان الاستعارة  
 مبنية على التشبيه ولا تشبيه معنى فعل بمعنى فعل آخر على الوجه الذي يفهم من الفعل  
 لانه لا يصلح ان يكون محكوما عليه فاذا تشبها مصدر بمصدر آخر  
 هذا التشبيه الى مشابهة مادة الفعل المشتق من احد المصدرين بمادة الفعل  
 المشتق من المصدر الآخر وهيئة مهيئة وبهذا القدر يمكن الاستعارة  
 في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة في المصدر لكن السبل السند  
 ذهب الى اذا استعير الفعل باعتبار الزمان يكون الاستعارة بتبعية  
 المصدر ايضا واختاره المحقق بل اللفظي لنقد الفعل تمام اي هيئة واد  
 مستعار بتبعية استعارة الجرم سواء كان ذلك الجرم ماديا او صوريا  
 فان هذا الاخرى متعلية باستعارة المادة واستعارة المهيئة كليهما  
 عليه ان الشارح بعدما قرأ في رسالة الفارسية ان استعارة مواد المشتقا  
 تابعة لاستعارة مصدرها فخط وان استعارة هيئتها تابعة للتشبيه  
 الواقع بين مصدرها فقط قال في تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم  
 ان الاولى ان يقال ان استعارة المشتقات انما كانت بتبعية لان المشتقا  
 فيها دائما هو المادة او الهيئة فيكون استعارةها بتبعية استعارة الجرم

المادة

المادة او الهيئة انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة الجرم تابعة  
 لاستعارة المصدر ان كان ذلك الجرم ماديا والتشبيه الواقع بين المصدرين  
 ان كان صوريا وارجح يندفع الاعتراض عن دليل الذي ادعاه من مواع  
 الوهاب غاية الاحول تسمية بالتبعية ليست باعتبار هذا التشبيه بل  
 باعتبار تبعية الكل للجزء تأمل قال الشارح في الرسالة الفارسية في الخرجت  
 استعارة التبعية وقد علم من هذه التحقيقات ان ما ذكره للمصدر ان الاستعارة  
 في المشتقات تابعة لاستعارة المصادر والخرى تابعة للاستعارة في المتعلق  
 وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام مبنية على الدلول التام او مبنية على قوله  
 الاهتمام بتحقيق الكلام فعليك برسالة الفارسية اه قد ذكر في هذه الخرج  
 ما يقتضيه عن الرجوع الى تلك الرسالة فقط لانهما يتصور بتبعية المصدر  
 هذا الجرم ايضا مبنية على ما هو المشهور فلا يحرك في النسبة الداخلة في مفهوم  
 كما يكون الاستعارة التبعية في المصدر متبادرة على ما اشتهر بين القوم ردد  
 الاستعارة تبعا للاستعارة في متعلق نسبة الافعال والا لاختل الجرم  
 المذكور انما اذ لو حجت الاستعارة في الفعل على حرفي اي جريهما  
 وهو ان يتصور بقيد المصدر ردد احدهما بحسب المادة والثاني بحسب الهيئة والثالث بحسب النسبة ردد  
 مشبها بالجرم ان بالحرف فان معناه نسبة مخصوصة تعين القدر كاذ قيل  
 كيف يمكن نسبة الفعل على الحرف وهل بينهما منسبة وقرب حتى يخل جوارحهما  
 فكيف احد على الآخر ويحتاج الى تفسير احاد ياذن ثم فان معنى الحرف نسبة  
 مخصوصة تجري فيها الاستعارة تبعا للاستعارة في متعلقها على رأي المصدر  
 وتبع التشبيه في المتعلق فقط على ما ذكره الشارح في الرسالة الفارسية وذلك كونه  
 بان يشبه متعلق معنى حرفا بمتعلق معنى حرف آخر وحرفا اشتبه بمتعلق الذي في الحرف  
 وهو امر كلي

ايضا كانت بتبعية الاستعارة  
 في المتعلق دون المصدر وايضا  
 لصارت المسام لاستعارة في

حيث غفل عنه ان الاستعارة قد يتحقق  
 في الفعل من غير استعارة في المصدر كما عرفت ردد  
 الحاشية  
 حيث اقصى عليه استعارة الفعل باعتبار  
 المادة فقط ردد  
 اي انما هو هذه الجرم بتبعية حقيقي  
 الجرمين كما هو المفهوم من قوله بل للفظاه  
 حاجي



وقع مشهورا وبواسطة ذلك يحصل المشابهة بين معنى الحرفين فيستعار  
 الحرف الواقع مشهورا بالحرف الواقع على رأي الشارح وإنما المصنف لم يورد التشبيه الواقع  
 بين المتعلقين بقول باستعارة لفظ أحد المتعلقين للآخر ثم يقول باستعارة التبعية  
 بين الحرفين والخيار من القولين ما قلناه في التكلف والاعتبار لأن مطلق التبعية على  
 القول ولا يجري في النسبة الداخلة اهـ أي لأن مطلق النسبة التي هي متعلق النسبة الداخلة  
 في مضموم الأفعال لم يشترط في مضموم الفعل ذلك المعنى لأن يجعل وجه تشبيه حتى يشبه  
 الأشياء فيه فإذا لم يصح تشبيه مضموم الفعل بالنسبة لم يصح استعارته لشيء  
 فكيف يصح الخاطئة الداخلة في مضموم الفعل التشبيه والاستعارة بالتبعية قال بعض  
 الأفاضل فيبحث لأن النسبة التي يرجع إليها نسبة الأفعال ليست مطلق التشبيه النسبة  
 على جهة القيام ولها خواص ولو صاق يصح بها الاستعارة فإذا اردت استناد  
 الضرب إلى الخوض للذلة على قوة نسبة اليد وضرب نسبة اليد باعتبارها بغير نسبة  
 التي من ينسب اليد على جهة القيام وقتل خرب فلا لم يبعد عن العتوب قتال  
 فاضل آخر يمكن الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبتها الداخلة في مضمومها  
 بأن يشبه ما يرجع نسبتها إليه بنوع استلزام مطلق القيام والاتصاف مثلا  
 ما يرجع إليه نسبة أخرى كذلك كطلق الآلية فيقال قلبي سيف أو السوط  
 فالاستعارة التبعية في الأفعال لا تحتمل بالمصاد على ما هو المشهور وفيما بينهم  
 تدبر قادم دقيق انتهى ولنايل أن يقول أمثال ما ذكرناه يؤهم به بأن الاستعارة  
 في النسبة بتبعية الاستعارة في متعلقها كلها من قبيل الاستناد المجازي ولا يمكن  
 في اللغة وسياق ذلك كلام عن قرب في كلام الشارح بخلاف متعلقات معاني الحرف

كالنقد



أي يكون المحكوم عليه مذكورا وشرا كالحق

كالإتقان والاشتغال والظرفية وغير ذلك لها أحوال مشهورة يصلح تلك  
 الأحوال لأن يجعل وجه التشبيه عند تشبيه متعلقات معاني الحروف الأخرى  
 بتلك المتعلقات فيجري الاستعارة في المتعلقات وتبعية ذلك يجري  
 الاستعارة في معاني الحروف وهذا على رأي المصنف وأما على رأي الشارح  
 فلا تشبيه في المتعلقات كإف في الاستعارة في الحروف فلا يتوقف على الاستعارة  
 في المتعلقات بل هي كلفة عنها من وجه آخر الاستعارة في الفعل على قسمين  
 أي بعد ما عرفت أن الاستعارة لا يجري في النسبة الداخلة في مضموم الفعل فاعلم  
 أنها في الفعل على قسمين إذ لو جرت في النسبة كانت ثلثة أقسام ففعل التشبيه  
 أي تشبيه أحد المصطلحين بالآخر لذلك أي لتقبل كل منهما بتقبل مفاير لتقبل  
 آخر ولكن يصح بناء الاستعارة على هذا التشبيه فالاستعارة عنه قد كس  
 سوره في هذا القسم أيضا بتبعية استعارة المصدر بدليل قوله في أول الحاشية  
 أن الاستعارة في الفعل إنما يتصور بتبعية المصدر وقول الشارح في الأطول  
 وفيما ذهب إليه قد تم سره نظر في الضرب حقيقة في كل واحد من الضرب في الماء  
 والضرب في المستقبل وكيف يتحقق استعارة أحدهما للآخر حتى يتحقق الاستعارة  
 بتبعيتها في الفعل وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن المصدر حقيقة في الماضي والحال  
 والمستقبل لكن الظاهر أن الضرب الذي يفرق من ضرب الماضي حقيقة في الضرب  
 للماضي حقيقة دون المستقبل وبالعكس فالضرب الذي يفرق من ضرب المستقبل  
 مثلا حقيقة في المستقبل مجاز في الماضي فيصور استعارة لفظ أحدهما للآخر  
 كما يتصور التشبيه بينهما ألا أنه لا يتصور التشبيه بينهما كالتشبيه كاهور رأي الشارح













وهو المتبادر من كلام الشارح كيف لا وقد وصي بالمحافظة عليه ووصف بانه نكتة جليلة  
 قد وقفنا لا يخرجها ويحتمل ان يكون مستحسنا وهو اقرب الى الصواب لان الاول في جميع  
 النسخ لا يريد تقسرها الى المكنية اه وانما انكبت هذا التفسير باعتبار اللامعية  
 وهما المتبعية والمكنية واعراضا عن الترتيبين ولما كان المقصد مبرها اوله في الالفاظ  
 قال لا يريد تقسرها الى المكنية اه لوجه لانها رتبة التبعية لا ترى ان القوم قالوا بغيره  
 السكاكي مراد التبعية اليها رتبة فيما بعد حيث قال المصنف في العقد الثاني ونحو السكاكي  
 رتبة التبعية اليها اه لا على البطلان ان اي بطلان التبعية وحقيقة المكنية واعلم ان المتنا  
 لا يجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكار السكاكي التبعية هنا بل يعرف عنده في هذا العقد  
 ويكتفي بذكره في العقد الثاني للعقود لتحقيق المكنية وعلى تقدير ذكره فالمتاسب ان  
 يستوفيه حتى لا يحتاج الى الحواشي على ما ذكره والى التكرار وكذا لا حاجة الى الحاشية  
 التي كتبها الشارح هنا لان المصنف نفسه يصرح بضمومها الا ان الشارح الى بها  
 لدفع الاعتراض عن الورد الذي اخرج عن تلقاء نفسه لترجيح المكنية على التبعية  
 وذلك الورد هو عدم كون المكنية تابعة لاستعاره اخرى وتلك الحاشية هي هذه  
 فيبحث لان مدلول الاستعارة التبعية يكون تحييل في اعتبارها والتحصيل عنده  
 استعارة مبنية على التشبيه والاستعارة في الفعل لا يكون الاتبعية فما ذكرناه لا يكون  
 مبنيا عن اعتبار التبعية الا ان هذا لا يضرنا لانه لا يضرنا لانه لا يضرنا لانه لا يضرنا  
 جعلنا وجه اختيار الرد الى المكنية ما ذكرناه او ما ذكره تقسم من تقليل الاقام  
 والتقريب الى الضبط حسنا غرضنا في الاستدلال او خلافا لغيره اهلنا بالقرائن المستقيم  
 اي الدين الحق وهو ملك الاسلام وهذا متحقق عقلا لا حسا متحققه متيقنة صوابه

مختصا

مختصا متيقنا او مختصا لهما نحو قولهم من القلب عن سلسلي واقصر لفظ وعري  
 اختار من المعنى وقد جاز من الابد الاطراف على الاحتمالين في هذا البيت فليرجع  
 الى التاميز ونسجه فان الافتقار استعملت في امرى في صورة بقرينة تحييل  
 واعلم ان قرينة الاستعارة التحيلية عند السكاكي الاستعارة المكنية كان قرينة المكنية  
 التحيلية واحالة ما سكاكي عطف على قول اشارت بما اذا منقول مطلق لا يثبت الاقفا  
 اي اثباتا محاذيا الى المجاز عقلي لا لغوي لتحصيل التبعية للمكنية لا احتياج لتحصيل التبعية  
 وذلك بل بذلك يضعف ويؤيد قوتها الماد من الافتقار بما يلازم الاوضح الاخص  
 والماد بما يلازم المستعار له ما سوى التبعية بل الاوضح الاخص والماد بالملازم  
 ما سوى التبعية من غير تقييد بالمستعار له ليخرج ايضا قرينة مكنية السلف  
 فانها من ملازمات المستعاره مع انه لا حاجة اليه لانه ليسين للمهل ان اعتبارا  
 الترتيب والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة والاقالة لقرينة مما يلازم المستعار  
 الصواب ان يقال والاقالة لقرينة من الملازمات من غير تقييد بالمستعار له لانه وان  
 في المعجزة ومكنية السكاكي لكن لا يتم في مكنية السلف لان قرينة مكنية السلف  
 مما يلازم المستعاره بخلاف ما قلنا فان يتم القياس كرها ولقد احسن الشارح  
 حيث قال والماد من الاقراة بما يلازم حيث اطلق الملازم ولم يقيده بالمستعار له  
 ولا بالمستعاره فلا يوجد استعارة مطلقة بل يكون المعجزة ومكنية السكاكي  
 مجردة ابد الجامعة للمرشد او غير جامعة لها وانما مكنية السلف فابلد يكون مرشدا  
 اما جامعة للمرشد او غير جامعة لها وفي قول فلا توجد استعارة مطلقة تظن  
 ان القرينة قد تكون حاله وح توجد مطلقة اذ لا يلزم فضلا عن ملازم المتنا

34



تأمل لا يقال حاصله انه لا حاجة الى تخصيص الملايم بما سوى القيمة لعدم  
دخولها في ملايم المستعار له ولا في ملايم المستعار منه لان الاستعارة باعتبار  
القيمة لا تقترون بملايم المستعار له لانه المشبه بعد لم يصير مستعار له فلم  
يوجد المستعار له فكيف يقترون الاستعارة باعتبار القيمة وبسبب الملايم  
المستعار له بل يقترون بما يصير مستعار له باقتراء القيمة ما في قوله بما هو  
وضوح يصير راجع الى المشبه المقدر في نظم الكلام وقوله باقتراء القيمة  
من قبيل وضع المظهر موضع المضمحل لعايد الى الموصول والاضافة فيه من  
قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى بل يقترون الاستعارة باعتبار  
القيمة بشي يصيب المشبه مستعار له بسببه وهو القيمة المقترنة بالاستعارة  
فعلى هذا نقول ان يقول كما ان القيمة ليست بما يلزم المستعار له بل بما يصير  
للمشبه مستعار له كذلك ليست القيمة مما يقترون بها الاستعارة بل بما يصير  
الاستعارة استعارة فلا يفتح قوله من السؤال بل تقترون الاستعارة بما  
يصير مستعار له الا ترى ان الشبهة على ذلك في الجواب حيث قال في الجواب  
الاستعارة تتحقق بالقيمة اه فالاولى ان يقال بدل قوله بل يقترون  
بما يصير لان تحقق الاستعارة ~~بالمستعار له~~ والمستعار له موقوف على  
القيمة فلا حاجة الى تخصيص الملايم الموقوف على تحقق الاستعارة والمتعارف  
ومنه بما سوى القيمة لانها غير داخل في الملايم فلا بد من التقييد اي  
تقييد الملايم بما سوى القيمة المعينة للمراد ولما قل ان يقول الاستعارة  
تتحقق بالقيمة الملائمة كما اعتد به الشارح هنا وكما مر في تعريف المجاز فيكون

الايمان



الايمان بالقيمة المعينة بعد عامها فكون الاستعارة المقترنة بها مجردة  
فكيف يكون التقييد بما سوى القيمة المعينة فقام فيه الاولي تقييد بالو  
بالرعي لئلا يتوهم اه وليتم الاستعارة وكان انما قال الاولي ولم يقل الصور  
لان الايمان بالمثال للاستعارة قيمة حاله للجواز ولان المناقشة في ان  
ليست من ذات المحصلين نحو رايست اسد البعد الاولي ايضا تقييده  
بالوصف بخلافه لئلا يتوهم ان الترشيع المجرد عن التجريد مشروط بظن  
القيمة والترشيح مع القيمة من قبيل الجمع بين الترشيح والتجريد وليتم الارساء  
على وزن علم ليس مقصود الشارح بليكن هذا المعنى بل مراده ما على وزن  
الغيب لان المناسب للمقام والموافق للبيت الا ان تأمل قائل انما القائل لا تترن  
وان سلم خروج عن كونه هذا المعنى ملايما للمشبه فلم يدخل في ملايما  
المشبه بل مشترك بينهما فكيف يكون ترشيحا الا ان يقال ان القوة اختص بالمشبه  
تجديدها عن بعض مبالغة في الاستعارة صوابه في التشبيه بدل الاستعارة  
يرشدك الى ذلك قول المصنف فيما بعد في وجه ابلغية الترشيح لا سيما على تحقيق  
المبالغة في التشبيه الا ان يحمل في قوله في الاستعارة على معنى السببية اي بعض مبالغة  
في التشبيه حاصله بسبب الاستعارة تشاك السليخ فيه ان قيمة قاله الملايم الذي  
تتم الاستعارة بمجرد ان يكون بعد القيمة فبهذه الاستعارة مطلقة لا مجردة  
الا ان يقال ان يقي الام على القيمة الحالية فان التمثيل للاستعارة قيمة حاله للجواز  
للمراد وفي المصنف الثاني مبالغة جعله ذاليد فكان اسودا لا يكون لاسد  
الابنة وعمر البعد فيه قيمة تعظيم الظرف والمبالغة في التضيقت فان المبالغة

الشارح

الشارح

في الاستعارة ايضا اشتغالها بالخطا سيما كذا  
في الاستعارة التي شئت فتوجد في الموضع  
على ما ينبغي ان الشارح اخرى على ما سلك في قوله  
الله التسمية الاستعارة وفي قوله على ما سلك في قوله  
المعنى الترشيح فيكون مع التناقض الذي في قوله  
يسد مراده تبيينه على ان في الترشيح في قوله  
بما هو مشروط في المبالغة التي تفرق على ما سلك في قوله  
التي عليها الاستعارة انما هي في التشبيه في قوله  
واما الاستعارة فهي متفرقة على ما سلك في قوله  
دعوى قاسماد والى الله في الاستعارة في قوله  
بذلك الاعتبار وكذا حكم علم المبالغة في قوله  
ويستطاع الاعتراض وكذا كون التقييد مع التناقض  
قامر احمد جلي حجاز



وإن المبالغة  
واجبة على الشيء على  
المبالغة وهو أن يكون  
بالتحقيق من المبالغة  
العمل بتشييد العمل  
لا أن تقول العمل  
المبالغة وعلى هذا  
تظام العبد على  
تجاء من المبالغة  
كانت أكرم في  
أقرب من أي شيء  
العبد في الفصل  
بعض تساوي  
تساوي المبالغة  
والكيفية أي القوة  
وتوهمها وضعفها  
تأكلهم بان جمعها  
ليس بصحيح لأن  
دون أن التفاوت  
جاء قال في قوله  
نظراً في القوة قد  
ولا يلزم فضلا عن

فلم تقم رابعة إلى النفي ولا جعل النفي دخلاً على المبالغة ونفي قوله تعالى وما أنا بظلام  
العبد وقيل في الأطول والمتنقح يريدان فسر من أوقع في الوقائع كثير وأما أن  
فسر من كثر حتى كاد قد فرغ من الخلق وهو رديف وأصيب بالأسد ولا  
أن يكون كذلك انتهى فالنفي اعتباري هذا فيقع على الاجتماع والشرح المبلغ  
من الإطلاق والتجريد من جميعها لا شمله على تحقيق المبالغة في التشبيه وذلك  
لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فتشبهها وتبينها بما يلزم المستعار  
تحقيق وتقوية لتلك المبالغة إلى السبب فإن التشبيه سبب للمبالغة  
والأفلا يبلغ من المبالغة هو الكلام المحض بالإضافة إلى التشبيه والأفلا يبلغ  
صفة للكلمة أيضاً من المبالغة هو الكلام بناء على أن يقال أفضل التفسير أن يجيء  
للمفعول نحو لوم وأشهر وهو في كين على سبيل الدقة لأن البرد عليه بناء اسم لأن اسم  
التفصيل من المبالغة في التلافي غير جازم ولا شاك في وجهه وهو قوله فيما مر من تفصيل  
عن بعض مبالغة في الاستعارة لتساويها بجماعتها فبما فيها تنافها  
عند تساوي الملايين في الكمية والقيمة فالحكم بان جمع التجريد والتشبيه في  
مرتبة الإطلاق على الإطلاق ليس بصحيح والألم يوجد استعارة مطلقة قد  
الكلام على هذه الشخصية زيادة التجريد والتشبيه بكنها هو بعد ذكر زيادة  
التشبيه وهذا التجريد وليس كذلك مطلقاً أي بالاتفاق والمستعار في الكمية  
المشبه على مذهب السكاكي في قوله الكمية عنه من ملايمان المستعار فيكون  
التجلية عنه على تقدير عدم الاشتراط تجزئاً لا تشبيهاً فالصواب أن يقال فلا  
بعد في القوة ولا في كونه مكنية السكاكي تجزئاً ولا في كونه مكنية السكاكي تشبيهاً

الآن يقال



أي التشبيه  
بين ملايمان المستعار  
المستعار أو حقيقة  
هو في الحقيقة

الآن يقال أنه لم يلتفت إلى السكاكي المتأخر الذي جرد في العقد الثاني فعم  
يكون كذلك على المذهب المختار وهو مذهب السلف ومنهم صاحب الكشاف  
والخطيب فلم يكن للكنية والتجلية من المجاز عنه فلم يوجد مستعار منه  
ولا مستعار له عنه فلم يوجد الترخيم عنه بمعنى ذكر ملايمان المستعار منه  
فم ترشيم للكنية عنه ذكر ملايمان المشبه بالتشبيه يجوز أن يكون باقياً قد  
ذكر الشارح أن اتفاق الترخيم ذكر ملايمان المستعار منه وهنا جعله عبارة عن  
التلفيق الذي على الملايمان بناء على أنه مشترك بينهما حقيقة في أحدهما مجاز  
في الآخر للتعبير عن الشيء وهو المستعار بل بلفظ الاستعارة أي بلفظ هو  
للمستعار فالإضافة مجازية ومنها للاستعارة في أن تحقق المبالغة في التشبيه  
مع رديفه أي مع تابع المشبه وبخاصة ويجوز أن يكون مستعاراً في نفسه  
وإن كان اعتباراً لا يحتاج إليها كما مر على أنه ينكسر به قوة الترخيم مع أن يقال  
أن يقول جوازاً بقاء الترخيم على حقيقة يستلزم عدم وجود رتبة مبالغة عن نواة  
الحقيقة فكيف يجوز أن يكون الترخيم مجزئاً في ملايمان المستعار ثم تأمل ملايمان المستعار  
أحقيق دون الوهم ولا يخفى أن هذا لا يتحقق فلو قال ويجوز أن يكون مجزئاً في  
يلزم المستعار له كان أولى أما الملايمان المذكور أي ملايمان المستعار له وإن جعل مثل  
ذلك في التجريد وفيه بحث فوه ظن في نقله الحاشية عنه أي حين التعبير عن ملايمان  
أحدها بلفظ ملايمان الآخر يجمع التجريد والتشبيه مما التجريد في النظر إلى المعنى المجازي  
وأما الترخيم فبالنقل إلى اللفظ الذي هو موضع ملايمان المستعار منه هذا في الترخيم  
وأما في التجريد فالامر بالعكس بل الوجه بناء على جواز كون الترخيم مجازاً مستعاراً

قوله وكذا التشبيه حيث قال إن التشبيه في كلام  
المستعار منه والمستعار منه في الكنية المشبه على  
مذهب السكاكي المستعار منه  
الكلام هنا مستعاراً على التشبيه بان يكون  
بأنواعه على حقيقة كون عبد ووثقاً لا على  
الملايمان باقياً عليها ولا حاجة إلى البناء المذكور  
بل يكون له معنى واحد وهو التشبيه كما في كلام  
الشارح فيما سمي في أجله على وجه  
في الترخيم عنه قول الصديق والتفاوت الذي على  
حاصله أن المبالغة في التشبيه والتفاوت الذي على  
الملايمان باقياً عليها ولا حاجة إلى البناء المذكور  
وهو الذي لا يوجد في التشبيه المبالغة في التشبيه  
في بعضه آخر ما هو في قوله المبالغة في التشبيه  
الآن يا أيها القارئ الجليل هذا  
وأما التشبيه المبالغة في التشبيه  
التوحيد بل قول الذي إنما هو التشبيه  
لا أنقول الجواز بل قول الذي إنما هو التشبيه  
أي لو قال المبالغة في التشبيه قوله ولا يخفى  
كان أولى لأن قوله ولا يخفى في قوله ولا  
يبنى قوله ولا يخفى في قوله ولا يخفى  
يجعل مثل ذلك له مكان أنيب وأولى لأنه  
على المبالغة في التشبيه قوله ولا يخفى  
الظاهر أن التشبيه هو من التشبيه قوله ولا يخفى  
على حقيقة ليس مما يفصله قوله ولا يخفى  
كما هو حال الاحتمال الأول بل كونه مستعاراً  
وعلى تقدير استعاره لا يكون مستعاراً  
المستعار فلا يبعد قوله ولا يخفى في ذلك  
المستعار له ومنه وأما ضمن التعبير ولا يخفى  
لأن التعبير عن القدر المذكور بلفظ  
الملايمان ليس بمادة اجتماع على ما لا يخفى





عن الملايم المذكور او عن القدر المشرك حيث استعملوا لغيره بقربة  
اضافة لاجل الله تعالى او مجازا مرسلا وهو ثالث الوجوه بعلاقة الاطلاق والتقييد  
بان اطلاق الاعتصام الذي هو التمسك باكمل في مطلق التمسك والوثوق الذي  
هو قد مشرك بين الملايين ثم اريد من ذلك المطلق المقيّد الذي هو الوثوق  
بالعهد فيكون مجازا مرسلا عما يلزم المشبه بمقتضى ولما انما الساج الى مرتبتين  
لاجل اسال المجاز لان العلاقة بين الملايين انما هي بالمشابهة وهي مانعة من المجاز  
المرسل ولا يلزم عليك ان في كون الاعتصام مستعار للوثوق بالعهد او مجازا  
مرسلا في الوثوق بالعهد نظر لانه يلزم التكرار لان اكل مستعمل في العهد فيكون المعنى  
ثقوا بالعهد بعهد الله تعالى فينبغي انما الاعتصام على حقيقة اوجه على المجاز المرسل  
لستعمل في مطلق الوثوق بعلاقة الاطلاق كما اشار اليه بقوله او في الوثوق في المطلق  
الذي هو قد مشرك بين المشبه والمشبّه فيكون مجازا مرسلا بمقتضى بعلاقة الاطلاق  
في القدر المشترك وهو ترتيب الوجوه والجواب عن التظهير الكلام على حقيقة التبريد  
ببطلان لا يوجب الى اعتبار شئ وعلم اعتبار في حالة واحدة وح اى حين كون  
الاعتصام غير باق على معناه فقامل حتى تطلع على حقيقة الحال وعلى ان قد لزم  
من ذلك جواز كون التبريد مجازا مرسلا وذلك لان التبريد اذا كان مجازا مرسلا  
والحال ان الاستعارة قرينة للتبريد يلزم ان يكون الاستعارة قرينة للمجاز المرسلا  
ولا يخفى ان التبريد المعروف بذكر ملايم المشبه به بعد شمولها له حاصلا فيبقى اقباء  
التبريد على حقيقة لانه كان مجازا عن الاستعارة فهو بالتجريد اشبه والحق وكذا  
اخذه اى اخذ هذا الشمول عن التماثل في السطح لانه عن كلام الكشاف وبني

والمعنى ان يقول لا يجوز اقباء الاعتصام على  
حقيقة لان ذلك يمنع كون اكل مستعمل في العهد  
لان الاعتصام موضوع للتمسك باكمل وذلك ان  
المراد باكمل العهد ليس بقدرة الاعتصام جزم  
بني على الحقيقة كما ان يلزم على تقدير كون  
باقا على حقيقة كما ان يلزم على تقدير كون  
بلايم المستعار لتكرار شئين على العهد  
المشرك بطريق المجاز المرسل احمد على وجه  
فاد كان كذلك فلا تكرار في هذه الوجوه بين  
فاد كان كذلك لان يتصور ما لا  
تدبر هو في ١٢ ك لان يتصور ما لا  
ثقوا بالعهد مرة ولا يتصور ما لا  
في الاستعارة ايضا تدبر هو في وجه  
هي كون الاعتصام غير باق على معناه  
اى كون كل من التبريد  
هو وجه  
والاستعارة قرينة للمجاز المرسلا  
اى جواز كون التبريد مجازا مرسلا  
وعلى ان كان الاعتصام مستعارة في الوثوق  
بالعهد على وجه الاستعارة كان او على وجه  
المسلك كان كل منهما محجب المعنى تجريدا  
ايضا عبد الرحمن رحمه الله تعالى عليه

فقد حصل التبريد  
لمجاز المرسلا

المعنى

المعنى هذه العريضة على ذلك الشمول بما ذكره بل من قوله من كلام صاحب الكشاف  
ويجوز ان يكون بيان كلام صاحب الكشاف في كونها مانعة من ارادة الموضوع  
تخرج عنه الكناية المركبة على مجموع اعني هو اكل الله لا على اكل فقط والمراد بالكل  
الذي يكون جوزه باعتبار الاستعارة في بعض اجزاء نحو جاني اسد بر على  
الاحتمالين وهما كون التبريد باقيا على حقيقة وكونه غير باق عليها ليس في معرفة  
الفن كاستعمال من الفن بل صار ما كالفن وفاعلة فيه وكذا يفسد على مجر  
قولنا في وجه الله اى في الجنة التي يحل بها الروح والمادة المركب الذي يكون تجوزه  
باعتبار المجاز المرسلا في بعض مفرداته فلا تكرار في المثالين او قولنا في المثالين  
لان الاول منها مركب تام والثاني مركب ناقص ولا يشمل ما يجوز في احدهما  
جمع ان المتعريف يشمله فلا يكون مانعا وتماثل ان يدفعه بملاحظة قيد  
الحقيقة في التعريف وهو مركب المستعمل في غير ما وضع له اى من حيث هو مركب  
والشرطية خبر لقول المجاز للمركب على قياس المجاز المفرد وهو مع الشرطية خبر لقول  
العريضة السادسة فيما سبق ولا حاجة الى العائد للاتحاد كما في ضمير الشاويل  
خبر المبتدأ لقول كالمعنى والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو  
ليسان تعريف المجاز للمركب ان يسمى باسم اخر ولعله المجاز المرسلا بل يكاد يوهى  
ان يسمى تشبها في ذاته في غاية البعد مع انه لا يسمى باسم في نظر تأمل فالاول  
ان يقال ان كانت علاقة غير الشابة فلا يسمى باسم اصل بل بما فات القوم  
اى هذا القسم من المجاز المركب بما فات القوم ولم يتعرضوا له فكذلك بالمتفرق  
من انتفاء التسمية الى انتفاء المعنى واعتبر في علم الشايع هذا الاعتراض

لان نسبة ما لا يعلق له  
الاستعارة بالاستعارة  
بما يسمى في قوله ان  
علاقة الشابة لا يسمى  
كن يسمى تشبها  
بما لا يعلق له

عنه قوله السام سلم السامون من لسان ونية  
فيه يوزي المسلمين فانه قد روي ان هذه الشبهة  
ليس بمسلم عبد المولى وهو محقق من الاولاد  
عنه قوله طويل الجاد واسد برى قبل الجوز  
عنه قوله فيما وضع له ١٢  
لا يقال هذا في الاحتمال الثاني اعني كون  
غير باق على حقيقة لان تجوزه ح باعتبار الله  
في جميع اجزائه لا يفتقر الى تجوزه ح باعتبار الله  
مع ايضا وهو كقولنا في المثالين اكل على وجه  
عنه قوله ولا يشمل ان يسمى وشمل الوجه  
على ما يجوز في احد المثالين  
فانه لا يجوز في اجزاء المركب من حيث هو مركب بل  
ما كانت عليه قبل التجوز من كونها حقا في كل واحد  
او على ما كانت عليه  
فيه انه بذلك يحرم من كونها معالاة التعريف  
ح لا يشمل المركبات التي تكون تجوزا مرسلا  
عن التجوز في احد اجزائه على ما فهم قاصم احدى  
وفيه نظر لان قيد الحقيقة لا يقتضي المجاز تدبر  
عبد المولى رحمه الله عليه  
لان من اتقته كالمعنى يسميه ولو بالاداء الذي  
ان قال في الحقيقة للتقيد من هذه الشبهة  
فانه لا يبعد ان يسمى باسم اخر





مرتبطة بقول بل مما فات القوم فانه يفرم منه ان القوم حضروا المكارم في  
 التمثيلية بان المجازان المركبة كثيرة لا يخصص في التمثيلية كالاجزاء المستعمل في الانشاء  
 وبالعكس والاجزاء المستعملة في لوازم فوائد الخبر ونحن نقول في جوابه انما هو في الجواب  
 الحق المتعارف على القوم ولما قلنا ان يقول هذا الجواب مناق لما مرنا من ان المجاز لا يخصص  
 ان المجاز المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل في الانشاء وبالعكس والخبر المستعمل  
 في لازم فائدة الخبر ويمكن ان يجاب عنه بان بني الكلام هنا على ما اختاره للمص  
 بقا للمتنازلة واما هنا فقد بني الكلام على ما بنى من السرى في حصر القوم المجاز  
 المركب في الاستعارة التمثيلية فان التجوز فيها اي في المكياج التي هي غير التمثيلية سا  
 ايرها وعارض لها فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز الساري الى المركب والمعارض له بسبب  
 التجوز في اجزاءه وكنتموا اي اعرضوا عن بيانه اي بيان التجوز الساري الى المركب  
 ببيان اى بسبب انهم يبتغون التجوز الذي في مراده وهيئة المركب الخبر اى عطف  
 على اسم ان في قوله فان التجوز للبياني فيها ببيعة ذلك التجوز الذي وقع في الخبر لا هو  
 والحاصل ان التجوز فيما عدا التمثيل من المركبات بالعرض والتجوز بالاصالة انما هو في اجزاءها  
 الداخلة في المجاز المراد فلا يبعد التقط مجازا مركبا للتجوز في جزئه والاكادك مثل جاتي  
 اسد يرمى مجازا مركبا ولم يبق احد في شيء من الاقسام اى التسمين المجاز المراد  
 والمركب بناء على جواز خلاف الجيع على ما فوق الواحد قاما ان يتجوز في الكلمة المتأخرة  
 في تعريف المجاز المراد بان تجعل اعم من ان يكون حقيقة او كمالا وان يتوكل  
 يانها بما يقايسة على المجاز المراد فان الهيئة التركيبية المستعملة في خبرها وصفت له  
 لطلاقة وفيه مجاز كالكلمة ما ذكرته من المكياج التي سوى التجوز ايرها من التجوز في اجزائها

ويجوز ان يكون عطفها على قوله مراده على ان  
 يكون قوله موضوعا حاله والفاء في قوله فتجوز  
 فيها بيقظا سياقية فافهم احمد على رده

كلها

على ان يكون الاعتناء بما زاد  
 على ان يكون الاعتناء بما زاد

كلها او بعضها مادية او صورية كجائي اسد واعتصموا بجل الله وفي ردة  
 الله والخبر المستعمل في الانشاء وبالعكس ولا تجوز في شيء من اجزائه ولو كان  
 في اجزائه تجوز فليس تجوز المجموع من جهة تجوز الاجزاء في قوله تعالى تقدم  
 رجلا وتوخر اخرى مع ان ليس استعارة تمثيلية فليس جوابك حاسما  
 لمادة الشبهة لانه اي لعل مثل حفظ التورية وحاصلها ان امثال حفظ التورية  
 لم تستعمل في لوازم معانيها مع فينة مانعة عن ارادة الموضوع لبل اقبل اللوازم  
 على سبيل الكناية التعريفية وفيه بحث لان ظاهر كلام القوم انها مستعملة  
 في اللزوم على سبيل المجاز دون الكناية لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع لوهو  
 علم الخاطب بالحكم لكن من عطف الكلام اى من جانبها وناحيتها واذ اقبل في عرض  
 فلا يكون معناه في تحقيقه يقال نظير اليه من عرض بالضم اى من جانب وناحيته  
 ولا يصح التقط بمجازا ويكون باقيا على حقيقة فتعين ان يكون كناية بوجه فلك  
 جعله من قبيل السام من سلم المسلمون اه فانه كناية وقد مرنا ما فيه فذكره من كونها  
 حقيقة اى كلها او مجازا كالأو بعضا فالقسم المختلف داخل في القسم الاخير بل يقول  
 ولما الثاني اه لاحداث هيئة مانعة من حلول الحق فيها اى عن نفوذ الحق في القلوب  
 فانه شبه احداث الله تعالى في نفوسهم هيئة تمنعهم عن استحياب الكفر والمعاصي  
 واستحياب الايمان والطاعات بسبب اعراضهم عن النظر الصحيح بالحق على الاواني  
 في انهما مانعان فان هذه الهيئة مانعة من نفوذ الحق في نفوسهم كما ان الحق على الاواني  
 مانع عن التعرف فيها ثم استعير الختم لتلك الهيئة ثم اشتق منه ختم فيكون استعارة  
 تبعية وهي مجاز في المفرد بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب قتم الله عليها في اجزائها

ومن القوم المشايخ المتأثرين  
 فانهم من كلام في التفسير  
 حيث في حيث الاستاذ الخبي  
 وكل ما في خزانة الحكم افاوان عالمه  
 عالمه وليس كما افاوان عالمه  
 افاوان قلم الخبير ان يكون قلم  
 معلوما قبل كافي قولهم خلقت  
 معلوما قبل كافي قولهم خلقت  
 التورية حفظ ١٢ على الارض و  
 التورية لمادة الكلام العوض لبل  
 التورية لمادة الكلام العوض لبل  
 على التصور والاضطراب  
 اذ اقلت قولوا ان بعض كلامك اذن  
 بل في مطلب وقد يد جانب نشأته

فان علم الخاطب ليس لان يكون  
 في شيء منها اذ انما هو في ظاهره ليس  
 فربما كان قوله لا بد من ان يكون الخاطب  
 لمن يعلم ان ليس له جوارح لا  
 مع ان ليس كذا فافهم احمد على رده  
 بقوله وفيه بحث لان ظاهر كلام القوم  
 اذ قد عرفت ما في ما فيه فذكره  
 خلاص من مقلبيه ان المعص  
 لم يذكر التسم التلك اى الخلف في  
 فاجاب بقوله فافهم احمد على رده  
 اى الاستعارة في قوله تعالى فتم الفاء  
 مثلا في المجاز المراد لان الملك محض  
 على التشبيه في قوله تعالى فتم الفاء

والنابغ من كلام الخبير  
 استعارة الختم لاجل ان هيئة الختم  
 في قولهم انما الله تعالى في نفوسهم  
 اي هيئة الختم في نفوسهم  
 كذا في قوله تعالى فتم الفاء  
 ختم الختم في نفوسهم  
 هناك كلام من الاستاذ الخبي  
 مستند من قوله تعالى فتم الفاء  
 على ان ينافي قول الخبير  
 على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب قتم الله عليها في اجزائها  
 اى على ان يكون قلوبهم بحال قلوب قتم الله عليها في اجزائها



قوله استمارة الخصال او  
دون القول لا يجوز ان  
يكون تكبير الفيم بافتار  
ارجاع الى الجان الكبر ١٢  
رحم الله علما

من الله تعالى من عمن  
تبعون! الحق غايه الامر  
ان الختم حسن

عذبة الاستعارة بالآيات محققة ومقدرة أي سواء كانت القلوب محققة كملوك  
البرام التي خلقها الله تعالى خالية عن النطق او مقدرة ثم استعيرت للحكمة الدالة على  
المشبه للمشبه كما في قولهم اني لاراه فقلتم رجلا وتوخر اخرا كما انه ليس هناك من  
الخاصة بتقديم وتأخير للرجل قلنا ليس هو شأنا محازا ولا في حاشية الكشاف للحقق  
التقارن وفي تلك الحاشية شبرت حال قلوبهم محققة ومقدرة ختم الله عليها  
بتقديم محققة او مقدرة على قول ختم الله عليها وهو احد مما في هذه الحاشية  
لاشتمال الاولين لهما وهذا الاشتمال من قبيل اشتمال الموقوف على الموقوف عليه  
وخضع التمثيل بها حق العبارة وخضع النسب الى التمثيل او خص التمثيل لآلات  
فصل التشبيه أي شرفه في نظر البليغ كلاكه لعدم مبتذل يشارك فيه العوام والخواص  
وهذه الاستعارة المبنية على تشبيه مركب بالمركب مشارف من البلاغة تشبيه  
البلاغة في النفس بالبدن ان استعارة مكينة واثنان النفسان تجسدية وذكر  
المثار ترشيح للمكينة والتجسدية والحكم على تلك الاستعارة بانها مشارف من  
البلاغة مجاز عن انما من آثار البلاغة على ان تشبيه المركب المبنى على تلك الاستعارة  
ايضا آثار من ان يحمل الاستعارة او منقول به لقول يرتضى بان يحمل ان  
امكن أي حمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة وحمل عليها أي على المركب  
أي على الاستعارة في المركب ما امكن لا الى كلام اعلم لا يجاز من فضله مثل هذه  
الرسالة ونشرها فان الإجازة فضلهما يجوز ان يكون الاستعارة للمكينة  
ايضا مركبة والذي يدور في الخلد ان هل يسمي المركبة استعارة تمثيلية  
اولا في تردد وعلى تقدير عدم التسمية بمختل حصا لقوم المجاز المركب في الاستعارة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

التشليّة ولا مانع من  
كلمة العذاب افاقت تنفذ  
تنفذ جمل مشطية و  
لان من متفكر  
للغف على محذو و دل  
محقق كتلوب  
الحكم والآلة على  
يس هناك من  
لشاي الحق

التمثيلية ولا مانع من ذلك عقلا من قبيل عطف العطف على العطف فمن حق عليه  
 كلمة العذاب افاضت تنقذ من في النار اصل الكلام امن حق عليه كلمة العذاب فان  
 تنقذ جزء بشرية دخل عليها هزة النكار والفاء فاقول الخ او ثم دخلت الفاء التي في قوله اي امن  
 لان من سقطت بين الشر والحق وهي امن في قوله فان تنقذ من حكاية بيد هذا انما هو  
 للعطف على عذو ذل عليه الكلام تقديره اوت ما لك امهم فمن حق عليه العذاب  
 فان تنقذ كبرت الهزة في الجزاء تأكيد ووضع من في النار موضع الضمير لذلك  
 وللا لانه على من حكم عليه بالعذاب فهو كالمواقع فيه لا يحتاج الخلف فيه وان  
 اجترأ النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه الى الايمان سعي في اقتادهم من النار في حكم  
 نزل ما دل عليه قوله امن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا  
 منزلة دخولهم في الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب حتى يترتب على قول  
 بذل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم جرده في دعائهم الى الايمان منزلة اقتادهم من  
 النار الذي هو من مليات دخولهم النار فساد في رتبة الاول وفيه الاستعارة  
 بالكناية ههنا استعارة تحقيقية كافي نقض العهد على مله صاحب الكشاف واما في الدنيا  
 ما يذهب اليه من ان يبدل النار مجاز عن الكفر القضي اليها والاقتاد توسيع لهذا المجاز  
 والمجاز عن الدعاء الى الايمان والطاقة فهو انزل الدرجة بالشبهة الى ما ذكرناه من ذلك  
 التنازل في حاشية الكشاف في هذا المقام حتى عادت اي صارت كما يكون الشبه  
 اي ما ذكرنا تامة  
 اي وجه الشبه فيما ذكرناه بينهما ظاهرا والمعنى كونهما يكونان كل جزئين من اجزاء  
 الطرفين فلو كان لا يلتصق اليه الا افضل تشبيه المفرد بالمفرد ولا بالاستعارة للبينة  
 عليه كما هو على المتفكر اليه تشبيه المركب بالمركب في المرتبة للتزعة اذا الفضل والاكتمال  
 للبينة عليه وفي كون المثال المذكور وهو نبت الربيع البعل كذلك استعارة تمثيلية

فمنزلته وخصه بهم في الاخوة فاعلموا

۴۴۲۱۱۰





بالمعنى المذكور بحث لأن الظاهر أنه من الجواز العقل دون المعنى فقلد عن أن يكون  
وهو أن يكون وجهه من حيث هو أن قد ثبت تتبع العقل أي أن يكون  
مجانزا لغويا كما وإن سلم مجاز لغوي فلا يتم أنه مجاز مركب لم لا يجوز أن يكون مقدر  
كما ذهب إليه العلامة عضد الملة والذين في هزم الأمير الجليل صاحبها في التأسيس  
أي في كونها من ملائمة العقل وممولات لم يكن يجوز في اللغة بل يجوز أن يكون في  
لكن الثاني بطل لا يتم لم يرد وإدما هو المشهور من الجواز العقلي بليل ما من إدل  
وهو قوله لم يكن يجوز في اللغة  
لم يقل أحد وإن لم يكن بعيدا عن الاعتبار فالمقدم مثل قبح الشئ الثاني ولما لا العقل  
وهو قوله وقد يشبه غير الفاعل للفاعل وهو قوله ما هو قصد تشبيهه  
مناقشة للمعنى مبنية على اختيار هذا الشئ بليل قوله وقد يشبه التشبيه الفاعل  
أي الشئ المذكور من الزيد وهو قوله قد قصد تشبيهه الفاعل  
الفاعل بالتبليس الفاعل وح يندفع بحث الشارح عنه تأمل ما لو قصد تشبيهه  
أي عن النص  
التي لا يخفى أن حمل تشبيه التبليس الغير الفاعل بالتبليس الفاعل على هذا المعنى في غاية  
البعد كون القول المذكور مستلزما في التبليس الغير الفاعل أي  
أي أن لا يكون  
أقرب الاستعارة للمركبة التشبيهية وما يؤيد ما ذكرناه من الجواب توجيه المركب المذكور وهو نحو  
لا أنهما مستلزان في التبليس الغير الفاعل  
ثبت الربيع البقل غير ما هو المشهور وما هو المشهور هو أن من باب الاستناد للجواز  
وفيما لا يلزم أن يكون غير ما هو المشهور الاستعارة التشبيهية بل يجوز أن يكون غير المشهور  
الاستعارة التبعية في النسبة فقط دون الخلف والرتبان ويكون مجازا معناه كما  
ذهب إليه عضد الملة والذين في هزم الأمير الجليل صرح بذلك الشئ في رسالته  
الفارسية والتي ضرورة تدعو إلى الحل على الاستعارة التشبيهية مع بُعدها عن الجواز  
وعلا معقوليتها في خواص الربيع لأن المعقول المقبول فيه إنما هو الجواز العقلي كما  
هو المشهور والقوى المعنى والذي في النسبة كما هو غير مشهور ولا يحصل لأن المتروك  
لا يقدم رجلا إلى قدامه ويؤخر رجلا آخر الخلفه فوجه التقارن في شرح المعنى

بان المراد

بالمراد بالرجل الخطوة والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة أخرى خلفك وأورد  
عليه أن تأخير الخطوة إلى موضع ابتداء من الخطوة الأولى لا إلى خلف المتروك وفيه أن  
المراد بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة إلى موضع الخطوة الأولى وبعد يرد عليه أن  
الشهور في التردد تقديم الرجل وتأخيرها لا تقديم الخطوة وتأخيرها وتباعد  
السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الأخرى التي قدمها جعلها رجلا آخر لا من حيث  
أخرت مغايرة لها من حيث أنها قدمت لكن ألف ما ذكره الشارح من أن أخرى صفة  
تارة هكذا حقق المثال لا كما حققه التقاضي والسيد السند فإن تحقيق الشارح  
أوفى وبعلى من تحقيقهما وقد خلا عن الجهل إلى ما إلى ذلك الاستعارة المركبة التشبيهية  
تبعية والتي أن المتبوع أي شئ ولا يجده في صدر بعد الصدر فيحمل أن يكون المعنى  
ولا يجده في شئ في الصدر وروح كان المناسب في الصدر الثاني التشبيهية ويحمل  
أن يكون المعنى ولا يجده في صدر بعد الرجوع إلى كتب القوم فانه لو جاز في  
صدر أحد من القوم لوجد في كتبهم فأن الصدر على وزن فريس بمعنى الرجوع  
والحمل على أن معناه ولا يجده في صدر بعد صدرى على أن يكون اللام عوضا  
عن الضاق إليه بعيد كلمات القوم في أن الاضاق في كلمة القوم للاستعارة فيكون  
منفردا معنى وإن كان منفردا التقا ولا يبعد أن يقال أن تنفت كتابه عن الخلق  
ويترك منه التوجيه الاقل للتقوى وما يستغنى أن يعلم أن الكثرة هنا بمعنى الكلام كالمشاهدة  
حتى تجاوزت أي الكلامان من التعبد إلى الاتحاد فلا يفسر وحدة الكلمة في فاعليتها  
المجازية فواجب التعبد دائما هو في فاعل الاتحاد الحقيقي دون المجازي سوى المشبه  
فإن قلت قد تقرر في بحث التشبيه أن ذكر المشبه واجب البتة قلت ذلك إنما هو في تشبيه

لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة



المصطلح وقد تقرر ان المراد به على الاستعارة بالكناية والشرط المذكور في المصطلح  
 المذكور من الشرط فانه بعض الشرط لان قوله دل عليه انه قيمة الشرط في ذلك  
 في جواب من قال اه فيه انه خرج ببيان المراد بالمشبه تأمل فاجزه بقوله دل عليه  
 فان دل على التشبيه في ذلك القول بالسؤال لا بحاجة المشبه ليشتمل الى الشرط المذكور  
 المذكور مع ما عطف عليه اذا اريد بالنقض ابطال المعنى واما اذا اريد بالمعنى عليه  
 الحقيقي وهو تفرق طاقان الخجل بنفسه عن بعض فالشمول قد الا ان يكلف ويحل  
 ما يخص المشبه على معنى اعم من ان يكون خاصته لفظا ومعنى اولها فقط وقلة  
 مثل هذا التكلف فتذكر وفي شمول البيان اه الاولى وفي شمول الشرط المذكور  
 فليس كذلك بل ذكر بعض المشبه على التشبيه بالمعنى تقرر الاتحاد فيه لا يحل  
 عن الدلالة على التشبيه كيف وهو قيمة الاستعارة وقد يشاء في هذا الجواب بقوله  
 والا لا وجه لم يقل فالصواب وكذا قوله لا على التشبيه من جهة السند المذكور  
 اتفاقا وحاصل المعنى ان لا يستقيم قول المتن انتمت كلمة القوم على انذار  
 امر باخر الى قوله كان هناك بالكناية بل يكون هناك استعارة بالكناية على  
 مذهب الخليل فقط بحيث لا يتصل اي الاتحاد بالدعوى بل المقصود  
 بالدعوى انما هو تقرر الاتحاد ويجعل الاتحاد دسما للشوق ويعبر عنه اي  
 عن المشبه باسم المشبه بناذ على انهما اذا اتحاد يكون اسم المشبه اسما  
 للمشبه به حتى كاد صارت المنيعة والسبع اسمين مترادفين فالاولى ان يقال اه  
 يكاد يرد عليه ما يرد على الاول فالاول ان يقال انتمت كلمة القوم على  
 ان في نحو انظار المشبه نشبت بقلان استعارة بالكناية كما هو مذهب الخليل  
 لم يقل

وهو ان كون قيمة الاستعارة لا يستلزم كونه  
 دالا على التشبيه لان القيمة على ما هي فيها  
 عن المراد القيمة لا بالوضع ولا بالزمان في  
 يكون دالا على التشبيه ثم انظر ان  
 لازم فيمكن ان يرد بالهالات على الاشياء  
 ووجه شمول البيان قل قوله فالاولى  
 الصواب اشارة الى ذلك ١١٢ احمدي



١٢  
 ان قوله في بحثه لان المراد بالاستعارة  
 الاستعارة بمعنى التعاريف في الامور  
 الاولوية بالكلية اذ الاستعارة في الامور  
 دون الاستعارة في التعريفات

لم يقل احد معنى لا يضرب بصيغة التشبيه اما لان المراد بالجمع ما فوق الواحد واما  
 لان لا يضرب بمعنى ثالثا وهو الحركة ولم يتعوض لانها لا اثباتا لانه غير مناسب  
 هنا لعدم اختلاف قول السلف ولعدم ملائمة الاتفاق بل الملازمة انما هو الاختلاف  
 المتقابل حتى يتبين قولنا: نستعرض لها في ثلث فرياد والا فلما قال ان يقول لم تعرض  
 لها في ثلث فرياد لا في اقل منها ولا في اكثر عليها والا اي وان لم يقل بكونه متحد تالاه  
 فلا حجة له لا في هذا التذييل لهذا المعنى في اللغة اي لم يجد استعمال التذييل بالباء في اللغة  
 على تفصيل معنى الجعل بل جاء في القمحاح والقاموس التذييل طول الذي يقال ردا  
 من غير لفظ طول الذي لا ام لاصوابه او لا لان ام المتصلة لا تستعمل مع هل يريد به  
 من تقدم السكاكي من على البيان بدليل انه جعل مذهبهم على انه لا يهرم لانهم  
 ابناء التعليم فشب اهل العلم لما فيه بالاباء في النفع واستعمل اسم المشبه في المشبه  
 فيكون استعارة مفرجة واضافة الى التعليم في قيل ايضا قاسم السبب الى السبب واللفظ لانهم  
 ابناء التعليم بسبب التعليم الى ان المستعار الاول ان الاستعارة بالكناية لانها  
 الاسم المتفق عليها لا المستعار اذ لا مستعار عند الخليل في الاستعارة بالكناية  
 من غير تقدير اي لذلك اللفظ المستعار وذكره للآدم قيمة دالة على قصده مع من  
 الكلام جواب سؤال متدركه سائل سأل وقال كيف لا يكون مقدرا في نظركم  
 الآدم قيمة دالة على تقديره فيه فاجاب بان ذكر الآدم قيمة على قصده كقولهم عرض  
 الكلام لمرحاة الكلام حتى يكون مقدرا في نظم معنى على جعل التشبيه اه تبيرونه  
 وهكذا اه ولك ان لا تتجاوز اللغة من اللفظ الى الاصطلاح في وجه التسمية يعني ان  
 كون الكناية بمعنى اللغة فقط كافية وجه التسمية ولا حاجة فيها كونهما بمعنى الاصطلاح

في الاستعارة بالكناية ايضا ايراد  
 على عدم وجود التعاريف في الامور  
 المعنى المصدري فوجه صحيح ففلا يحسن  
 عن اولي وذلك لانها باللفظ المصدري ليست  
 نفس المشبه المستعار للشبه فلا يصح الخل  
 احد حجتهم في ذلك  
 من مجرد قولهم قسمة بالكناية يعني التقسيم  
 لا يعني قسمة في ذلك بل في قوله ذلك  
 اه بالظهور اشارة الى وجه التسمية  
 احمدي رحمه الله

في قوله تقرر ان المراد بالاستعارة  
 في قوله لا يحسن الخل  
 في قوله او اكثر

ومعنى الاصطلاح في تقدير الآدم مقابلة  
 مجوز الابد في معناه











هذا هو المتن الذي  
هو في نسخة  
الشيخ

ولا في اضافتها الى المنية ليكون الاول اشارة الى بقى مذهب السكاكي والثاني اشارة  
الى تقي مذهب السلف ولا اشكال في جعل المنية استعارة فان لفظ المنية يستعمل  
في السبع الحقيقي فيكون استعارة اصطلاحية لا في السبع الادعائي حتى يرد الاشكال  
الذي ورد على السكاكي ووجدت مبرها استعارة بالكناية في غاية الوضوح لان  
الكتاب يكون محمول على المعنى الاصطلاحي دون المعنى اللغوي كما في المذهب  
الثالث في صورة الاستعارة بالكناية اي في موادها وامثلتها مع ان الاولى حذف الصورة  
ولعلم اشارة باقمارها المعنوية هذه العزلة يجري في المذهب الثلاثة والاثبات  
انما يلد من الصورة المبرهنة  
بالصورة في الاستعارة المصرفة للمشاكل لا يكون مذكورا بل لفظ المشبه والاشياء كانت مصرفة  
وخفيت عن كونها مكينة بل لفظ الموضوع له اذ يجوز ذكره بغير لفظه بشرط ان لا يكون  
لفظ المشبه بجواز ان يشبه بشئ بامر من اه وجواز ان يشبه بشئ بغيره بل لفظه بجواز كل  
بامر ويشبه بعض خواص ذلك الامر فقد اجتمع لجواز المرسل والمكينة ولم يضر عليه اي على هذا  
الاختلاف في كتب القوم والذي يلوح من كلام القوم وانما هو ان المراد بالقوم علماء الياس كلامهم  
في قوله بالانفاق وعدم الاختلاف فيكون بل للتميز في عدم المتشابه في الاختلاف في القوم  
على الاتفاق من اثر الضم كغير اللون وثلاثة المبرهنة والفرق بالعلم بالاشياء الكبرية الحق ان يزداد  
عقيد واشتت لا اثر لخاصة العلم يصح تغيره قوله فيكون اه عليه ويكون الا اذا تيسر لا نقدر  
المشبه في هذه المكينة بغير لفظ المشبه وبغير لفظ الموضوع له بل بل لفظ الياس وهو غيرها  
وتحقق ذلك البيان في محلكه وامشاة الى الرد على المعنى في نقل التردد على الاطلاق وما يذكر  
زيادة عليها اي تحقيق ما يذكر زيادة عليها وهو ان يكون معطوفا على تحقيق لان الاهتمام بالزيد  
دون الاهتمام بالتحيلية تأمل جمع محلب من محلب بمعنى الجمع والمخاض كذا في القاموس بمعنى نفس  
كل

هذا هو المتن الذي  
هو في نسخة  
الشيخ

كل سبع بينهم ثم ان الظاهر ان من الخلب يعلق على ظفر كل حيوان والظفر لما لا يصيد  
من كل حيوان طائر او ما يشاء انسانا او غيره وح يكون بينهما مباينة ويزعم من ان اللغز  
المصايد لا يطلق عليه ذو الظفر ولا ذو الخلب تأمل ونشبت زيادة على القربة فيكون ترجيح  
سوى صاحب الكشاف فان جوز كون ذلك الامر مستعارة في معناه المجازي ايضا استعمال  
اي لفظه على خلق المضائق ويجوز الاستعارة ايضا وانما المجاز في الاثبات لا في اللغة لان  
الاثبات هو التجاوز عن مكان الاصل واللفظ الملائم فباق في موضع الاصل مع البيان  
الترشيح الفظ ان البيان هو قوله وانما المجاز في الاثبات فاذ وقع من السلف بياننا  
لوجه تسميته قربة المكينة مجازا في الاثبات كما سيوضح عن قريب فيما رأينا ماصلا  
وكثيرا ما جعل المصدر حينا والمعنى ليس كلام السلف في مدة رؤيتنا كلامهم في هذا  
المقام الا في التحيلية او موصولة والعائد محذوف والمعنى ليس كلام السلف في الكتب التي  
رأيناها في هذا المقام الا في التحيلية وانما قد الشارح كلامه بذكره عن الوقوع في الكناية  
وهو ما اتفق به ان تتبعنا فقه ويسمونه اي اثبات ذلك الامر المشبه فيجب تخصيص في الامر  
الموضوعين بالايتم الاستعارة المكينة الية ليصح البيان والتسمية على طريقة القوم وتسمية اذ لا يشك في  
وقع السلف بياننا لا يدعى اي عند السلف ولا يتوهم من هذه العبارات ان التسمية التحيلية  
ليست من السلف ووجدت التسمية جوابا لسؤال قد ناشن عن قوله فيجب تخصيص الامر بالايتم  
اذ تعاليمه اذ اخذت الامر في الموضوعين بالايتم الاستعارة الية واخذت التسمية فلا يكون  
وجدت التسمية ما نعام وهو الفير في كيف تخصمه فاجاب بقوله ووجدت تسمية اي اذا وجد في  
شئ آخر ليس موجبا للتسمية اي تسمية ذلك الشئ الآخر بذلك الاسم فيكون مستعار تحيلا  
وكذا في كونه مجازا في الاثبات ويجوز به عدم انشاك المكينة عنها ولو قال ويجوز به ان كان



اولى ولقد اظهر ما خفي واغرض عما ظهر وهو عدم انفكاك الخيلية عن الكنى  
 عنها فالتجميع عليه وصاحب الكشف قائل بانفكاك الكنى عن الخيلية  
 فان قرينة المكنته عنه فليكون تخيلية وقد يكون تخيلية كونه استعاره تخيلية بل ينبغي ان  
 يجوز كونه مجازا مرسل في بعض المواد وهو المادة التي تشاع فيها استعمال اللفظ الموضع للملايم  
 الشبه من ملايم وان لم يشع يكون القرينة تخيلية وذهب المنص في الفريضة الرابعة الى ان المادة  
 التي وجد فيها الشبه ملايم حقيق الشبه بملايم قد وان لم يوجد كما في الاطوار المنية يكون القرينة كما  
 تخيلية التقص لا يطل على بيل التجميع فلا صاحب الكشاف اشار الى ما تحذف هذه القرينة  
 من حيث تسميتهم العهد بايجل فيمن الى ان الاستعارة للمكنته عنه لفظ الشبه المستعمل  
 في الشبه المروا به باقبات خاصة للشبه بدويحيى ان يكون القرينة الخيلية بالمباقي التقص  
 الخيق العهد وهو تزيين طافات الجبل بعضها عن بعض فيكون مجازا في الاثبات ايضا اي يجوز  
 ان يكون القرينة استعاره على التقص الى هذا الاحتمال ويجوز جعل القرينة الخيلية ومن جملة  
 ما يمكن ذلك اي جعل القرينة الاستعارة الحقيقية الى غير وهو الخيل ومن هنا اي من اشعار كلامه  
 بان يمكن قرينة المكنته استعارة تخيلية لا يلتفت الى جعل قرينتها الخيل تشاد ما ذكره في القرينة  
 الرابعة فالاولى تقديم الرابعة على الثالثة الا ان يقال ذكر المنص حثاؤه بعد ذكر المذهب الثلاثة في  
 الخيلية ولا يخفى ان اي جرد التعريف عن ملايم الشبه بملايم الشبه بقرينة ضعيفة كمنية  
 صاحب الكشاف فلا بد ان يقول كلامه باحد التاويلات الثلاث التي اشار اليها الشبه ان التقص  
 المستعمل في معناه الحقيقي تشاع استعمال التقص المستعمل في معناه الحقيقي في مقامه فاذ لا يستعمل  
 في ابطال العهد حتى يكون استعارة حقيقية وهذا لا يضرها لا يضرها يكون بغير الكناية مطلقا  
 جميع المواد الخيل كاذب اليه السلف والخطيب فيجوز ان الخيل الفريضة الثالثة انما كانت

الشبه في استعار اللفظ للملايم  
 الشبه وان لم يشع استعماله

استعارة تخيلية  
 التقص المجازي للعهد

وهذه الاربعة انما يكون مجازا في الكلام او في طوارق اللفظ المروا به

ثالث

ثالث لاقتها المنعك المذهب الثلاثة جوز السكاكي كوداي كون الامر اي لفظه على حذف  
 المضاق الى الضمير رايتا في افعال القلوب ما راينا من الابصار يقتضي مفعولا وحدا وما  
 مفعوليه وكثيرا ما يجعل المصدر حينئذ كقولهم آتينا خفوق النجم اي وقت خفوقه  
 بيانهم اي بيان القوم وتفسيرهم للخيلية على مذهب السكاكي وهو متنازع فيه المفعول  
 او مفعول به لفعل الثاني فقط واما قوله ان السكاكي جعل الاستعارة الخيلية مفعولا  
 ثا في الفعل الاول على تقدير التنازع وقام مقام مفعوليه على تقدير ان يكون بيانهم مفعولا  
 للفعل الثاني فقط والمعنى على تقدير التنازع في المفعول الاول رايتا بيان القوم الخيلية على  
 مذهب السكاكي ان السكاكي جعل مدة رؤيتنا بيانهم الخيلية على من ههنا على تقدير عدم  
 التنازع فيكون المعنى رايتا ان السكاكي جعل الاستعارة مدة رؤيتنا بيانهم ولا يجوز ذلك بل  
 الرؤيتان من افعال القلوب اذ يفحش التشديد بالمصدر الخيلية الاولى ان قولنا رايت زيدا  
 كرية كلام لغوي لا فائدة بخلاف ما رايت زيدا رايت كرية فانه منيد واعلم ان قائله  
 التشديد بالمصدر الخيلية الخيرية يخرج عن قوم الوقف في الكذب ولم يتأخر عطف على رايتا الاول من  
 غيره اي من جانب غير المنص على نسبة الجوز الذي هو مقابل الوجوب والاستماع اليه اي السكاكي  
 دون الخيرية اي يرمح احد الطرفين على الآخر والتعويض اي تعيين ذلك الوجه وهو استعمال اللفظ  
 لازم للشبه في الامر وهو ان قولنا الخيرية ههنا في مقابلة الاستماع فقط فيتناول الوجوب كما في قول ابن  
 الحاجب في الكافية العبارة الوهم بخلاف المقصود تريخا المذهب واذما ينبغي ان لا يجوز فضلا لا يوجب  
 او تقول الخيرية ههنا في مقابلة الوجوب والاستماع بدليل ان الدلالة المتعارفة في تقابل السكاكي ان  
 قرينة ذلك عنهما اما امر متقدم ولا غناء او محقق كالاثبات في نسبت اليه الفعل والزم في قول  
 الامر الخيرية يستلزم التنازع الدال على ذلك الامر على حذف المضاق او على الاستحسان وهو ظاهر اي في

اولا زيدا كرية  
 ما رايت ح

ويجوز رفع المصدر في قوله او للتناصب وانما عارض من معناه ببيانهم



تسمية بالاستعارة ظاهر لا خفاء فيه لانه لا يرد على ذلك الامر الوهمي مما خفي عن الغفيرة راجع الى الوجود  
استعمال الرفع فاعل خلد في المشبه الذمعي وهذا الادعاء هو الذي جعل السكاك على غير وجه الامر  
الوهمي وذلك التخصيص حاصل لان المجادة هي الطريق العظيم فالسكاك القاد للتعليل ويجوز ان يكون  
للتبرع من اثبات المعنى الحقيقي من بيان لما الموصول ملائم المشبه اي للنظر على وجه التصرف  
عن المعنى كاي كافي للنقد ملائم المشبه للشبه متعلق بالاثبات الى ان المتكلم صلت على اعدل ولا يرد  
دافع اليه اي ذلك التوهم كانه لا ادعاء اليه وعدم الداعي الى ذلك التوهم وان كان امره مقولاً لكنه  
بغيره من غير البصيرة بل بدهة فلما قال كانه على الذي موجود الى عدم اعتبار تلك الصورة وهو  
يضعف بذلك التبرع ويؤيد قوته ما سوى طلب استعمال لفظ الاستعارة من اجزاء المصدر  
الى المتاعل وقد ذلك معقول والمشار اليه توهم صورة وهمية استعمل فيها لفظ ذلك الامر القوي  
الرابع كونها رابدة باعتبار الزمان وتأخرها عن المصدر عن المذهب الثلاثة المتقدمة تابع حقيقة غير وهمية  
يشبه رادق المشبه اي تابع كان اي رادق المشبه اي لفظه باقياً على معناه الحقيقي فيه  
الذي ليس من عدم المشابهة عدم علاقة اخرى بقاؤه على حقيقة م بناء على اختاره وقد  
عرفت متشابه اي منشاء هذا المختار وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره بقوله عرمد  
الكامر وفيها ما اختاره المصدر مستعمل في الكشاف يجوز ان يكون ذلك البقاء على المعنى الحقيقي لا بناء  
فيما اذا لم يشع اه ووجه ما ذكره اي الباعث على ما ذكره المصدر مخالف لما ذهب اليه صاحب الكشاف  
ان الاولى رعاية جانب اللفظ اسم الاستعارة وتلك الرعاية تحصل بان يكون مجازاً لفظياً لا  
اي المذكورين الرعاية فان من غير اجانب المعنى بان لم يكن المشبه تابعاً كذلك يكون باقياً على حقيقة فيه  
ان التوجه يقتضي الجلي على الجاز عند عدم القرينة عن الجواز وعلى الحقيقة عند وجود تلك القرينة لا يمتنع  
عكس ما هو الحق فالحق ان ملائحة العمل على الحقيقة على عدم شيوع استعمال لفظ ملائم المشبه في

في هذا ما قد علم احدكم  
في المشبه وانه على ما علم شيوع  
استعمال لفظ رادق المشبه في رادق  
للمشبه لانه لا يوجد في رادق  
الرادق رادق له وذلك موجب ايضا  
لبناء اللفظ على معناه الحقيقي فالصواب  
ان لا صاحب الكشاف ولم يرد  
نسخ نسخ

ملازم

بوجود تلك القرينة لا يمتنع عكس ما هو الحق فالحق ان ملائحة العمل على الحقيقة على عدم شيوع  
استعمال لفظ ملائم المشبه في ملائم المشبه و ملائحة العمل على الحقيقة على الاستعارة شيوع  
ذلك فان الشيوع مانع لغوي عن العمل على الحقيقة ويح ينقطع مادة الشبهة تأمل ويدل  
اي الوجه الذي ذكره المنص ما سبق اي الوجه الذي سبق ذكره في آخر الفريضة الثانية وهو  
قول الشراح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقاً التحصيل اقرب الى الضبط ان جعل الجميع بطل  
من ما سبق اذ لم يكن فيه اي الجعل على واحد كلفة وتعسف كما في مذهب السلف اولى من الجعل  
على غيرين بان يكون بعض اقل وقرينة للمكنية حقيقة وبغيرها استعارة معوجة فيد اشارة الى  
ان في مذهب السكاك كلفة وتعسف وان كان الجميع على مذهب على نحو واحد مع ان خلوص  
القرينة التي هي التحيلية عن الضبط مطلقاً في جميع الايدي عواليه اي جعل الجميع على نحو واحد بشرط  
عدم كلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب السكاك فان القرينة فيه ضعيفة مطلقاً بخلاف  
مذهب صاحب الكشاف واختار المصدر فان القرينة فيها ضعيفة لا مطلقاً بل في بعض المواد وكانت  
اثبات اي اثبات رادق المشبه له اي المشبه لا توهم صورة فيه مساحية لان المراد للفظ رادق المشبه  
المستعمل صورة وهمية شبيهة اياها اي رادق المشبه له اي المشبه متعلق بالتوهم كقول صاحب  
اي حقيقة معقول مطلق لقوله باقياً او كاثبات المحال او صفة معقول مطلق قد نزل لقوله كاثباته  
في قوله وكان اثباتاً فرده على لفظ المصدر والى ما هو له صلة الرد مفوض اليك فعليك  
بربك كقول صاحب الكشاف ان ردت كلاهما الى ما هو له ان كنت زكياً فكذلك  
والا فليعلم لا يفيد التعليل ولو ثبتت عليه التورية والاحتجالي كان اي لفظ رادق المشبه به  
مستعار لذلك التابع على طريق التبرع فيه انه لا يكتفي ذلك للاستعارة بل لابد مع ذلك من  
وجود القرينة المانعة عن الرادة الحقيقة كآمر ولذا عر صاحب الكشاف مع ذلك الشيخ اذا



ما ذكر في الفوائد الأربع فالاحتمالات التي ذهب اليها علماء السلك في القربة المكنية عنه  
 اي المص لا عند غيره فانها عنه ثلثة احوال كون الجميع اى جميع افراد التخييلية حقيقة وهو  
 مذهب السلف وتاثيرها الاقسام الى الاستعارة للمعزة والحقيقة وهو مذهب السكاك  
 الكشاف والشر كون الجميع استعارة تخيلية ومنه مذهب السكاك وادعيا الاقسام الى الحقيقة  
 والتخييلية وهو مختار المص والفرق بين وبين صاحب الكشاف انه لم يقل عن كشاف التخييل  
 التخييلية فيما اذا كان لائقا للتشبيها قيا على حقيقة بخلاف المص فانه سماه استعارة تخيلية كما ترى  
 فلذلك قال الشرفي مذهب الكشاف ينقسم قربة المكنية الى الاستعارة للمعزة والحقيقة في مختار  
 للمص الى الحقيقة والتخييلية ولك ان تزيد اقسام الاحتمال اعلم ان اصل الاحتمالات لا تزيد  
 على المذهب الاربعة وان مذهب السلف ومذهب السكاك لا يحتملان التعدد فزيادة اقسام  
 الاحتمال باحتمال المرسل لا يتصور الا في مذهب صاحب الكشاف ومختار المص فاقبل لما بينك غير  
 من احتمال الجواز المرسل في قربة المكنية <sup>في</sup> حصل لك الاستقلال <sup>في</sup> حقيقة المص في زيادة  
 جلاله وتقدم على استخراج تلك الاقسام بدق النظر ليدل على علمه بانه مالم يعلم على حال سوى  
 الكفر والضللال كما يستحق صفة مفول مطلق بخلاف قوله ويد ويستمى بمعنى يهديد توليد وعقل  
 ان يكون بعد معنى يسمى قربة ما قبلها وتغيير الاسلوب للتفنن ما زاد على قربة المعزة  
 من بيان ملايمات المشبه بترشيح المعزة كذلك تأكيده لقوله كما بعد ما زاد على قربة المكنية  
 من الملايمات القدر المردية ملايمات المشبه بترشيح ما سبق فلا يتناول ترشيح المكنية على  
 مذهب السكاك ترشيحا لهما وانما أتى بقوله لهما دون المعزة ليعلم مقابلة مع قوله الا في  
 وهو قوله ويجوز جعل ترشيح التخييلية لمفهوم مشترك بينهما اى بين المعزة والمكنية بدل  
 عليه قوله فيما بعد ولا يخفى ان الاشتراك بين المعزة والمكنية لا يحصل الترخيل بل هو التخييل

فعلنا بالاعراض  
 حجة بانه لا ينفك  
 هذا هو الاول في بيان الحق الثاني  
 والاولى تقدم هذا الاحتمال  
 عبد الرحمن  
 لا يذهب احد ان كشاف الامرين  
 لما تقدم بتقديره ليقا على المعزة  
 ومكنية احدى بين ما زاد على قربة  
 في المكنية وبان الاشتراك ليس من  
 باب اشتراك المفهوم الكلي بل هو  
 على اشتراك الملايم بين صاحب  
 عبد الرحمن

التخييل ايضا وهو ما يلزم المستعار منه خرج <sup>من</sup> منه مكنية الخطيب فلم يكن جامعا الا ان يقال  
 ويقترن الاستعارة اى يكون بعد تمامها خرج القربة لان القربة لا تقتصر على الاستعارة  
 بل هي اخص من الاستعارة ويكون الترخيل موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيهي وهو  
 ايضا اى كما كان مشترك بينهما وبين التشبيهي لان الاشتراك كان على المفهوم الثالث للترشيح وذلك  
 تخييل ذلك المفهوم المشترك بينهما وبين التشبيهي والجواز المرسل عما قبل اليك وما سبقت اليه المص  
 وهو ملايم الموضوع له والتشبيهي ويقارن الجواز او التشبيهي لانهما لولا ما زاد على القربة للمعزة بل بوجه  
 الخطيب في القسط حتى يحتاج الى تعقيب بعد ترشيح بان زيادة على القربة وانما يحتاج الى التعقيب التخييل  
 وكذا لا معنى لقوله ما زاد على قربة المكنية بعد ترشيح بالنسبة الى مذهب السكاك لان ذكره لم يلزم  
 التشبيهي بل يصح ان يكون ترشيحا للمكنية عنده وهو قربة المكنية على لائق التشبيهي عنده في المكنية  
 يجب ان يكون من ملايمات المشبه الذي هو المستعار منه في المكنية على ما سبقت لابل ان يكون ذلك  
 على قربة التخييل ايضا اى كما ان لا بد ان يكون ذلك على قربة المكنية فيه ان قربة التخييل ليست  
 الا المكنية في كل حين كما ان القربة ليست الا التخييلية فليست تشعى ما وجب ما قلنا لان يقال  
 قربة التخييلية لا تزد على قربة المكنية فلا تغفل فان الاستعارة لا يتم بدون القربة فيكون قربة  
 التخييلية داخلية في قربة المكنية وفي الترخيل <sup>الذي</sup> يقال في قربة التخييلية ح لا بد وان يكون لها القربة  
 الى التخييلية بيانية في رجوع الى الترخيل الاولى ولا يخفى ايضا اى كما لا يخفى ان لا معنى لقوله ما زاد  
 على قربة المعزة ايضا كما يشمل الترخيل والتخييل ما زاد على قربة المعزة والمكنية وما يلزم المستعارة  
 بل ان تراك اى بل لا يخفى ان الاشتراك بين التشبيهي والجواز ايضا اى لا يحصل الترخيل بل يشمل التخييل  
 المشترك بين المعزة والمكنية والتشبيهي والجواز المرسل هو ما يلزم المعنى الجواز التشبيهي الا ان يقال ان  
 التخصيص اى تخصيص الاشتراك مجرد الترخيل مجرد الاصطلاح لا تخصيص واقع للجواز الا

في التخييل وكان انما هو من المكنية

ومفهوم التخييل

الشعر

في التخييل من المكنية  
 ١٢١



في الترخيم دون الترخيم اهتماما بشارة لشرق وبلغية والاستمرار في التجريد يعرف بالمقابلة فاعرف  
 اي فاعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح ولا يلزم من التخصيص الاصطلاحي اختصاصا بالواقع  
 ولولم يسم ملامح المستعار له الزائد على القرينة تجریده فاد لا يستلزم ان لا يكون تجریده في نفس  
 الامر من توابع الاسماء بل الاسماء في توابع الحاشي كمالها لم يقابل من الحاشي بالاسماء بل  
 بقيت الاسم ويجوز جعل اي توشيح للمكنية توشيح للتخييلية ان كانت قرينة للمكنية تخيلية  
 او الاستعارة الحقيقية ان كانت قرينة للمكنية استعارة حقيقية كادها اليه صاحب الكشاف  
 واختاره للمصداق الاستعارة الحقيقية فيكون الترخيم لها ظاهرا كاستعارة المصداق التي  
 لم تكن قرينة للمكنية وكذا التخييلية كون الترخيم لها ظاهرا على ما ذهب اليه السكاكي واما التخييلية  
 على مذهب السلف فيجوز توشيحها فلا ان الترخيم اه كاتاكيد لقوله ايضا الاولي ترك قوله والا  
 للمعجزة زيادة للمكنية بالاولى تركه لان المقام يقتضي توشيح مخفي بخفي اخر حتى يرتفع استبعاد المقام  
 بخلاف تشبيه الخفي بالمرجى فاد ربما ينكر المقام جواز ذلك التشبيه ويقول قد يخل مع الفارق ويجعل  
 تشبيها وهو مذهب السكاكي او يجعل تشبيه استعارة حقيقية وهو مذهب صاحب الكشاف  
 او يجعل اثباته تخييليا لا تشبيه وهو مذهب السلف وعليه صاحب الكشاف بعض الورديين  
 ما هو كمال زائد عليها اي على قرينة للمكنية او توشيحها اما للمكنية او للتخييلية اختصاصا بالواقع  
 اي بالشيء متنازع فيه لقوله اختصاصا وتعلقا فهو القرينة سواء كان مقده ما هو متعلقا فان  
 استويا في القوة فاسبقهما دالة على المراد يكون قرينة للواقع توشيح الادلة لا لتباس بين القرينة  
 والترخيم في المعجزة كما انشا اليه اي الى عدم الالتباس بقولنا فيما سبق ولا يخفى ان معنى لقوله  
 ما زاد على القرينة المعجزة لان ما يمثل ما ذكر من قوة الاختصاص والافضل ما يحضر اي يقتضيه  
 الشايع على المراد وما سوله توشيح او تجریده فالاعتبار بالادلة لا بقوة الاختصاص عند  
 سويين

الشايع

الشايع ولا يخفى ان الواجب ان يجعل الجميع اي جميع الملامح قرينة وكذا قال صاحب التخصيص  
 القرينة قد يكون واحدة وقد يكون متعددة على الله على الاتمام والصلوة على خير الانام  
 وقد وقع الفرع من تسويد هالة النفس الشريفة  
 الشريفة المستنيرة بحسن ذيارى على  
 اضعف العباد صالح ابن علي  
 غفر الله لهم ولوالديهم  
 وامن اليرهم  
 والى جميع  
 المؤمنين  
 ح رضى  
 ١١٨٤



رسالة بسمة الله الرحمن الرحيم تعريفات العلوم

الحمد لله الذي جعل مبادئ العلوم وسيلة الى مقاصدها والصلوة على عبد الله الذي اراد بها  
 بمقد ما كان الى مطالبنا لا بد لكل طالب ان يعلم قبل الشروع في مطالوبه ومتصوره مقدمة العلم  
 المشروع فيه لان مقدمة العلوم كالوضوء للصلاة في التوقف ولا يوجد الصلوة بلا وضوء  
 فكذا لا يحصل لا تقديم مقدمة لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم وهي ماهية العلم  
 وموضوعه وغاية وقائده معرفة ماهية احتراز عن توجع جانب المطلوب المجهول وقائده معرفة  
 موضوعه غير العلم المطلوب عن مسائل العلوم وقائده معرفة غرضه كون الطالب الشايع على  
 البصيرة حتى لا يكون سعيه عبثا وضللا ولا علم من هذا التعريف وجوب تقديم مقدمة العلوم  
 كلها على الفلاد المستبقة والافيدون سعيه عبثا وضللا لا بد ان يكون الى مطلوبهم فيكون مضيق  
 او قاتل التحصيل العباد لله تعالى اللهم وفق لنا مومعلات العلوم ووفقنا قبل الشروع فيها  
 لان الطالب لا يصل اليها الا بعد ان يفرقها كما قال الخول العلماء والفرق قبل الطرية الجارية للآثار  
 فكيف هذا المقدار من التفرع والتاكيد والتبيين ان كنت ناطقا ولا بد انك تعاقب الله  
 اعلم ان مقدمة علم الفقه ماهية علم باصول يعرف بالاقلال والادغام وموضوعه الكثرة وغاية  
 معرفة الاقلال والادغام ومقدمة علم النحو ماهية علم باصول يعرف بها احوال ونحو الكلام اربا  
 وبناء ونحوه فاعلم ان هذا هو موضوع الكثرة والكلام وغاية معرفة الاعراب والبناء وقائده  
 هذه المعرفة عصية التماسك عن الخطاء في التلفظ ومقدمة علم العقائد تعرف على يعرف بها احوال  
 الله تعالى وصفاته وافعاله والمعاد والنبوة والامامة وموضوعه هذه الستة وغرضه تصحيح الا  
 الحق والاحتراز عن العقائد الباطلة ومقدمة علم الفقه تعرف على يبحث في عن افعال المكلفين من  
 حيث الحق والفساد وموضوعه وغرضه معرفة الانفال من هذه الخشية ومقدمة علم اصول الفقه

تعريف

الشراح ولا يخفى انه الاوجه ( ان تجعل الجميع ) اجمع المبريات  
 ( قرينة ) وكذا قال صاحب التلخيص القرينة قد يكون واحدة  
 وقد يكون متعددة الحمد لله الذي جعل العلم على الوجه  
 والصلوة على خير الانام وقد وفق الفرائض من توبد حده  
 النسخة السريعة المسمى بحسن التلخيص ربي بارئ  
 عن اضيف الصاد صاحب الله على حق الدليلهم ولوالهم  
 واحسن البراهم طمنا والى حسن المؤسسين

في مضار  
 ١١٨٤



حسن ابد التيقن لا يدور  
بسوق الدهر ضد ربح والسبح

二六

عليه